المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مجلة اتجاهات سياسية

تحليلات سياسية

دورية علمية محكمة

رقم التسجيل: VR.3373.6289.B

المركز الديمقراطي العربي

مجلة اتجاهات سياسية

Journal of Political trends

International scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

المركز الديمقراطي العربي

DEMOCRATIC ARAB CENTER

STRATEGIC, POLITICAL & ECONOMIC STUDIES

مجلة

إتجاهات سياسية

دورية علمية دولية محكمة

الرقم التسلسلي المعياري ISSN (Online) 2569-7382

إتجاهات سياسية دورية علمية محكمة تصدر عن المركز الديمقراطي العربي "برلين - ألمانيا ".
وهي مجموعة من التقارير و التحليلات السياسية و القانونية و الإعلامية التي تعنى بكافة الشؤون الدولية و الإقليمية ذات الصلة بالواقع العربي بصفة خاصة و الدولي بصفة عامة .
تعتمد مجلة " إتجاهات سياسية " على تقصي الحقائق و تقديم التحليلات العلمية عن طريق مساهمة نخبة من الكوادر في المتابعة و الإشراف على ما يصل من تقارير وتحليلات حيث يترأس أقسامها أساتذة في العلوم السياسية و الإعلام و القانون ، من الجامعات العربية ذوي الخبر.

العدد الثامن "عدد خاص"، أغسطس 2019

المركز الديمقراطي العربي

DEMOCRATIC ARAB CENTER

STRATEGIC, POLITICAL & ECONOMIC STUDIES

Journal Of Political Trends

International Standard Serial Number

ISSN (Online) : 2569-7382

An Academic, periodic, and peer-reviewed Journal issued by The Democratic Arabic Center Germany-Berlin It is a collection of political, legal, and media reports. Its analysis deals with all international and regional affairs that are related to the Arab reality, in particular, and the international reality, in general.

Eighth Edition,Special Edition , August 2019

مدير المركز الديمقراطي العربي

أ.عمـــــار شــرعــان

رئيس التحرير:

د. سامي الوافـي

مساعد رئيس التحرير:

أ.بن عيسى صفاء

نواب رئيس التحرير:

د.مصطفى خواض

د.نبيلة بن يحي بن فرحات

رئيسة اللجنة العلمية:

د.أمحمدي بوزينة آمنة

جميع الحقوق محفوظة

BERLIN 10315 GENSINGER STR: 112
TEL: 0049-CODE GERMANY
030- 54884375
030- 91499898
030- 86450098

اللجنة العلمية

رئيسة اللجنة العلمية : د/أمحمدي بوزينة آمنة

- أ.د. سليم كاطع علي ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد- العراق.
- أ.د.حسينة ، شرون، جامعة محمد خيضر ، بسكرة – الجزائر.
- د.غريبي عارف ،جامعة الجزائر 2، الجزائر.
- د.إبراهيم الرفاعي، جامعة المنار ، تونس.
- د.رابح خرايفي ، جامعة جندوبة، تونس.
- د. معمر سلامة . جامعة الأمير محمد بن فهد، المملكة العربية السعودية.
- د.أمحمدي بوزينة آمنة، جامعة حسيبة بن بوعلي ،شلف- الجزائر.
- د.بن يحي نبيلة. جامعة الجزائر3. الجزائر.
- د.مصطفى خواص، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، الجزائر.
- د.إيلاف راجح، باحث في الشؤون الدولية، العراق.
- د.عائشة عباش، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- د.زينب عبد الله، جامعة المستنصرية ، العراق.
- د. قريمس عبد الحق، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل- الجزائر.
- د. عشي علاء الدين، جامعة تبسة ، الجزائر.
- د. تعويلت كريم، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية – الجزائر.
- د.أمهيدي المجبري، باحث في القانون العام ، ليبيا.
- د. علي حسن أبو بكر يونس, جامعة بن غازي، ليبيا.
- د. فتحي بلعيد أبورزيزة، الجامعة الأسمرية، ليبيا.
- د .فتحي بلعيد أبورزيزة ،الجامعة الأسمرية، ليبيا.
- د.محمد سلمان محمود، جامعة ميسان– العراق.
- د.رضوان بلخيري، جامعة تبسة– الجزائر.
- د.إيمان قاسم هاني، الجامعة المستنصرية ، العراق.
- د.الحبيب استاتي زين الدين، جامعة عبد المالك السعدي، المغرب.
- د.ويكن فازية، جامعة وهران-2 الجزائر.
- د.يساد زهية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة– الجزائر.

قواعد النشر

تنشر المجلة الدراسات والأوراق البحثية والتحليلات السياسية، التقدير الاستراتيجي، التقارير والمقالات الفكرية حول القضايا سابقة الذكر. وفقا لمعايير النشر العامة في الدوريات الأكاديمية وهى الموضوعية والدقة والتوثيق على أن تكون المراجع بنظام." Footnote"

أن لا يزيد حجم التحليلات السياسية والتقدير الاستراتيجي والتقارير على 1700 كلمة ويتناول القضية موضوع التحليل بإيجاز، موضحاً أبعاده وتداعياته الإقليمية أو الدولية مع رصد أهم المصادر المستخدمة.

يرفق الكاتب مع المادة المرسلة سيرة ذاتية مختصرة تتضمن الخلفية التعليمية والخبرة السابقة وأبرز الأعمال المنشورة.

المواد المقدمة يجب ألا يكون قد سبق نشرها، ويجب أن تكون قد أعدت للنشر في مجلة اتجاهات سياسية وفق الاتفاق مع هيئة التحرير.

جميع المواد المرسلة ترسل إلى التحكيم وتلتزم المجلة والكاتب بقبول قرار لجنة التحكيم وفي حال قبول المادة للنشر مع إدخال تعديلات يلتزم الكاتب بإجراء التعديلات المطلوبة خلال أسبوعين من إخطاره بقرار اللجنة.

حق إجراء تعديلات تحريرية في النص حسب مقتضيات النشر بما لا يخل بأسلوب الكاتب أو الأفكار الأساسية في النص تحددها هيئة التحرير.

حقوق النشر الخاصة بالمواد المنشورة محفوظة بما في ذلك إعادة نشرها في موقعها الالكتروني أو في الإصدارات ويسمح بالاقتباس منها مع مراعاة الأصول المتعارف عليها في الاقتباس وتوثيق المصادر.

هيئة تحرير المجلة هى التى تحدد خطة العمل فى كل عدد خلال الأشهر الثلاثة السابقة لصدوره تبعا لتطورات الأحداث والقضايا مع الاعتماد على التكليفات المباشرة كما يسعدنا أن نتلقى أى مقترحات شفوية ويفضل مكتوبة لإعداد موضوعات فى المجلة على أن يتم إعداد الموضوعات بعد النقاش مع مسئولى الأقسام حول الشكل والمضمون المتعلق بها.

المقالات الأكاديمية تتضمن الورقة الأولى العنوان الكامل للمقال، اسم الباحث ورتبته العلمية المؤسسة التابع لها (قسم، كلية وجامعة) الهاتف والفاكس، العنوان الالكتروني وملخصين للموضوع في حدود

مأتي كلمة أو ثمانية سطور أحدهما بلغة المقال والثاني بإحدى اللغتين الأخريين على أن يكون أحد الملخصين باللغة العربية.

تكتب المادة العلمية العربية بخط من نوع Sakkal Majalla مقاسه 14 بمسافة 18 نقطة بين الأسطر، العنوان الرئيسيSakkal Majalla18 Gras ، العناوين الفرعيةSimplified Arabic 14Gras ، أما الفرنسية أوالانكليزية فتقدم بخط من نوع Times New Roman مقاسه 12.

هوامش الصفحة تكون كما يلي: أعلى 02، أسفل 02، يمين 02، يسار 02، رأس الورقة 1.5، أسفل الورقة 1.25، حجم الورقة مخصص. (23,5 .(16x

يرقم التهميش والإحالات بطريقة أكاديمية في آخر المقال بالترتيب التالي: المؤلف: عنوان الكتاب أو المقال، عنوان المجلة أو الملتقى، الناشر، البلد، السنة، الطبعة والصفحة.

ملاحظة:

انه في الوقت الذي نلتزم فيه بمراجعة جميع المقالات التي نتلقاها بعناية فائقة، إلا أن إرسال مقال لا يضمن النشر دائما، ولا تؤثر اللغة التي يرسل بها المقال بأي شكل من الأشكال على تقيمنا له.

يجب إرسال ملخص للسيرة الذاتية للباحث ترفق مع مع بعض أعماله المشورة مسبقا

يجب أن تكون جميع المقالات التي ترسل خاصة في المجلة وليست قيد النظر للنشر في أي مكان آخر.

ترسل المساهمات في اللغة العربية منسقه على شكل ملف ما يكروسفت وورد، إلى البريد الإلكتروني:

magazin@democraticac.de

فهرس العدد

الكلمة الافتتاحية دسامي الوافي	01
قراءة تحليلية في علاقة المؤسسة العسكرية بالنظام السياسي نموذجا السودان و الجزائر د. يوسف كريم	02
الحوثيون كفواعل من دون الدول د.عبد الكريم سعيد السويلم	17
الاتحاد الأوروبي وفرضية الاستعصاء الديمقراطي في ضوء" الربيع العربي" تونس ومصر نموذجا د. محمد المصطفى بن الحاج	29
الإتجاهات السياسية للشباب في ليبيا (دراسة على عينة من الشباب الجامعي) د . الفيتوري صالح السطي د . محمد هدية درياق	46
الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى في ميزان التنافس الدولي والإقليمي. أ/ أحمد حسان عرنوس	66

الكلمة الإفتتاحية

د/سامي الوافي
رئيس التحرير

تعتبر الاحزاب السياسية أهم التنظيمات التي تؤثر بشكل مباشر على ديمقراطية النظام السياسي السائد في الدولة . فالأحزاب تؤدي دورا مهما في تنشيط الحياة السياسية و ذلك من خلال ما تخلقه من قنوات تمكن المواطنين من التعبير عن آرائهم و إحتياجاتهم. فلقد أصبحت الأحزاب السياسية بذلك تشكل ركنا أساسيا من أركان النظم الديمقراطية، إذ ينعكس أداءها سلبا أو إيجابا على الحياة السياسية و على التطور الديمقراطي و التحديث السياسي و فعاليته عامة.

إن تموقع الأحزاب بالمشهد السياسي للدولة يضفي حركية سياسية فيها، ويضمن عدم إستئثار حزب واحد بالسلطة ، فالتعددية الحزبية واحدة من المبادئ الدستورية الهامة التي تقوم عليها الديمقراطية بل وتعد أحد أبرز الآليات السياسية لتحقيقها، و ضمانة لإشراك المواطنين في تسيير الشؤون العامة للدولة بما يسمح لهم بإختيار ممثليهم بحرية من ضمن إختيارات متعددة مع إحترام هذا الإختيار، لذلك فعلاقة التعددية الحزبية بالديمقراطية هي علاقة وطيدة جعلت الفقه يكاد يجمع على ألا ديمقراطية بدون أحزاب، وأن العداء نحو الأحزاب يخفي عداء نحو الديمقراطية.

إن التعددية الحزبية في جوهرها لا تعني مجرد وجود الأحزاب أي وجودا شكليا ماديا، بل تتعداه إلى الحضور الفعال والمؤثر في الرأي العام وفي مؤسسات الحكم، فهي إذا تنظيم قانوني وممارسة سياسية وإحدى آليات تحقيق الديمقراطية. و قد تبنت الجزائر الإنفتاح السياسي والتعددية السياسية كنهج لتحقيق الديمقراطية ، هذه الديمقراطية التي أصبحت مطلبا أساسيا للشعوب .

وفي هذا الصدد نسعى كهيئة تحرير لمجلة إتجاهات سياسية إلى تحليل مجريات الاحداث الراهنة و طرح رؤية إستشرافية هذا تماشيا و توجهاته المركز ، إذ نتطلع إلى التميز و الإنفراد ونلتمس موقعا بين كبريات المجلات السياسية بإختيارنا بعناية فائقة المواضيع التي يتضمنها كل عدد و التي نعرضها وجوبا على الهيئة العلمية الإستشارية للمجلة والتي جمعت نخبة من الرتب العلمية و الصحفية و الديبلوماسية لتقدير المقالات و التقارير الواردة إلينا من مختلف الدول العربية، و هذا في مسعانا الدؤوب لتقديم عمل يرقى إلى مستوى قارئنا الكريم.

يسعدنا تلقي اقتراحاتكم التي تسهم في تطوير المجلة

قراءة تحليلية في علاقة المؤسسة العسكرية بالنظام السياسي
نموذجا السودان و الجزائر

د. يوسف كريم
جامعة محمد الخامس الرباط - المغرب

ملخص

شهد العالم العربي مؤخرا اندلاع حراكين شعبيين سلميين في الجزائر والسودان، وقد نجحا حتى الآن في فرض تنحي الرئيس بوتفليقة الذي كان يرغب في عهدة رئاسية خامسة ، و في دفع الرئيس عمر البشير إلى ترك منصبه الذي عمر فيه ثلاثة عقود.

وإذا كانت الموجة الأولى «للحراك العربي» قد ظهر فيها الإسلاميون كمستفيد وحيد، بوصول عدد من التيارات الإسلامية إلى منصة تدبير الشأن العام ، فإن أهم ما يميز الحراكين في الجزائر والسودان ويجمع بينهما، هو خروج المؤسسة العسكرية إلى العلن ،والإعلان عن نفسها كحاكم حقيقي وكفاعل قوي لتدبير ما بعد الحراك.

وتسعى هذه الدراسة إلى البحث في أدوار المؤسسة العسكرية بكل من السودان والجزائر، كضرورة حتمية في مسار البحث عن حقيقة آليات عمل نظام الحكم، وفي فهم مسار الحراكين وتأثيراته المستقبلية على عملية تطور النظام السياسي بهذين البلدين العربيين.

الكلمات المفتاحية: السودان-الجزائر-الحراك الشعبي-المؤسسة العسكرية-النخب السياسية.

ABSTRACT :

The popular protests in Algeria and Sudan managed to force President Bouteflika to withdraw from a fifth term and to push President Omar El-Bashir out of his post, which lasted three decades.

These transformations, however, should not be analyzed as an abandonment of the authoritarian system. The army remains at the heart of the system and directs most of the political life of the two countries.

This paper aims to examine the roles of the Sudanese and Algerian military as an unavoidable necessity in the search for real mechanisms of the system of government, including the course of movements in Algeria and Sudan and its future effects on the process of development of the political system in these two Arab countries.

Keywords: Sudan - Algeria – the popular mouvement- militarized political system-political elite.

مقدمة:

على امتداد أشهر عدة خلال عامي 2018 و2019، شهد السودان كما الجزائر، احتجاجات واسعة شاركت فيها مختلف مكونات المجتمع، وهي تندرج ضمن الموجة الثانية من الحراك الشعبي التي أسهمت في تأجيجها الكثير من العوامل، كما أن هذه المظاهرات منحت الربيع العربي زخما جديدا، بعد دخوله مرحلة الشك بسبب مآلاته المأساوية في سوريا، وهو ما تفاقم مع الاستقطاب السياسي في المنطقة وبسبب قوى الثورة المضادة والقوى الداعمة للنظم القديمة.

وفي أجواء هذا الحراك لم يخف الرئيس السابق في السودان عمر البشير، رغبته في ولاية رئاسية جديدة خلال انتخابات 2020، بالرغم من بقائه في السلطة لأكثر من ثلاثة عقود، كما لم يخف الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة - المُقعد منذ ست سنوات- رغبته في ولاية رئاسية خامسة، وهو الذي بقي في السلطة نحو عشرين عاما. لكن متغيرات واقع الحال لم تعد تضمن ذلك، فقد أحدث الفاعلون الجدد رجة عنيفة في بنية النظام السياسي القائم ، وقرروا، بعد عقود من النضال التراكمي الصامت، الخروج من حصارهم القديم، عبر مسيرات ومظاهرات شعبية عفوية وسلمية للمطالبة بالتغيير.

انطلقت الاحتجاجات في بداية الأمر بمطالب اجتماعية واقتصادية، في عدد من المناطق السودانية، كرد فعل على ارتفاع الأسعار، قبل أن يتحول الأمر إلى شعارات سياسية، وصلت حد المطالبة بإسقاط النظام. أما في الجزائر، فقد خرجت المظاهرات و الاحتجاجات الحاشدة في الشارع مناهضة لترشح بوتفليقة لولاية رئاسية خامسة على التوالي. وحتى بعد استقالة الرئيس المقعد، مازالت حركة الاحتجاج ترفض أن يتولى"النظام القائم" تنظيم الانتخابات الرئاسية وتطالب مسبقا برحيل كل منظومة داعمي بوتفليقة المتشابكة، والتي تشترك فيها عناصر من الجيش، والبيروقراطية، والفصائل المحافظة في الدولة نفسها.

وإذا كانت الموجة الأولى «للحراك العربي» قد ظهر فيها الإسلاميون كمستفيد وحيد، بوصول عدد من التيارات الإسلامية إلى منصة التدبير السياسي كما حصل في تونس ومصر والمغرب، فإن أهم ما ميز الموجة الثانية للحراك، والذي تجسّده تجربتي السودان والجزائر، هي أنها دفعت الجيش إلى الخروج إلى العلن ،والإعلان عن نفسه كحاكم حقيقي وكفاعل قوي لتدبير ما بعد الحراك. ففي السودان، برز المجلس العسكري الانتقالي الذي مازال يتبنى الخيارات الأمنية ويحاول إدخال البلاد في نفق الحرب الأهلية، أما في الجزائر، فقائد الجيش، أحمد قايد صالح، يعتبر اليوم رجل الدولة القوي، وعاد إلى قلب اللعبة السياسية بعدما دفع بوتفليقة ورموز نظامه إلى الاستقالة.

ويلخص الوضع الحالي في كل من الجزائر والسودان أزمة تدخل الجيش في الحياة السياسية، وتغول المؤسسة العسكرية التي أنتجت عبر مسار تراكمي طويل، تنوعا مركبا ومعقدا من الأزمات البنائية الضاغطة التي طالت كثيرا من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأثرت في بنية الدولة والمجتمع على النحو الذي أفقد هذين النظامين كل شرعية ممكنة.

أهمية الدراسة : تحاول هذا الدراسة أن ترصد دور المؤسسة العسكرية، وأن تتبع سلوكياتها في المسار العام للحراك الجزائري والسوداني من خلال جدلية العلاقة بين العسكري والسياسي. والتي أفرزت نظريات تفسيرية اصطلح عليها في السودان بنظرية "الباب الدوار" وفي الجزائر" نظرية الطوق العازل". ورغم تعدد المداخل والمقتربات التي حاولت تفكيك هذه العلاقة وفهم طبيعتها وتحولاتها وتشابكاتها، لكنها تعني في مختلف تمظهراتها أن المؤسسة العسكرية هي التي تؤدي دورا مركزيا في حماية مؤسسات الدولة وضمان استمراريتها، واتخاذ القرارات الرئيسية، بما في ذلك اختيار الرئيس نفسه. في حين تمثل الفعاليات المدنية

والسياسية السلطة الظاهرية التي قد تكون شكلية تماما، وبذلك ظلت هذه القوى المدنية في الهامش، أو تدور في فلك الانظمة العسكرية، وهي في ذلك بمنزلة"المفعول به" في أحسن الأحوال. ولعل فهم هذا الدور أمر حاسم في مسار البحث عن حقيقة آليات عمل نظام الحكم، وفي فهم مسار الحراكين في الجزائر والسودان وتأثيراته المستقبلية على عملية تطور النظام السياسي بهذين البلدين العربيين.

إشكالية الدراسة: تنطلق هذه الدراسة من مشكلة بحثية يمكن تحديدها انطلاقا من سلوك وطبيعة وأدوار المؤسسة العسكرية في كل من السودان والجزائر ودرجة نفوذها وتغلغلها في مفاصل الدولة والمجتمع، وكيف ساهم ضعف النخب المدنية والفاعلين السياسيين في تحول الجيش إلى فاعل مركزي في ضمان استمرار الحكم والتحكم في مصير الشعوب على حساب أدوراه الاحترافية. وفي ضوء الحراك الشعبي في كل من السودان والجزائر يهمنا أن نطرح الأسئلة التالية:

ما هو أثر هذا الحراك الشعبي على مكانة المؤسسة العسكرية، وعلى مسار التحول السياسي في البلدين؟ هل يمكن أن يفضي هذا الحراك الشعبي إلى تغير في العلاقة بين المجتمع والجيش، وإلى تطور وعي سياسي بضرورة تحييد الجيش، وإعادة التوازن داخل بنية الدولة بين القوى السياسية والمجتمعية والعسكرية، والدفاع عن التجربة الديمقراطية؟ هل سيدفع حجم ونطاق الأزمة الاجتماعية والتحديات الاقتصادية البنيوية المؤسسة العسكرية إلى الخروج من دائرة السلطة؟ كيف تفوق العسكر على المدنيين، بل على الدولة والمجتمع؟ هل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر والسودان قادرة على منع إعادة إنتاج حكم عسكري مباشر أو غير مباشر؟، وهل تمكنت من أن تكون أدوات تغيير سياسي في طبيعة النظام ومؤسسات الحكم عن طريق التداول على السلطة؟

منهج الدراسة: تعتمد هذه الدراسة على مقاربة تحليل النظم في دراسة النظام السياسي، وذلك من خلال التركيز على منهج دافيد إيستون (David Easton) للنظام السياسي، والذي يرى أن أي نظام يعيش داخل بيئة ما تؤثر فيه ويتفاعل معها إلى درجة الاعتماد المتبادل. ومن خلال دراسة حقب تاريخية مختلفة، نتوخى معرفة طبيعة العلاقة بين العسكري والسياسي من حيث الادوار والمهمات والأسباب والمبررات التي أدت إلى بروز العسكر في واجهة الاحداث، والتأثيرات الحاضرة والمستقبلية لهذا الظهور في عملية تطور النظام السياسي وإحداث التحول الديمقراطي.

ورغم أن الأسباب والظروف والملابسات التي ولدت الاحتجاجات السودانية مختلفة نسبيا عن نظيرتها الجزائرية، ورغم الاختلاف الكبير أيضا بين البلدين سواء على مستوى السيرورة التاريخية أو الخصوصية الثقافية والاجتماعية، بالإضافة إلى البعد الجغرافي، إلا أن نموذج النظم الأكثر تشابها هو ما يعطي للمقارنة بين التجربتين في السودان والجزائر مشروعيتها حيث تتوفر الشروط المناسبة لإجراء عملية المقارنة بين التجربتين. فهناك مجموعة من نقاط التشابه في الحراك الشعبي للبلدين تساعد على تحييد الكثير من المتغيرات الموحدة أو المتشابهة. (رفض بنية النظام القائم، الطابع السلمي للاحتجاجات، مساهمة الشباب، بروز المؤسسة العسكرية في المرحلة الجديدة...)

فرضيات الدراسة: تتوخى هذه الدراسة الإجابة عن فرضيتين أساسيتين:

فرضية 1:عودة العسكر إلى تدبير المرحلة الانتقالية في كل من السودان والجزائر، يجد جزءا من تفسيره في حقائق جذورها ضاربة في عمق التاريخ. فإذا كان المعروف أن كل الدول القائمة لها جيوش تؤسسها لحماية حدودها والذود عن سيادتها، فإن

الجيش في الجزائر والسودان مؤسسة سياسية وليست عسكرية، ومركز السلطة الحقيقي ، وبالتالي تكاد تنطبق عليه مقولة "جيش له دولة" .

فرضية 2: ضعف الممارسة الديمقراطية، وغياب طبقة سياسية فعلية ملتزمة بضوابط الممارسة السياسية، واهتزاز الشرعية داخل المؤسسات المدنية و الأحزاب السياسية، وعجزها عن التأصيل لممارسة ديمقراطية بصورة سليمة وقوية، يخلق أرضية لتقبل حكم العسكر بين فئات كبيرة من المجتمع خاصة حينما يرتبط النظام الديمقراطي بتدهور الأحوال وتأزم الأوضاع والظروف المعيشية.

1. حراك السودان ومسؤولية النخب المدنية

لم يكن الانقلاب العسكري الذي نفذه الجيش السوداني في أبريل 2019، عبر إعلان وزير الدفاع عوض بن عوف "اقتلاع النظام والتحفظ على رأسه"، في إشارة إلى الإطاحة بالرئيس عمر البشير، بالمشهد الجديد على السودانيين، إذ يكاد تاريخ السودان ما بعد الحصول على الاستقلال ، يطابق كرونولوجيا طويلة من الانقلابات والمحاولات الانقلابية، كما أصبحت المؤسسة العسكرية قوة حاسمة في الحياة السياسية والاجتماعية، ولا يمكن إغفال أهميتها في النظام السياسي مهما كانت فلسفته.

تاريخيا، وقعت في السودان، منذ استقلاله عام 1956،ثلاثة انقلابات عسكرية نجحت في الاستيلاء على الحكم[1].خلال الانقلاب الأول، كان استلام الجيش بقيادة الفريق ابراهيم عبود على السلطة من تشرين الثاني/نوفمبر 1958،إلى تشرين الأول/أكتوبر 1964،وجاء الانقلاب الثاني في أيار/مايو 1969،إلى نيسان/أبريل 1985بقيادة العقيد جعفر النميري، الذي استولى على السلطة وحكم البلاد ستة عشر عاما باسم الجيش السوداني. وبقيادة المشير سوار الذهب، حسم الجيش صراع الشعب مع ديكتاتورية النميري وانحاز إلى الجماهير ، وأدار الفترة الانتقالية لمدة عام ما بين نيسان/أبريل1985 إلى أيار/مايو 1986،أما الفترة العسكرية الثالثة في حزيران/يونيو 1989 ،فظهرت حكومة الانقاذ الوطني في السودان كحكومة عسكرية بقيادة عمر حسن البشير.

بين الحكم العسكري الأول الذي استمر ستة أعوام، و الحكم العسكري الرابع الذي نيف عن ثلاثة عقود ، تكون الفترات الزمنية التي حكم فيها العسكر السودان قد فاقت بكثير الفترات التي استلمت فيها حكومات مدنية السلطة في إطار حكم السودان المعاصر منذ الاستقلال ،بل تكاد المقارنة تكون منعدمة[2]، وكلما تأزم الوضع في البلاد، اتجهت الأنظار إلى الجيش طلبا لتنفيس الأزمة، وهذا الاحساس هو الذي بنت عليه الحكومات العسكرية شرعية الاستيلاء على السلطة، حيث يقوم العسكر باستغلال حالة الانقسام والتصدع السياسي لإبراز فشل النخب المدنية، وتبرير الانقلاب على أنه عمل وطني يرمي إلى انقاذ البلاد من السقوط في الفوضى والتفكك، أو انزلاقها نحو المجهول[3]، لكنها تحولت بعد وصولها إلى الحكم إلى انظمة شمولية ديكتاتورية يغلب عليها طابع الحزب الواحد.

وإذا كانت الوظيفة الأساسية للجيش هي الحفاظ على وحدة البلاد وسيادة الدولة من الاعتداء الخارجي، إلا أن ما حصل في السودان كان مختلفا، فقد ظل الجدل محتدما حول علاقة المدني بالعسكري ، وبدون معرفة معطيات وجدلية هذه العلاقة في السياسة السودانية على مدار العقود السبعة الماضية يجعل من العسير فهم ديناميات ومحددات الصراع على السلطة وكيفية تشكيل قواعد اللعبة السياسية في السودان.

2. جدلية العلاقة بين العسكري والسياسي

بدأت موجة الاحتجاجات والمظاهرات التي عرفها السودان منذ الأشهر الأولى من عام 2019، ونجح "تجمع المهنيين السودانيين"، و"تحالف الحرية والتغيير" في تحويل مطالب الحراك الشعبي الاقتصادية والاجتماعية إلى مطالب سياسية تهدف لإسقاط النظام ،وهو ما تحقق بإقدام الجيش على خلع الرئيس عمر البشير ، وبدء مرحلة انتقالية لمدة عامين تنتهي بإقامة انتخابات لنقل السلطة.

قد تكون هذه الهبة الشعبية حدثا كبيرا، لكن بنية النظام السياسي في السودان تنطوي على مفارقة غريبة، وهي أن القدرة على التخلص من حكم العسكر الذي تمهده قوة مدنية لا يتحقق في نهاية المطاف للثورات الشعبية إلا بمساعدة العسكر أنفسهم، ثم لا يلبث العسكر أن يعودوا للانقلاب على النظام الديمقراطي قصير العمر بدعوة من حزب سياسي. فأصبح هناك نمط من التغذية المرتدة بين المدنيين والعسكرين على السلطة، أو ما عرف بظاهرة "الباب الدوار"، والتي صبغت الحكم في السودان في فترة ما بعد الاستقلال. فعندما يخسر الساسة المدنيون في الميدان السياسي، فإنهم يلجؤون لحلفائهم العسكريين كي يقوموا بانقلاب عسكري ويفرضوا واقعا جديدا. ولعل المتتبع لتاريخ الانقلابات العسكرية في السودان سيلاحظ الارتباط الوثيق بالسياسيين المدنيين، وأن معظمها جاء بتدبير من قوى سياسية، إما بدعوة من أحد الأحزاب أو بمباركة منها أو بتأييدها له وإبداء استعدادها للتعاون معه. وباستقراء تجربة الأحزاب السياسية السودانية منذ الاستقلال، نلاحظ أنها تتحمل الجزء الأكبر في حدوث الانقلابات وفي اضطراب الحياة السياسية. فالانقلاب العسكري الأول في السودان، والذي دشن دخول الجيش معترك السياسة والسلطة، بعد أقل من ثلاث سنوات من حصول البلاد على استقلالها، كان في واقع الأمر عملية "مقايضة" بين العسكري والمدني، عندما أمر رئيس الوزراء "عبد الله بك خليل" عن حزب الأمة بتسليم السلطة لقيادة الجيش، ليقطع الطريق على إجراء برلماني يسحب عنه الثقة. يقول الصادق المهدي عن هذه التجربة: "فيما يتعلق بانقلاب 17 تشرين الأول/نوفمبر 1958،كان سببه المباشر إحساس عبد الله خليل بأنه لا يستطيع الاطمئنان إلى مساندة حزبه له، ومخاوف أشبه من احتمالات تآمر مصري ضده، ثم إحساسه بأن الأحزاب استغرقتها المناورات، ولم تعد قادرة على كتابة الدستور. وهذه الأسباب مجتمعة دعته وقتها إلى أن يتصور أن القوات المسلحة الأكثر تماسكا هي الوسيلة الأمثل للدفاع عن مصالح الوطن، فخطا خطواته نحو تسليم السلطة، فكان التدخل العسكري الأول"[4].

ومع الحكومة العسكرية الثانية ، بادر تحالف قوى يسارية، ضم مدنيين وعسكريين منتمين للحزب الشيوعي والقوميين العرب وآخرين، إلى تمهيد التدخل الثاني للجيش السوداني في لعبة السلطة بتنفيذ انقلاب في 25 مايو/أيار 1969، بقيادة العقيد جعفر نميري، بعد خمس سنوات فقط من ثورة أكتوبر/تشرين الأول، حيث دعم الحزب الشيوعي الانقلاب وشارك في الحكم بقيادات أمنية وعسكرية انتقامًا من النظام الديمقراطي الذي حظره، وطرد نوابه المنتخبين من البرلمان[5].

وتكررت دورة تورط القوى السياسية المدنية في استدعاء الجيش إلى حلبة السياسة، وتوظيفه لخدمة أجندتها مع الحركة الإسلامية السودانية التي لم يكبحها صعود نجمها الشعبي، كونها القوة النيابية الثالثة من بعد الحزبين الكبيرين (الأمة القومي والاتحادي الديمقراطي)، من أن تخوض مغامرة عسكرية نفذت بها الانقلاب الثالث في 30 يونيو/حزيران 1989 تحت مسمى (ثورة الإنقاذ الوطني) بقيادة العميد عمر البشير، الذي أعلن نفسه رئيسا لمجلس قيادة الثورة وأسس مجلسا للثورة. وبالاتفاق مع الترابي، تم الزج بهذا الأخير في السجن رفقة آخرين من أبناء "الجبهة الإسلامية القومية"، وذلك حتى لا ينكشف أن الإسلاميين هم من كانوا وراء الانقلاب.

الملاحظ أن الأحزاب المدنية التي تعاونت وتواطأت مع الانقلابات العسكرية، ذهبت جميعها ضحية مغامراتها، فقد انتهت العلاقة التي بدأت بالتعاون بين الحزب الشيوعي والنظام العسكري في الانقلاب الثاني، بأكبر أزمة واجهت الحزب الشيوعي السوداني في تاريخه، وجرى تعقب أعضاء الحزب فيما وصفه بيكتولد(Bechtold) بأنه "اكبر ملاحقة للشيوعيين شهدتها منطقة الشرق الاوسط"[6]،وتكرر هذا الاضطهاد في الانقلاب الثالث، إذ بعد عشر سنوات من التحالف بين النظام العسكري الجديد والجبهة الاسلامية القومية ،برزت هيمنة المشير عمر البشير بعد الانشقاق الذي حدث داخل المؤتمر الوطني والاسلاميين وأدى إلى "مفاصلة" بين قائدي الظل والعلن، بعد أن أطاح البشير بالترابي من رئاسة المجلس الوطني عام 1999. تبع ذلك الإطاحة بالترابي من الأمانة العامة لحزب المؤتمر الوطني، فشكّل الترابي «حزب المؤتمر الشعبي»، لكن قرار الترابي الموغل في البراغماتية، والقاضي بتوقيع مذكرة تفاهم مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، أودى به إلى السجن.

في المحصلة، يمكن القول إن الأنظمة العسكرية التي استلمت السلطة في فترات مختلفة من تاريخ السودان الحديث عبر انقلابات عسكرية، قد قامت بذلك بدعم ومباركة من القوى السياسية المدنية، فالقوميون واليساريون والاسلاميون قد تحالفوا مع العسكريين، ووظفوا الانقلابات كآلية سياسية لخدمة مصالحهم الحزبية، واختصار الطريق من أجل الوصول إلى السلطة. أي أن هناك نوعا من "التواطؤ" بدرجات متفاوتة، فعندما يقوم العسكريون بانقلاب، فإنهم في الغالب، يسعون لتحقيق ما فشلت فيه القوى المدنية في الساحة السياسية[7]، مما يجعل هذه القوى تتعامل مع الديمقراطية تعاملا تكتيكيا، ولا تعتبرها من الثوابت الاستراتيجية، لأن هذه التعاقب المدني العسكري في الغالب يقود ليس فقط الى قهر الشعوب وحرمانها من الحرية والكرامة وحقوق الإنسان التي لا سبيل لتحقيقها إلا في ظل "النظام الديمقراطي"، بل تقود، وهذا ما أثبتته التجربة السودانية نفسها، إلى خسران الأهداف النبيلة التي من أجلها صودرت الديمقراطية.

3. مسؤولية النخب الحزبية

من المسلمات أن الأحزاب السياسية هي جزء لا يتجزأ من بنية المجتمع، لذلك لا يمكن دراسة أو تحليل بنية هذه الأحزاب بمعزل عن طبيعة المجتمع السوداني المركب الهوية. ورغم تعددها، فإن أغلب الأحزاب السودانية لا تزال عاجزة عن ممارسة الدور السياسى المطلوب منها، وهى لم تتطور لا من حيث رؤاها الفكرية وبرامجها السياسية ، ولا من حيث هياكلها التنظيمية. وقد بينت التجربة، أن الأحزاب والقوى السياسية السودانية التي حكمت السودان منذ الاستقلال من خلال التجارب الديمقراطية الثلاث(1958-1964-1986) عجزت عن تنزيل برامجها الانتخابية على أرض الواقع، ولم تستطع بناء مؤسسات سياسية قادرة على توفير الاستقرار السياسي، ووضع أسس مستقرة لإدارة الدولة، كما شهدت الأحزاب السياسية في السودان تقلبات وانشطارات عدة كان لها اثرها السلبي علي مسيرة الحياة الديمقراطية والأداء السياسي في البلاد..

فمعظم الأحزاب السودانية نجدها قد خرجت من الحركة الوطنية ومن رد الفعل على الاستعمار، وترعرعت في كنف الطائفية واحتوتها القبلية. ينطبق هذا على الأحزاب التقليدية التي توصف"بالكبيرة"، التي قادت السودان إلى الاستقلال، لاسيما حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي .فالمستقرئ للأحداث في السودان يكاد يجزم أن الطائفية هي واحدة من العقبات الصعبة للوصول إلى ممارسات ديموقراطية صحيحة.في الطائفية هناك علاقة من جانب واحد، بين الزعيم الروحي والأتباع، بين الإمام في بيت المهدي والأنصار، وبين الشريف في بيت الميرغني والختمية. فهناك علاقة روحية، إذ الاعتقاد في (السيد) يجعل الأتباع

يضعونه في مرتبة عليا، وهذه الصيغة المصطنعة من علاقة "الولاء الأعمى" كان لها أثر كبير في تشويه الممارسة الديمقراطية، حيث جعلت دور الناخبين شكليا وهامشيا، وجعلت أجهزة الحزب السياسي أجهزة فارغة من غير محتوى[8].

لقد تم التأكيد في العديد من الأبحاث العلمية والأكاديمية، على أن المعيار الذي حظي بأكبر قدر من الاهتمام فيما يتعلق بترسيخ الخيار الديمقراطي، هو معيار إضفاء الطابع المؤسسي على الأحزاب (institutionalization)[9]،باعتباره مفهوما متعدد الأبعاد لا يرتبط فقط بتطوير الهياكل التنظيمية الرسمية، ولكن أيضا ببناء موقف محدد أو هوية محددة للحزب، علاوة على ذلك، تصبح الأحزاب مؤسسية من الناحية الداخلية والخارجية، حيث يشير الجانب الداخلي إلى تطوير الهياكل داخل الأحزاب، في حين يشير الجانب الخارجي إلى مجموع العلاقات بين الحزب السياسي ومحيطه الاجتماعي.

وقد شكلت هيمنة الزعامات على الأحزاب السياسية الكبرى في السودان مثالا للعمل غير المؤسس كما هو معروف في كل الدول الديمقراطية[10]،حيث تعمل الزعامة على أن يرتبط الأفراد بالأشخاص بدلا من الارتباط بالبرامج والأهداف، فحزب الأمة مثلا ولد ونشأ ولا يزال ملكية خاصة في أيدي قلة من بيت الصادق المهدي، وإذا كان يشهد اليوم صراعات وانقسامات كما هو حال الأحزاب السودانية، فإنه صراع يختلف عن الأحزاب الأخرى، لأن أطراف صراعه هم أبناء الأسرة بعد أن انفرط عقدهم السياسي ولم يعودوا كيانا أسريا واحدا. ونفس الشيء يقال عن الأحزاب الإتحادية التي انحصرت في أبناء السيد علي الميرغني، راعي الطائفة الختمية الصوفية[11]، رغم الصراع والخلاف بين قياداته والذي انتهى به إلى التشظي والانقسام لأكثر من ثمانية كيانات تعمل في الساحة السياسية السودانية بمسميات مختلفة تحمل إسم الحزب الاتحادي الديمقراطي. أما الحركة الاسلامية، فقد ارتبطت بالسيد حسن الترابي، منظر ثورة الإنقاذ الوطني في السودان، ورغم وجود تنظيم مستقل للإخوان المسلمين فى السودان يحتفظ بالأفكار المحافظة والتقليدية لأهل السنة والجماعة، إلا أن حزب المؤتمر الشعبي بقيادة الترابي والذى يضم بين صفوفه التيار الإسلامي وأغلبية الإخوان المسلمين مازال هو الأكثر تعبيرا عن هذا الإتجاه.

ومن الأكيد أن وجود هذه الشخصيات والقيادات الملهمة، كان عائقا كبيرا أمام تطور البنية السياسية والممارسة الديمقراطية في السودان[12]،حيث لا يمكن لهذا التطور أن يستمر ويتقدم في ظل سيطرة الفرد في أغلبية التنظيمات السياسية، وفي ظل غياب تعددية حزبية فاعلة وقادرة على طرح وتقديم برامج واضحة ومتماسكة لحل المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تواجه السودان[13].

إن عدم الاستقرار السياسي المزمن في السودان اليوم، تسبب فيه بشكل كبير عدم نضج الأحزاب وعجزها عن تجاوز الانقسامات وإرساء قواعد الديموقراطية داخلها قبل أن تطالب بها، حيث افتقرت الأحزاب التقليدية - رغم تمتعها بعدة فرص في حكم البلاد - إلى النضج الكافي لتطوير خطاب سياسي استيعابي متحرر من ضيق الطائفية السُلالية[14]. وقد فشلت على مستوى الحكم، كما على مستوى الممارسة السياسية، وينسحب هذا الحُكم على القوى الحديثة أيضا[15].وإن كان ثمة درس على المشتغلين بالعمل السياسي في السودان تعلّمه من تجارب الإنقلابات العسكرية، فهو أن الشعب السوداني لم يأسف كثيرا على ذهاب حكم الأحزاب بتلك الانقلابات.

نخلص إلى القول إن الانقلابات العسكرية لا تمطرها سماء السودان، بل تنبتها أرضية الفشل السياسي والصراعات الحزبية التي تخرق قواعد اللعبة الديمقراطية، وما يحتاجه السودان في هذه المرحلة الحرجة من تاريخه تتطلب اختراقات نوعية في العمل السياسي، باتجاه "الحكم الديمقراطي الراشد "، أي أن يتجاوز التسلط و الدكتاتورية، وفي ذات الوقت يتجاوز تكرار "تجارب

الحكم الديمقراطي غير الراشد" وهذا الأمر يتطلب حشد الطاقات في سبيل بناء وتطوير البديل الديمقراطي، كما يتطلب جهدا كبيرا في تعميق الثقافة الديمقراطية في أوساط "النخب السياسية والفكرية القائدة" حتى لا يجد التفكير الشمولي من يتعهده بالرعاية وبإضفاء المشروعية السياسية أو الأخلاقية من جديد[16].

4. حراك الجزائر :أدوار الجيش ومسؤولية الأحزاب

استطاعت الجزائر أن تفلت من الموجة الأولى لما سُمي بـ "الربيع العربي"، دون تحقيق إصلاحات سياسية عميقة تمس جوهر البنية المغلقة للسلطة ، حيث نجح النظام في تخويف الشعب من المغامرة بأمن البلاد، وإمكانية حدوث فراغ سياسي يهدد كيان الدولة. لكن خطاب السلطة الذي يستغل ذكرى الخراب والدمار الذي خلفته "العشرية السوداء"، لتخويف وترهيب الشعب لم يمنع الأخير من النزول للتظاهر. فقد تسببت رغبة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الترشح لولاية خامسة في اندلاع أكبر موجة احتجاجات تشهدها الجزائر في تاريخها الحديث. وقد مثلت تلك الاحتجاجات، التي بدأت في 22 فبراير 2019، نقطة تحوّل بالنسبة إلى الكثير من الجزائريين حيث كانت ردة الفعل هذه متوقَّعة في ظل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة، والمأزق السياسي الذي يمر به نظام أصبح عاجزا عن تجديد نخبه.

وإذا كانت طبيعة النظام السياسي بالجزائر و طريقة اشتغاله يعتريها غموض كبير، إلا أن دراسات متخصصة تشير إلى أن السلطة السياسية في الجزائر تتميز بهيكلة مزدوجة، السلطة الأولى سلطة فعلية وخفية تتحكم فيها مجموعة من القيادات العسكرية، والثانية سلطة شكلية في يد مدنيين، تتولى تسيير شؤون الدولة في إطار ما تحدده السلطة الأولى، فرئيس الجمهورية يخضع في غالب الأحيان للجماعة التي أتت به وهي جماعة الجيش(أولا)، أما الأحزاب السياسية وإن كانت تملك القوة القانونية في تمثيل الشعب بحكم دستورية وجودها، إلا أنها تبدو عاجزة عن التأثير في العملية السياسية ،وفشلت في إيصال انشغالات قواعدها الحزبية داخل مؤسسات الدولة، مما سهل على النظام اختراقها وإضعافها، والوصول بها إلى حالة التدجين والتقزيم التي هي عليها اليوم(ثانيا)

أولا: الجيش وظاهرة صناعة الرؤساء

ترجع علاقة الجيش الجزائري بالسياسة إلى مرحلة التأسيس المرتبطة أساسا بالنضال التحرري الذي قاده جيش التحرير خلال السنوات الأولى من الإستقلال ؛ حيث تشكلت النواة الأولى قبل قيام الدولة المستقلة، فكانت النتيجة أن الجيش هو من بنى الدولة، عكس القاعدة المتعارف عليها بأن الدول هي من تنشئ جيوشها. وقد كان هذا عاملا فارقا في التاريخ السياسي لنظام الحكم في الجزائر، الباحث عن الشرعية منذ الاستقلال عام 1962.وبفعل تكوينه السابق للدولة، لأسباب تاريخية وهيكلية ، ظل الجيش يمسك بالعملية السياسية ويتحكم في السلطة الفعلية و في طريقة توزيعها والأدوات التي تعيد إنتاجها، بوصفه المحتكر للشرعية، والمؤتمن على الوطنية(dépositaire du nationalisme)[17] ،وقد أسس هذا الوضع لما سماه بعض الباحثين بنظرية "الطوق العازل"، والتي مؤداها أن الجيش لا يظهر بطريقة مباشرة، وإنما يدير الوضع عبر واجهات مدنية يختفي وراءها، وتجلت هذه القاعدة عند اختيار رؤساء الجمهورية سواء كان ذلك خلال مرحلة الأحادية الحزبية (1962-1989) أو بعدها، حيث يتم تقديمهم لـ"قوابس كهربائية" يجري حرقها بكيفية أو بأخرى ليبقى الجهاز الخفي بعيدا عن الإحتراق.

وجل رؤساء الجزائر، منذ أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة، لم يسلم حكمهم من الطعن في شرعيتهم، بسبب تدخل الجيش لحسم الصراع على السلطة، رغم اختلاف شكل وطريقة هذا التدخل. تدخل الجيش بشكل عنيف عقب الاستقلال مباشرة عندما زحف على العاصمة واستولى على مقاليد الحكم وعين أحمد بن بلة رئيسا للجزائر المستقلة، قبل أن يطيح به بموجب انقلاب 19 يونيو 1965 بدعوى حماية مبادئ الأول من نوفمبر والثورة ككل، لتدخل الجزائر في مرحلة الفراغ الدستوري إلى غاية 1976 تاريخ وضع دستور جديد[18].

مع مرحلة هواري بومدين، توطد الحكم العسكري أكثر، وشكل الجيش قاعدة الرئيس الأساسية في حكم البلاد، ولكن الجيش لم يحكم، بل حكم الرئيس بمساعدة مدنيين وعسكرين، وذلك بعد أن أعاد تشكيل جيش التحرير عمليا ليصبح جيش الحدود عموده الفقري بقيادة جماعة وَجدة(Clan d'Oujda) من الضباط الموالين، الذين عرفوا باسم الضباط الفارين من الجيش الفرنسي في آواخر الحرب التحريرية[19]. ولأنه أسس لمجموعة من الآليات التحكمية، فقد عاشت الجزائر بعد وفاة بومدين مسارا سياسيا جديدا عنون ب"الفراغ السياسي الكبير" الذي قد يخلفه قائد سياسي من هذا النوع، وهذه أزمة بنيوية تشهدها كل دولة ذات طابع شولي في العالم الثالث.

ومع وفاة الرئيس بومدين، كان الجيش المؤسسة الوحيدة القادرة على فرض مرشحها الرئاسي العقيد الشاذلي بن جديد الذي استمر حكمه حتى يناير/كانون الثاني 1992 .ومثل سلفيه بن بلة وبومدين، استولى على كامل السلطة، وشغل منصب كل من رئيس الدولة ووزير الدفاع والأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني[20].

واستمر تدخل الجيش في الحياة السياسية حتى بعد إعلان التعددية الحزبية عام 1989 بما تقتضيه من وجود نظام حكم مدني يتم فيه التداول على السلطة بين الأحزاب، فقد تدخل بشكل عنيف عقب فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالدور الأول من الانتخابات التشريعية عام 1991،وتسبب إلغاء المسار الانتخابي في إنهاء التجربة الديمقراطية، حيث تم تشكيل المجلس الأعلى للدولة برئاسة محمد بوضياف، ثم إعلان حالة الطوارئ في فبراير1992،تبعه حل الجبهة الاسلامية للإنقاذ ومنعها من ممارسة النشاط السياسي. بعد هذا التدخل العنيف، عاود الجيش التدخل بشكل سلمي وغير مباشر، وحكم البلاد منتقلا من مجلس رئاسي بقيادة شكلية لشخصيات من مرحلة النضال الوطني، إلى رئاسة عسكري ولكن منتخب، وهو اليمين زروال سنة 1995،ليقود بالتدريج مسار حل الأزمة، قبل أن يعلن في أيلول /سبتمبر1998 عن إجراء انتخابات رئاسية سابقة لأوانها، وهو ما فسره البعض بخلافات عميقة بينه وبين القيادة العليا للجيش إزاء مسألة الحوار السياسي مع الاسلاميين، واستراتيجيات التعامل مع الجماعات المسلحة[21]، فنشأت بعدها الحاجة لاستدعاء قيادة مدنية وإجراء انتخابات سنة 1999 بعد صفقة سياسية مع قادة الجيش[22].فعلى الرغم من أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة جاء إلى سدة الحكم عبر صناديق الاقتراع، فلم يكن خافيا على أحد علاقة المؤسسة العسكرية بعبد العزيز بوتفليقة في ظل الأزمة السياسية والأمنية سنة 1994،حيث تقدمت قيادة الجيش بعرضها على بوتفليقة تولي الحكم وإنهاء محنة الجزائر، وهو الذي سبق أن طمع في منصب رئيس الجمهورية بعد وفاة بومدين. وأمام هذا المشهد، اشترط عبد العزيز بوتفليقة لتولي المنصب أن توضع جميع السلطات بيديه على خلاف ما كان سائدا من قبل، ولعبت المؤسسة العسكرية دورا كبيرا في توجيه الأوساط الحزبية والصحافية والنقابية والجمعوية الموالية لها لتأييد ما يسمى "مرشح الإجماع".

لقد ساهمت الأحداث والتراكمات التاريخية التي عرفتها الجزائر في تحويل الجيش من أدواره الدفاعية كما هو حال الجيوش التقليدية، وأصبح المؤسسة الراعية والمؤتمنة (Dépositaire)على سيادة البلاد، ومثلما يقول الباحث مسلم بابا عربي، فإن

"الجيش حامل المشروعية الثورية يبقى على استعداد للقيام بمهام استثنائية، قد لا تدخل بالضرورة في نطاق مهامه الدستورية، لكنها تنبع من تقدير وفهم قيادته لواقع الأمور وتفسيرها الخاص لحدود دورها في الدولة" [23].

ثانيا: مكانة وأدوار الحزب السياسي في الجزائر

استجابة لمجموعة من الظروف الداخلية والخارجية، بدأت الجزائر عهد التعددية الحزبية بموجب دستور العام 1989، وقد كان من المفترض أن يؤدي تطبيق الإصلاحات السياسية في الجزائر بعد إقرار هذا الدستور إلى تغيير النظام السياسي نحو نظام ديموقراطي مستقر، غير أن مسار الأحداث في الجزائر كشف أن النظام السياسي يعاني عجزا واضحا في إنجاح التحول الديمقراطي[24].

من الناحية التاريخية، يمكن التمييز بين أربع محطات في مسار الحزب السياسي بالجزائر منذ إقرار التعددية. امتدت المرحلة الأولى بين 1989 و1992 وعرفت ظهور الأحزاب ذات الاتجاه الاسلامي مثل الجبهة الاسلامية للانقاذ، وحركة مجتمع السلم، فضلا عن استمرار تواجد حزب جبهة التحرير الوطني، إلا أن تداعيات توقيف المسار الانتخابي بعد فوز جبهة الإنقاذ بالانتخابات، جعل قانون الأحزاب لسنة 1998 يلزم الأحزاب السياسية المعتمدة بعدم توظيف المكونات الأساسية للهوية الوطنية في الدعاية الحزبية.

وتميزت المرحلة الثالثة بين1999/2011 بعدم الترخيص لتأسيس أحزاب جديدة[25]، مقابل التقليص من عددها، بانتقالها من 30 حزبا سنة 1998 إلى 24 حزبا عام2008.خلال المرحلة الرابعة الممتدة بين 2012 و2015،وفي محاولة منها لمواجهة تداعيات الربيع العربي، قامت السلطة بإصدار قانون جديد للأحزاب عام 2012،تم بموجبه الترخيص لعدد كبير من الأحزاب[26].

ورغم مرور نحو ثلاثة عقود على إقرار هذا المسار، يلاحظ أن الأحزاب السياسية لم تستطع ارساء مبدأ التداول على السلطة، وذلك بسبب عدم مشاركتها الفعلية في الحكم رغم وجودها في المؤسسات السياسية[27]، أي أن التعددية الحزبية في الجزائر أقرها الدستور ، ولكن لم تقرها السلطة ولم تطبق منها شيئا. فحزب جبهة التحرير الوطني ظل يتملك السلطة بالاستناد إلى الشرعية التاريخية الثورية ،و لم يوفر النظام فرصة لنمو تيارات سياسية مختلفة داخل دولة الحزب الواحد، وقد اشتبك الحزب الواحد مع الدولة فصار الإثنان واحدا، وبعد إقرار التعددية الحزبية عام 1989،لم يفض هذا الاشتباك، لأن "الأفلان"(FLN) ظل أيضا هو الحزب الحاكم، وانضاف إليه فيما بعد التجمع الوطني الديمقراطي (RND)[28]، ولم تعكس الخريطة الحزبية الجديدة طابعا جديدا، وبذلك جعل النظام لنفسه حزبين يتداول بهما على الحكم وتسيير شؤون البلاد، فيما يوحي بأن ثمة ديمقراطية وتداولا على السلطة. أما باقي الأحزاب التي ظهرت في العهد الجديد، فقد كانت مجرد ديكور لإخراج مشهد التعددية الحزبية المفصل بإرادة فوقية[29].

فدراسة الظاهرة الحزبية الجزائرية تعني في جزء كبير منها دراسة حزب جبهة التحريرالوطني FLN،و حزب التجمع الوطني الديمقراطيRND وهما حزبان تتداول بهما السلطة على الحكم، وأحزاب تدور في فلك خطاب الرئاسة، وتقيم بالقرب من السلطة على النحو الذي يجعل منها أحزابا إدارية (des partis gestionnaires) بتعبير عالم الاجتماع السياسي "فيليب برو"(Philippe Braud). هذه الأحزاب تضم فئة الكيانات السياسية المشكلة لأحزاب ما يسمى " التحالف الرئاسي". ويتهم هذا التحالف بأنه بدعة سياسية جزائرية خالصة، ووسيلة من وسائل التكتيك الإنتخابي لكونه يكرس الاقصاء وإحكام الغلق

السياسي. ولم يكن ترجمة لضغوط قواعد الأحزاب المكونة له،ولا تعبيرا عن بنية سوسيواقتصادية محددة، ولا تفعيلا لمشروع مجتمعي واضح. إذ لا يذكر تاريخ "التحالف الرئاسي" أنه سار على طريق تأييد أية مبادرة تقدمت بها أحزاب المعارضة أو تلك المهادنة والممثلة في البرلمان، بل نجده منخرطا في كل مبادرة من شأنها إعاقة حركة الأحزاب الأخرى،

وبحسب الباحث لقرع بن علي، فإن نجاح السلطة الحاكمة في إضعاف الأحزاب السياسية، ولاسيما المعارضة منها، يعود في جزء كبير منه إلى نجاحها في استعمال أموال الريع البترولي لافراغ التعددية الحزبية من محتواها، وجعل الأحزاب تتنافس على جزء من السلطة، دون أن تملك القدرة على صناعة القرار ورسم السياسات، وعلى الرغم من أن الدستور الجزائري يقر بالتعددية السياسية البرلمانية وبالتناوب على السلطة، إلا أنه وُضع بطريقة تجعل من الصعب جدا وصول رئيس إلى الحكم من خارج رحم النظام القائم. ويبدو واضحاً أن صدمة عام 1991 كانت وراء تركيز المشرّع الجزائري معظم الصلاحيات في يد رئيس الجمهورية كصمام أمان ضد أي أغلبية برلمانية غير مرغوب فيها. فالكثير من القرارات الاستراتيجية كقانون المصالحة الوطنية، وقانون الجنسية، وقانون المحروقات، مررها الرئيس بوتفليقة بأوامر رئاسية أو عن طريق استفتاء شعبي دون تمكين مختلف الحساسيات الحزبية الممثلة في البرلمان من مناقشتها[30].

يتفق بعض المحللين والمتتبعين للشأن الجزائري، أن تدخل الجيش وقراره إلغاء المسار الانتخابي وإنهاء التجربة الديمقراطية سنة 1992 وما نتج عنه من فرض لحالة الطوارئ، تتحمل فيه الأحزاب السياسية جزءا كبيرا من المسؤولية، بسبب عدم فاعليتها وفشلها في تدبير مرحلة الانتقال نحو الديمقراطية[31].لقد كانت المشكلة الأساسية التي واجهت الجبهة الاسلامية للانقاذ (FIS)هي انها أظهرت استخفافا بدستور 1989 الذي يعتبر سببا في شرعية وجودها، وطورت خطابا مرعبا سرعان ما ذهبت ضحيته. فالجبهة لم تكتف فقط برغبتها في إقامة دولة اسلامية، بل عبرت كذلك عن كفرها بالديمقراطية[32]. كما أن هشاشة الطبقة السياسية وتشظيها ،وترسخ ثقافة الإقصاء المتبادل وغياب التعايش والقبول بالآخر لدى النخب الحزبية، سمح للسلطة الحاكمة أن تلعب دور الحكم بين مختلف التيارات الحزبية وتتلاعب في بعض الأحيان بها[33]، وظهر ذلك جليا، حين طالبت بعض الأحزاب "العلمانية" ،وعلى رأسها حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية(RCD)، بإلغاء نتائج أول انتخابات تعددية عاشتها الجزائر في بداية تسعينيات القرن الماضي. وهذا الاستقطاب بين "العلمانيين" و"الاسلاميين" ،وفر غطاء تبريريا لتدخل العسكر وفرض واقع جديد، وانقاذ الدولة من الإنهيار كما هي عادته عبر تاريخ الجزائر المعاصر[34].

يمكن القول أنه قد تعطلت عملية التداول على السلطة، وأصبحت الاستفتاءات والانتخابات التي تجرى من حين لآخر مجرد اجراءات شكلية يمدد بها عمر النظام السياسي، وعلى إثره فقدت التعددية الحزبية معناها من خلال معارضة منقسمة على نفسها في كثير من الأحيان، واهتزت شرعية المؤسسات المدنية والأحزاب، يمكن قراءة وصف كهذا في وصف خالد نزار للهواري بومدين من منطلق التحزب له: "كان يفكر من دون أن يقول ذلك صراحة، بأنه إذا كان كل شيء يجري من أجل سعادة الشعب فما الذي يبقى للنقاش.. هل نستطيع اختيار الأسلوب والنهج؟ إن اللعبة البرلمانية القائمة في الديمقراطيات الغربية لهي انعكاس لحالة التقدم التي تمر بها مجتمعاتها.. وليس في صورة المجتمع الجزائري ما يصلح للمقارنة(...)أما أقصر الطرق لتحقيق النجاح، فإنه يكمن في حصر السلطة التي جرى الاستيلاء عليها بثمن باهظ بين أيدي فريق عمل كفء ومتفان تجاه المصلحة العامة"[35].

طالما شكلت الاستقلالية الحزبية إشكالية جوهرية في المنظومة الحزبية والنسق السياسي الجزائري، والمتتبع لأداء الاحزاب السياسية في الجزائر سيجد أنها تنقسم إلى ثلاث فئات أساسية: فئة أولى تتماهى مع خطاب الرئاسة وتستخدمها السلطة الحاكمة لتمرير مشاريعها وسياساتها(مثل حزب الأفلان و التجمع الوطني الديمقراطي)،وفئة ثانية مصنفة ضمن المعارضة

"التاريخية" الأبدية (مثل جبهة القوى الاشتراكية التي ارتبطت بزعيمها الحسين آيت احمد)،وفئة ثالثة مكونة من "أحزاب مجهرية" ضعيفة التأثير تبحث عن التموقع السياسي والاجتماعي ، وإضفاء نوع من الشرعية على المشهد الديمقراطي .. وعلى هذا الأساس، يمكن القول، إنه بعد مرور أكثر من ربع قرن على إقرار التعددية الحزبية في الجزائر بمقتضى الدستور والقانون، مازال دور الأحزاب محدودا في رسم السياسات، وفشلت في دمقرطة هذا النظام. فالملاحظ هو محاولة المؤسسة العسكرية على إبقاء المؤسسات السياسية دون الدخول في الفراغ الدستوري، ومواصلة السلطة التنفيذية عملها إلى حين إجراء انتخابات رئاسية بعد إلغاء الانتخابات التي كان من المزمع إجراؤها في 04 جويلية ، لهذا فإن التحولات الراهنة تفرض إعادة هندسة النظام الحزبي التعددي، فنجاعة الأداء الحزبي مرتبطة بوجود أحزاب ديمقراطية تستبطن الديمقراطية داخليا بما تتضمنه من تنافس واختلاف وتداول واحتضان مختلف الاتجاهات الفكرية، و العمل على تصويب أوضاعها نحو أفق أكثر ديمقراطية تراعي تطلعات الجماهير إلى الحرية والعدالة و الاصلاح السياسي للبلد.

إستنتاجات

إنطلق الحراك الشعبي في السودان والجزائر في ظروف اقليمية ودولية بالغة التعقيد، تشهد فيها دول الجوار والمنطقة متغيرات كبيرة، وأحداثا متسارعة. وإذا كان هذا الحراك السلمي قد نجح في وضع نهاية لحقبة حكم طالما ارتبطت بالطغيان والاستبداد والفساد، فإنه وضع مستقبل السودان والجزائر في منعطف جديد، يمكن وصفه بكثير من الاحتراز والنسبية، بكونه أدرك منتصف الطريق وما زال بعيدا عن نقطة الوصول، أي مرحلة إعادة بناء شرعية السلطة ومؤسسات الدولة، وإرساء نظام ديمقراطي تعددي يضمن التداول السلمي للسلطة عبر انتخابات حرة ونزيهة؛ وقد مكنتنا القراءة السياسية في الحراك الشعبي وعلاقة المؤسسة العسكرية بالنظام السياسي في السودان والجزائر، من الخروج بالاستنتاجات التالية:

- حراك السودان والجزائر أعاد طرح الأسئلة الصعبة عن أدوار الأحزاب السياسية ومكانتها في قيادة عملية التغيير. فإذا كانت قيادة الحراك في السودان قد قامت باحتواء فصائل المعارضة في تحالف مشترك مع بعض التشكيلات السياسية التي انخرطت في رسم ملامح المرحلة المقبلة، فإن حراك الجزائر تجاوز كل الأحزاب والمؤسسات برفضه تمثيلية القوى الحزبية التقليدية، رغم فتح باب الحوار من أجل خلق الظروف الملائمة والبحث عن طريق آمن للخروج من الانسداد الذي تعيشه الجزائر حاليا.

-اصرار الحراك الشعبي في السودان والجزائر على تحقيق التغيير السلمي، فرض على المؤسسة العسكرية في البلدين مرافقة الشعب في مطالبه في المرحلة الجديدة، والمساهمة في اقتراح حلول للأزمة الراهنة في محاولة لاسترضاء الشارع واستعادة الثقة معه واحتواء احتجاجاته المتواصلة (اقتلاع رأس النظام وأعوانه، وتفعيل المسار القضائي تحت يافطة محاربة الفساد، وتبنّي آليات التفاوض والحوار في إدارة الحراك الشعبي سلميا).

- في مقابل حالة "الانفراج النسبي" الذي عرفه حراك السودان من خلال التوافق المبدئي بين المؤسسة العسكرية والقوى المدنية، والذي تجسد من خلال توقيع وثيقة الاعلان الدستوري بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير من أجل تقاسم السلطة والانتقال لحكم مدني، مازال حراك الجزائر يعيش وضع"المراوحة المقلق"، من خلال تشديد الجيش على الخيار الدستوري كضرورة لتسوية الازمة والحفاظ على كيان الدولة، وإصرار بعض التوجهات السياسية التي توغلت في الحراك على رفض الاشتراطات السياسية للمؤسسة العسكرية، والتأكيد على مطلب مرحلة انتقالية برئيس توافقي، لأن هذه المجموعات كانت مرتبطة عضويا ووظيفيا ببعض رؤوس الفساد الموجودة اليوم في السجن من جهة كما أنها مرتبطة ببعض الأجندات الأجنبية

لتحافظ على مصالحها ، و يبدو من أن الحراك هو فرصتها الوحيدة في الضغط على المؤسسة العسكرية التي اختارت نهج الحفاظ على الدولة الوطنية وحماية الشعب من جهة والأمن القومي الجزائري من جهة أخرى.

- نجاح الحراك السوداني في إعادة بناء شرعية السلطة والدولة على أساس مدني، يبقى رهينا بمدى وفاء المؤسسة العسكرية بوعودها في إعادة الشرعية للمواطنين، ورهينا كذلك بقدرة السودان على التخلص من التأثير الإقليمي العربي، عكس الوضع في الجزائر حيث مخاطر انزلاق الحراك مرتبطة بترتيبات المرحلة الانتقالية التي هي مطالب مجموعة من التوجهات السياسية والتي ترفضها العامة من الشعب الجزائري بما يسمى بالمرحلة الانتقالية بل مرحلة تنظيم انتخابات رئاسية فورية بعد تشكيل هيئة انتخابات مستقلة بعيدة عن أي تفاعل أو تدخل أو ارتباط خارجية دولية أو اقليمية.

يمكن القول أن:

- التجارب التاريخية أقرت أن الجيش رمز مهم لقوة الدولة لكن يبقى أن بناء دولة القانون والمؤسسات يحتاج إلى قوة و وعي المجتمع المدني، بل إن امتداد المؤسسة العسكرية يحول الدولة إلى أداة لممارسة السلطة فحسب، كلما وقعت بين يديه أو كان مصدرا لها ومحتكرا لمشروعيتها. كما أن الطبيعة الأبوية بالمعنى الذي صاغه "ماكس فيبر" للأنظمة العسكرية، تحول دون تعزيز روح النظام الديمقراطي وقيمه.

- إن ترشيد الحكم في الجزائر والسودان سيقلل تدريجيا من مسايرة العسكر للسياسة، وهذا الأمر لا يزال تحديًا مهمًّا في طريق تكريس نظام ديمقراطي تعددي، ينتهي بترسيخ السلطة بيد الشعب المدرك لتحديات واقعه، والطريق لا تزال شاقة لإعلان نجاح الحراك الشعبي في البلدين، لأن الأمر لا يتوقف عند نهاية عهد البشير أو عهد بوتفليقة، أو حتى رحيل النظام ككل، بل حماية الدولة المستقبلية من الانقلابات وضمان عدم تكرار نماذج سابقة من الإجهاز على الديمقراطيات الناشئة.

- استجابة المؤسسة العسكرية إيجابيا للتحول الديمقراطي تزداد كلما استقلت ببنائها المؤسساتي ووظائفها الدفاعية والأمنية ، وحافظت على مسافة فاصلة بينها وبين النظام السياسي القائم في حالة إقامة انتخابات رئاسية وتشريعية التي يتم فيها هيكلة وظائف كل مؤسسة في حدود الالتزام الدستوري . لذلك، فكل محاولة للبناء الديمقراطي في السودان والجزائر، وفي ترسيخ دولة القانون ، ستبقى محاولة معرضة للخطر مالم يتم فيها تحييد إيجابي للمؤسسة العسكرية تدريجيا، وتقنين أدوارها الدستورية داخل الدولة والمجتمع .

- تراجع نطاق تدخل المؤسسة العسكرية في المجال السياسي المدني، مرتبط في جزء كبير منه بحصول توافق وطني بين النخب والقوى السياسية، يقوم على تعزيز المؤسسات السياسية، وتقوية الأحزاب والقوى السياسية، وبناء دولة وطنية حديثة بالمعنى القانوني المتعارف عليه في الفكر السياسي الحديث (دولة مؤسسات). . ومن ثم فإن الجميع مدعو لتجاوز خلافاتهم السياسية والأيديولوجية لصالح مستقبل هذين البلدين.

الهوامش:

[1]- معتز بالله عبد العزيز عمر، "**اشكالية الانقلابات العسكرية في السودان**"، جامعة أم درمان الاسلامية،الخرطوم،1991،ص170-180

[2]- ليلى سيد مصطفى أرباب، "**الجيش والاستقرار السياسي في السودان**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد36، خريف 2012، ص25

[3]- حسن الحاج علي أحمد، "**الانقلاب العسكري بمنزلة عملية سياسية: الجيش والسلطة في السودان**"، مجلة سياسات عربية العدد 52 السنة 2017، ص 60

[4]- ليلى سيد مصطفى أرباب، "**الجيش والاستقرار السياسي في السودان**"،..م.س،ص15

[5]- منصور خالد، "**النخبة السودانية وإدمان الفشل**"، الجزء الأول، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 1993 ص121-122

[6]- Peter K.Bechtold, « **The Military in Sudanese Politics**, » Africa Today, Vol, 15,N°,2(1968),pp.25

[7]- حسن الحاج علي أحمد، "**الانقلاب العسكري بمنزلة عملية سياسية: الجيش والسلطة في السودان**" م.س.ص62

[8]- عبد المنعم محمد صالح عبد الله،"**أزمة المؤسسية في الأحزاب السياسية السودانية**"،المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد36،خريف 2012، ص32

[9]- Vicky Randall and Lars Svåsand ; **Party Institutionalization and the New Democracies** ; Paper for the ECPR Joint Session of Workshops, Mannheim 26. – 31. March, 1999;p. 6. at : https://ecpr. eu/Filestore/PaperProposal/2184ac97-23a6-40fd-9e83-1603c3bd59bb. pdf

[10]- Natasha M. Ezrow ; **The Importance of Parties and Party System Institutionalization** in New Democracies ;at : https://core. ac. uk/download/pdf/9590212. pdf

[11]- طارق أحمد عثمان،"**طائفة الختمية ودورها الديني والسياسي في السودان من 1881 إلى 1955**"،منشورات دار ومطبعة جامعة افريقيا للطباعة والنشر،ص83

[12]- حسن علي الساعوري،"**ديمقراطية السودان..إلى أين**"، منشورات دار الثقافة للطباعة والنشر، الخرطوم، 1990، ص55-58

[13]- محمد محمد احمد كرار، "**الأحزاب السودانية والتجربة الديمقراطية**"، دار البلد للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة2، الخرطوم، 1998، ص 46-47

[14]- الطائفية هنا نسبة لطائفتي "الختمية" و"الأنصار"، وهما طائفتان دينيتان شكلتا أساس حزبي الأمة القومي الذي يهيمن على قيادته آل المهدي، والاتحادي الديموقراطي الذي يهيمن عليه آل الميرغني

[15]- عباس محمد صالح، "**السودان-كثرة-الأحزاب-وموت-السياسة**"، https://arabi21.com/story/تمت زيارة الموقع بتاريخ 2019/06/17/

[16]- رشا عوض، " **دور الأحزاب السودانية في انهيار الحكم الديمقراطي بعد ثورة أكتوبر1964** "، ورقة منشورة في كتيب" ديمقراطيات بلا ديمقراطيين.. الأحزاب والديمقراطية بعد ثورة أكتوبر 1964" الصادر عن مشروع الفكر الديمقراطي، سلسلة قراءة من أجل التغيير

[17]- Lahouari Addi, « **l'armée, la nation et l'Etat en Algérie** »,in confluences en Meditérranée,n°,29(1999),pp39-46

[18]- رابح لونيسي،" **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين و السياسيين**"، دار المعرفة الجزائر، الطبعة الأولى 1999،ص91 وما بعدها.

[19]- عزمي بشارة، " **الجيش والسياسة، إشكاليات نظرية ونماذج عربية**"، منشورات المركز العربي للأبحاث وتحليل السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، أبريل 2017، ص31.

[20]- فوزية قاسي وعربي بومدين، "**العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر: بين حكم الواقع وتحديات نزع الطابع العسكري**"، مجلة سياسات عربية، العدد 19 مارس 2016.ص58

[21]- محمد مداوي، "**الدولة والجيش والعنف في الجزائر**"، في: فرانسوا كليمنصو وآخرون، الجماعات الاسلامية المسلحة، ترجمة عبد الرحيم حزل، منشورات المغرب: أفريقيا الشرق،السنة2003،،ص48

[22]- أورده عزمي بشارة في "**الجيش والسياسة**"، مجلة سياسات عربية، منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات العدد 22 شتنبر 2016،ص 12

[23]- مسلم بابا عربي، "**المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر**"، مجلة علوم انسانية الالكترونية، عدد 35،خريف 2007ص-2-4

[24]- لقرع بن علي، "**أزمة التحول نحو الديمقرطية في الجزائر1989-2014**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 45-46،شتاء-ربيع 2015،منشورات مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،لبنان،ص62.

[25]- من بين الاحزاب التي لم يتم الترخيص بتأسيسها خلال هذه المرحلة، نذكر حزب الجبهة الديمقراطية بزعامة سيد احمد غزالي، وحزب العدل برئاسة احمد طالب الابراهيمي.

[26]- من هذه الأحزاب مثلا حزب طلائع الحريات الذي أسسه علي بن فليس، وضم في صفوفه مجموعة من المناضلين المنشقين عن جبهة التحرير الوطني.

[27]- لقرع بن علي، "**التعددية الحزبية في الجزائر. المساروالمخرجات**"، مجلة المستقبل العربي، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان،العدد464،اكتوبر2017، ص34

[28]- le Front de libération nationale (FLN) et le Rassemblement national démocratique (RND)

[29]- قاسم دحمان، "**الأحزاب في الجزائروالعمل من داخل مؤسسات الدولة**"، على الرابطhttps://www.noonpost.com/content/16769(تم التصفح بتاريخ 10يوليوز2019)

[30]- لقرع بن علي، لقرع بن علي، "**التعددية الحزبية في الجزائر**...م.س،ص35

[31]- عبد الناصر جابي، "**الممارسة الديمقراطية داخل الاحزاب الجزائرية بين إرث الماضي وتحديات المستقبل**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 30،أبريل 2011،ص21

[32]- لقرع بن علي، **أزمة التحول نحو الديمقراطية في الجزائر**...،م.س،ص63

[33]- طارق عشور، "**معوقات التجربة البرلمانية في الجزائر 1997-2011،:دراسة في بعض المتغيرات السياسية**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان العدد 34 أبريل 2012،ص22-23

[34]- رابح لونيسي:" **الجزائرفي دوامة الصراع بين العسكريين و السياسيين**"...،م.س،ص240

[35]- خالد نزار ومحمد معارفية، "**الجيش الجزائري في مواجهة التضليل: محاكمة باريس**"، ترجمة خليل أحمد خليل وألبير فرحات، دار الفارابي، بيروت لبنان،السنة2003،ص40

الحوثيون كفواعل من دون الدول

د.عبد الكريم سعيد السويلمين
جامعة الزرقاء-الأردن

ملخص

تعمل هذه الدراسة على تناول الحركة الحوثية باعتبارها نموذجا لحالة لما بات يعرف باسم الفواعل العنيفة من غير الدول. وتم وضع إطار نظري لهذه الفواعل من ناحية تعريفها،وتعدد أشكالها،وامتدادها، فقد تكون جماعات محلية أو عبر وطنية.

وبعد هذا الإطار النظري، انتقلت الدراسة إلى تناول الحركة الحوثية من ناحية النشأة والتطور،مع التركيز على توظيف هذه الناحية بما يخدم هدف الدراسة والذي هو فهم وتوضيح المقصود بالفواعل العنيفة من غير الدول من خلال الحركة الحوثية، واستكمالا لهذا الهدف كأمر استشرافي عملت الدراسة على تناول مستقبل الحكم في اليمن مع تمدد الحركة الحوثية وبسط نفوذها على العاصمة صنعاء،ومعظم المدن اليمنية وخاصة الشمالية منها.

الكلمات الدالة: الحركة الحوثية،الفواعل من غيرالدول،جماعة أنصارالله، جمعية الشباب المؤمن.

The Hothis as Non State Actor

Abstract:

This study deals with the Hothi Movement as an example of the so-called violent stateless agent. A theoretical framework was drawn to define and classify such agents who could be local or non-national groups. Then, the beginning and development of the Hothis were discussed in such a way as to serve the purpose of the study, namely, to understand and clarify the concept of violent stateless agents. Prospectively, the study tackled the future of Yemen's ruling as Hothis had already controlled Sana, the capital, and most northern cities of Yemen.

Keywords: Hothi movement, Stateless Agents, Ansarallah Group, The Faithful Youth Association.

المقدمة

تهتم هذه الدراسة بالحركة الحوثية نظرا لكونها من الحالات المؤثرة في الإقليم، ويدعم ذلك مؤشران، يتمثل المؤشر الأول في إنهاءها احتكار الحكومة المركزية المسيطرة على إقليم الدولة وعلى موارده، وإنهائها احتكارها استخدام العنف، فعلى سبيل المثال أصبحت الحركة الحوثية تمتلك من المقدرات المادية والمعنوية ما يجعلها تمثل كيانا موازيا للدولة اليمنية، حيث تسيطر على جزء من إقليم الدولة اليمنية،وتمتلك شبكة من الموارد الاقتصادية المستقلة عن موارد الدولة، كما أنها تمتلك السلاح، فضلا عن امتلاكها سياسة خارجية مستقلة عن سياسة الدولة اليمنية تجاه العديد من القضايا،وتتمتع إلى حد ما بشرعية في سياستها وسلوكها.

ويتمثل المؤشر الثاني في تأثير الحركة الحوثية على الأمن والاستقرار في المنطقة العربية، حيث شهدت المنطقة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، انتشار نمط الحروب غير المتماثلة(Asymmetric War) والتي أحدثت تغيرًا في طبيعة الحرب في المنطقة من كونها حربًا بين دول كما السابق، إلى حرب غير متماثلة أحد أطرافها فاعل من غير الدولة، وهو ما تعبر عنه الحروب الستة التي وقعت بين الحركة والحكومة اليمنية.

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة

المطلب الأول: مفهوم الفواعل من غير الدول

تجدر الإشارة بداية إلى أن مفهوم الفواعل من غير الدول Non state Actors (ASAs) لا يحظى باتفاق أكاديمي حوله، وهو عادة ما يكون على تماس مع مصطلحات أخرى، من قبيل الجماعات المسلحة أو الفواعل المسلحة (Armed Groups) من غير الدولأو الفواعل المسلحة (Non-state actor Armed), وكذا المجموعات غير الشرعية، وحركات التحرر (Non-legitmate group and liberation movements)، بحسب تصنيف بيتر ويلتس Peter willits[1].

يعرف بيتر ويلتس*Peter Willits*،هذه الفواعل على أنها "المجموعات المختلفة التي تمارس أعمال عنف أو سلوكاً إجرامياً مبنيّاً على أساس العمل من خارج حدودها الوطنية". وهو بهذا الصدد يميّز "بين السلوكيات التي تعتبر إجرامية في العالم مثل السرقة والتزوير والمتاجرة بالمخدرات وما يصحبها من عنف عشوائي، وبعض النشاطات التي يدّعي ممارسوها أنها ذات دوافع سياسية مشروعة". وهو يقصد بها خصوصاً الحركات التحررية أو الانفصالية[2].

في حين يعرف بريان هوكينغ Brian Hoking ومايكل سميث Michael smith الفاعلين من غير الدول بأنهم "جماعة أو منظمة تتمتع بالاستقلال أي بمقدار من الحرية عند السعي لتحقيق أهدافها والتمثيل، أي تمثيل أتباعها ومؤيديها، والنفوذ أي القدرة على إحداث فرق تجاه قضية ما في سياق معيّن مقارنةً بتأثير فاعل آخر في القضية ذاتها"[3].

ويتميز الفاعلون العنيفون من غير الدول عن الفاعلين المسلحين بلجوئهم إلى استخدام أدوات العنف المادي والنفسي بطريقة جماعية من أجل تحقيق غايات معينة، وتعد الفواعل المسلحة إحدى صورها، ويرجع ثقل هذا النوع من الفواعل إلى القدرة على اختراق سيادة الدولة وإحداث تأثير تجاه قضية ما في سياق معين، مقارنة بتأثير فاعل آخر في ذات القضية، على نحو يمنحهم نوعاً من أنواع السلطة في النظام الدولي، بل إنها قد تمثل تهديداً للنظام الدولي نفسه. وتؤثر تلك الفواعل في الدولة، كما تؤثر على سيادتها، حيث أنهكت احتكار الحكومات المركزية على الاستخدام الشرعي للعنف، وأصبحت تدخل مع الدولة في صراع مسلح قد يتحول إلى حرب لا تملك الدولة فيها ميزة اختيار وقت شن تلك الحرب، وصعوبة تحمل كلفتها، خاصة مع توافر احتمال الاشتباك المباشر، والاستخدام الكثيف للأسلحة، وبالتالي أصبح هناك تحول في معنى الحرب، حيث تحولت من كونها حرب بين الدول إلى حرب غير متماثلة، أحد أطرافها فاعل عنيف من غير الدولة[4].

يستطيع الباحث في هذه الدراسة وضع تعريف إجرائي للفواعل من غير الدول، وهو:أنه يوجد أنواع عديدة من الفاعلين غير الدول تتمايز وفقاً لمعايير يمكن حصرها في الآتي:

أ. المعيار المدعم لنشاط الفاعل: وهو يبرز المورد الذي يستمد منه الفاعل قوته ويضمن استمراريته. ويكون مادياً أو معنوياً او قيمياً:

- المعيار المادي: يتراوح بين امتلاك الموارد الاقتصادية بخاصة المالية، والسيطرة على إقليم أو جزء منه وامتلاك وسائل العنف والقوة العسكرية.
- المعيار القيمي: ينشأ بموجبه الفاعل أو يتبناه. ويشمل المعتقدات والدين والثقافة واللغة.

ب. المعيار المكاني: ويشمل حيّز النشاط الذي يشغله الفاعل:

- معيار العلاقة بالدولة: حيث يكون الفاعل إما فاعلاً حكومياً أو غير حكومي، شرعياً أو غير شرعي.
- معيار الأهداف المسطرة لنشاط الفاعل: وهي الأهداف التي رسمها الفاعل ويعمل على تحقيقها. وتكون إما الحفاظ على الوعي القائم أو تغييره وتصحيحه بما يخدم الفاعل.
- معيار نوع النشاط الممارس من جانب الفاعل: سواء كان اقتصادياً أو حقوقياً أو سياسياً أو أمنياً[5].

المطلب الثاني: أشكال الفاعلين من غير الدول

من أبرز المساهمات التي اهتمت بالتفاعلات العابرة للحدود، التي يشارك فيها فاعلون من غير الدول نجد إسهامات روبرت ماندل Robert Mandel التي قدمها في كتابه "اضطرابات الأمن العالمي: الجماعات المسلحة من غير الدول تغتصب وظائف الدولة"، محاولاً طرح فهم أعمق لسلوك الفواعل المسلحة من غير الدول، مثل المرتزقة والمتمردين والإرهابيين وأمراء الحرب، وكشف علاقة هؤلاء بالاستقرار الأمني على المستوى المحلي والوطني، وحتى العالمي في ظل التحولات الأمنية[6].فقد أشار ماندل إلى أنه غالباً ما يتم تناول الفاعلين المسلحين من غير الدول كقوى مناهضة لتحقيق الأمن والاستقرار الدولي. وهو ما يرتبط بخمسة افتراضات رئيسية، هي:

أولاً: إن الدول والمنظمات الحكومية الدولية هي مركز السلطة في المجتمع الدولي، حيث يرسم مفهوم سيادة الدولة الإقليمية محددات النظام العالمي.

ثانيا: الجماعات المسلحة من الفاعلين من غير الدول لا تتمتع بالشرعية، وتخل بنظام الأمن، وتثير اضطرابات سياسية، وصراعات عنيفة.

ثالثا: الجمهور العام يطالب باستمرار حكومات الدول بتقديم الحماية له.

رابعاً: الكيانات الخاصة يمكن أن تكفل تحقيق الأمن فقط، في حال إذا كانت لا تعتمد على التهديد أو استخدام العنف، وذلك من خلال الأساليب الوطنية، أو المنظمات الإنسانية.

خامسا: في حال لم توفر الدولة الاستقرار، فإن استراتيجية تقوية وتوسيع القدرات الحكومية يمكن أن تكون رداً معقولاً لعجز الحوكمة[7].

وهناك أشكال عديدة من الفاعلين العنيفين من غير الدول أهمها: أمراء الحروب، التنظيمات الإرهابية، الجماعات المتمردة، جماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، شركات الأمن الخاصة. ويمكن أعطاء لمحة مؤجزة عنها فيما يلي:

1- أمراء الحروب: وهم قادة عسكريون أو على الأقل لديهم خبرة عسكرية، وذوي شخصية كاريزمية، ولديهم القدرة على السيطرة على بعض الأقاليم في الدولة من خلال استخدام القوة العسكرية، ويرتبط ظهورهم عادة بالمجتمعات

العرقية، وفي بعض الأحيان يتعايشون مع الدولة، لكنهم في نفس الوقت يحرصون على ألا تصل سيطرة الدولة للأراضي الواقعة تحت سيطرتهم، ويدخلون حروباً مع منافسيهم.

وبالنسبة لعلاقتهم بالدولة فهي علاقة براجماتية، فهم يرفضون سيطرة الدولة على الإقليم، ويعارضون أي مبادرات لتقليص دورهم، لكن ظاهرياً قد يعلنون التعاون مع الدولة في محاولة لتحديد مستقبل الإقليم وتطويق سلطة الدولة. فهم قد يتحدون أو يكملون وظائف الدولة، ويستغلون مواردها الموجودة في الإقليم المسيطر عليه[8].ويُعد أمراء الحرب كالمنتشرين في سيراليون، وكونغو الديمقراطية، وبورما، وأفغانستان، أمثلة عن أمراء الحروب.

2- الميليشيات: يمكن اعتبارها أمثلة عن أمراء الحروب لكن من دون القائد الكاريزمي؛ مثل ميليشيا جيش المهدي في العراق، والبشميركة الكردية، والميليشيات المنتشرة الآن في مناطق الحراك العربي والساحل الإفريقي.

3- القوات شبه العسكرية: وهي تشكَّل من عناصر مدنية أو قدماء العسكريين باتفاق ضمني أو معلن مع السلطات مثل قوات الدفاع الذاتي في كولومبيا، وفي الجزائر، وقد يحدث أن تخرج هذه الجماعات عن سيطرة الدولة.

4- حركات التمرد: والتي يتراوح هدفها من استخدام العنف بين إطاحة الحكومة والاستقلال عن الحكومة القائمة[9].

5- المنظمات الإرهابية: هي جماعات تسعى للتغير السياسي من خلال استخدام العنف ضد الدولة والمدنيين، وهي تختلف من حيث الأصول والأهداف وقد قسم ديفيد روبورت Daived Rapoport الجماعات الإرهابية الحديثة إلى: جماعات فوضوية، وجماعات مكافحة الاستعمار، وجماعات ذات توجه يساري، وكلها لديها ميليشيات مسلحة تسعى للتغيير باستخدام العنف، وهي تسعى لإنشاء دولة خاصة بها ويستطيعون من خلالها تنفيذ أيدلوجياتهم في الحكم، وأهمها في القرن الواحد والعشرين هي جماعات الإسلام السياسي المتشدد مثل تنظيم القاعدة[10].

6- جماعات الجريمة المنظمة: تعرف الأمم المتحدة الجريمة المنظمة على أنها "أنشطة مجموعة تضم شخصين أو أكثر، لها تسلسل هرمي، أو علاقات شخصية تسمح لزعمائها أن يجمعوا أرباح أو يسيطروا على أقاليم أو أسواق، داخلية أو أجنبية عن طريق العنف أو الترهيب أو الفساد، سواء للقيام بأنشطتهم الإجرامية أو لاختراق الاقتصاد المشروع"[11]وقد تكون جماعات محلية أو عبر وطنية حيث تختلف الثانية عن الأولى في:

أ- أنشطتها عبر العالم والروابط مع الجماعات المشابهة الأخرى.

ب- ضخامة حجم المنظمة وضخامة نشاطها الإجرامي.

ت- أرباحها العالية حيث تحقق مستوى عالي من الأرباح نظراً للمستوى العالي لرأس مال المنظمة

ث- الأساليب غير التقليدية حيث تعتمد القوة والنفوذ في أسلوب ممارسة نشاطاتها[12].

7. شركات الأمن الخاصة: "هي شركات تقدم خدمات أمنية كحراسة السفارات والدبلوماسيين، والاستخبارات والاستشارات التقنية، وفي بعض الأحوال المشاركة في القتال إلى جانب القوات المسلحة وذلك خلافاً لما تدعيه الدول المستخدمة لهذه الشركات من أن دورها لا يتضمن مهمات القوات المسلحة"[13]ويرجع ظهور هذه الشركات وزيادة أهميتها إلى عاملين أساسيين هما:

أ- انخفاض أعداد الجيوش النظامية بعد الحرب الباردة، وتسريح العديد من الجنود المحترفين مما أدى إلى سعي الشركات إلى تنظيمهم واستيعابهم في إطار عملها.

ب- ضعف دور الأمم المتحدة خلال الحرب الباردة، ومنعها من التدخل في مناطق الصراع السوفييتي الأمريكي، وهو ما فتح المجال لتدخل هذه الشركات كذراع أمنية خاصة للمناطق الناشئة والضعيفة كتلك التي في إفريقيا ومؤخراً كانت هذه الشركات أداة هامة في غزو أفغانستان 2001، والعراق 2003، وكانت ومازالت هذه الشركات موضع جدل وانتقاد، نظراً لتداخل وظائفها مع الوظائف التقليدية للدولة وهي الأمن والدفاع،

وأيضاً مدى مشروعية تعاقد الدولة معها لتستفيد من خدماتها خارج الإقليم، وما يحويه ذلك من انتهاك صارخ لسيادة الدول وحظر التدخل في شئونها الداخلية وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

ومن هنا فإن علاقة هذه الشركات بالدولة هي علاقة غير عدائية ونفعية، على عكس باقي أشكال الفاعلين العنيفين من غير الدول[14].

المبحث الثاني: نشأة وتطور الحركة الحوثية

المطلب الأول: نشأة الحركة الحوثية

تشكلت الحركة الحوثية في بدايتها كحركة فكرية, لم تتبلور وتأخذ الحركة شكلها الحالي بصبغة سياسية عسكرية؛ إلا نتيجة لطبيعة الظروف التي فرضتها الحروب الحكومية اليمنية على مركز الحركة الحوثية في محافظة (صعدة) شمال اليمن.

وتقوم الحركة الحوثية على فكرة الإمامة كمرجعية لفكرها الأساسي, باعتبار أن الإمامة هي من أصول المذهب الزيدي الخمسة؛ وتفصيل ذلك بأن الإمامة عند الزيدية محصورة في (الحسن والحسين)[15].

ينسب التيار الحوثي إلى بدر الدين الحوثي وهو الزعيم المؤسس للحركة الحوثية والأب الروحي لها, إذ تعود هذه الحركة إلى المذهب الزيدي, الذي أخذ اسمه من اسم إمامه زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (79-122هـ/698-740م) الذي ثار في الكوفة ضد الدولة الأموية سنة (122هـ/740م) على عهد الخليفة هشام بن عبد الملك (71-125هـ/690-743م). وبعد أن هزمت ثورة زيد بن علي, واستشهد هو وأغلب الذين صمدوا معه في القتال, استمرت معارضة أنصاره, وتواصلت ثوراتهم ضد الدولة الأموية, ثم ضد الدولة العباسية, بعد أن زال حكم الأمويين.ولقد كان زيد بن علي واحد من قيادات شباب آل البيت الثائرين على استئثار الأمويين بالدولة والسلطان وحرمان العلويين منهما[16].

ويدعو أصحاب المذهب الزيدي, إلى نصرة آل البيت, ويرون أن الأولى بالخلافة, هم أبناء علي بن أبي طالب من فاطمة الزهراء, لكنهم يتميزون عن فرق الشيعة الأخرى التي تقول بذلك, برفضهم أن يكون طريق الإمامة هو الوراثة, يوصي بها الإمام الذي يليه, ودعوتهم إلى أن يكون الجهاد والخروج على ولاة الجور هو طريق الإمامة[17].

والزيدية أقرب إلى مذهب أبي حنيفة (80-150هـ/699-767م) مع موافقة لمذهب الشافعي (150-204هـ/767-820م) في بعض المسائل, وإن كانوا قد صاغوا هذا المذهب صياغة متميزة في اجتهادات أئمتهم, وفي مقدمتهم زيد بن علي في كتابه (مجموع الفقه)[18].

شُكلت الحركة الحوثية بعد انقسامات داخل المذهب الزيدي بين بدر الدين الحوثي وعلماء الدين في المذهب الزيدي, على إثر سعي بدر الدين الحوثي إلى إدخال العديد من الأفكار والمنطلقات الدينية التي تنطلق من المذهب الزيدي بشكل أساسي, متضمنة أفكاراً وأبعاداً قومية وإسلامية،وقد جاءت هذه الأفكار أيضاً نتيجة تأثره بالإثنى عشرية السائدة في إيران.

ونتيجة لهذا الخلاف سعي بدر الدين الحوثي إلى إنشاء تيار عُرف بـ (إتحاد الشباب) عام 1982م, والذي كان يقوم على تدريس أعضاء التنظيم مادة الثورة الإيرانية والتي يشرف عليها حسين ابن بدر الدين الحوثي[19].

وهذا الأخير نُسب اسم الحركة الحوثية إليه, وهو نائب برلماني سابق, قتل على ايدي الجيش اليمني عام 2004م. وقد بزغت ملامح الحركة حالما امتطى حسين الحوثي (جمعية الشباب المؤمن) المنضوية بداية تحت مظلة (حزب الحق) المؤسس عام 1990م, لمواجهة التمدد السلفي في اليمن والحفاظ على المذهب الزيدي, الجامع المشترك للحزب والجمعية, والحركة من بعد[20].

ومع نشأة (حزب الحق), بدأ الظهور السياسي للحوثيين, فقد استطاعوا أن يحصلوا على مقعد في الانتخابات البرلمانية عام 1994م, وذلك عن محافظة صعدة. ويبدو أن (حزب الحق) لم يستطع أن يستوعب الطموح الحوثي, فانشق الحوثيون, وأسسوا (جمعية الشباب المؤمن) – سابقة الذكر- عام 1997, والتي يُعتقد أنها على اتصال مع إيران, وذلك من خلال سفر أعضائها إلى إيران, وتحديداً إلى قم[21].

الأمر الذي يمكن وصفه بأنه وسائل تجنيد الجمهورية الإيرانية لمجاميع تابعة لها عبر التحدث عن آل البيت ومكانتهم, وتحسين صورة النظام الإيراني, بحيث يمكن الملاحظة أن سلوك الحركة وأيديولوجيتها متوافقة مع فلسفة واستراتيجية الثورة الإيرانية.

فمنذ المواجهة الأولى عام 2004م بين الحركة والجيش اليمني, تداولت التصريحات الرسمية اليمنية عن علاقة الطرفين الحوثيين بايران, ودعم الأخيرة لهم, وتقديمه دعماً مالياً كبيراً أثناء المواجهة الرابعة بين الحوثيين والقوات الرسمية اليمنية عام 2007, بعد إنكار متواصل من الحوثيين لهذه العلاقة مع ايران. الا أن الحوثيين مؤخراً لم يعودوا ينكرون علاقتهم بالسياسة الإيرانية وإعجابهم غير المحدود بها وبأدوارها في المنطقة, وإن أنكروا تبعيتهم لها[22].

والجدير بالذكر هنا, أن الحوثيين لا يفضلوا اطلاق هذه التسمية عليهم, فهم يطلقوا على أنفسهم اسم (جماعة أنصار الله), استجابة لدعوة المؤسس إلى أن يكونوا (أنصار الله), تبعاً لثقافتهم القرآنية ومسيرتهم المسماة (المسيرة القرآنية). وهناك من يطلق عليها تسمية (الشعار), فقد اتخذت (جمعية الشباب المؤمن) منذ عام 2002م شعار (الله أكبر... الموت لأمريكا... الموت لإسرائيل... اللعنة على اليهود... النصر للإسلام), شعاراً لها. وبالرغم مما سبق, فإن مصطلحي (الحوثية) و (الحوثيين) لقي رواجاً وتداولاً أكبر[23].

وقد كان أول ظهور فعلي للحركة عام 2004م إثر اندلاع أولى مواجهتها مع الحكومة اليمنية. فالثابت أنها لم تتأسس كحركة سياسية منظمة بلوائح وأهداف, بل تشكلت في إطار فكري تشكل بملازم (دفاتر) حسين الحوثي لتجديد المذهب الزيدي, ثم تحولت من حركة تعبوية إلى حركة تمرد مسلح في عام 2005م, حيث اتسعت مساحة انتشارها, وازدادت فاعليتها, وأخذت تفرض نفسها فاعلاً غير رسمي باليمن, مستفيدة من استمرار الحروب التي شنتها السلطة ضدها.[24]

المطلب الثاني: تطور الحركة الحوثية

مرت (جمعية الشباب المؤمن) بمرحلتين مفصليتين في مسيرتها, وذلك على النحو التالي:

المرحلة الأولى: مرحلة التأسيس والتكوين : وتبدأ منذ إعلان الجمعية عن نفسها عام 1990, -كما ذكرنا- في بعض مناطق محافظة صعدة (تبعد عن صنعاء 240 كم شمالاً) أي بُعيد إعلان الوحدة اليمنية، والسماح الدستوري للتعددية السياسية إطاراً ثقافياً وتربوياً،وقد ركزت الجمعية في نشطاتها على المحاضرات التوعوية, وجملة الأنشطة التربوية والفكرية والسياسية المصاحبة, والمقدَّمة لمنتسبي هذه الجمعية. وكانت تتضمن دروساً دينية, كالفقه, والحديث, والتفسير, والعقائد, إضافة إلى أنشطة مختلفة كالرياضة, وتعليم الخطابة, والأناشيد, والمسرحيات, واللقاءات, والحوارات وغيرها, وكل ذلك في إطار برنامج يومي مكون من ثلاث فترات: فترة صباحية, وفترة الظهيرة, وفترة المساء.وغدت هذه المراكز قبلة لكثير من الطلاب القادمين إليها من مختلف المحافظات المعروفة تاريخياً بانتمائها إلى المذهب الزيدي, ثم تجاوز الأمر محافظة صعدة إلى العديد من المحافظات والمدن, ذات الطابع الشيعي الزيدي, التي فتحت مراكز خاصة بها, وفق المنهج القائم في صعدة[25].

وتتلخص الأهداف العامة لـ(جمعية الشباب المؤمن) في هذه المرحلة في:

1- تعليم الشباب العلم الشريف بمختلف فنونه.
2- تنمية ورعاية المواهب الإبداعية لدى الشباب في شتى المجالات.
3- إعداد الداعية إلى الله ثقافياً وأخلاقياً وسلوكياً بما يمكنه من نشر الوعي والفضيلة.
4- تعريف الطالب على إخوانه من الشباب, وتمتين أواصر الأخوة الإيمانية[26].

ومجمل أهداف التنظيم في هذه المرحلة لا تخرج في جوهرها عن الأهداف العلمية والتربوية والثقافية العامة.

ويبدو أن أحد العوامل الأساسية لقيام تلك المراكز وفق تلك الأهداف, هو الرد العملي على التحدي الذي شكله قيام مركز (دمّاج) السلفي, القريب من صعدة, (تبعد قرية دمّاج نحو سبعة كيلو مترات عن مركز المحافظة, وتتبع مديرية الصفراء), وما تفرّع عنه من مراكز على مستوى العديد من محافظات اليمن[27].

المرحلة الثانية: مرحلة المواجهة المسلحة: وهي مرحلة التنظيم المسلح العلني للشباب المؤمن, أو ما بات يُعرف بـ(جماعة الحوثي) وتبدأ منذ الشهر السادس من عام 2004–كما ذكرنا- حيث تحول التنظيم –أو قسم منه- إلى تلك الميليشيات العسكرية ذات البُعد الأيديولوجي.[28]

وفي هذه المرحلة, مرت الحركة الحوثية بمراحل تمكين عسكري وسياسي تمثل في انتقالها من مرحلة (ما قبل التمكين) من خلال معارك دمّاج والحصبة, إلى (مرحلة التمكين) مع سقوط صنعاء بيد الحوثيين في 21/ أيلول (سبتمبر)/ 2014, إلى (مرحلة الهيمنة) مع اغتيال الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح في 4/ كانون أول (ديسمبر)/ 2017 على يدهم.

وفي مرحلة ما قبل التمكين قامت الحركة بتوزيع الأفراد عبر كافة المواقع العسكرية التي توجد باليمن, ولم يكن عدد الجنود من أنصار علي صالح يتجاوز 30 ألفا, وكان الجيش التقليدي مشغولاً بالصراع في محافظتي شبوة وأبين ومناطق الحرب مع تنظيم القاعدة, وذلك لأن التنظيم تمكن بعد شهرين تقريباً من اندلاع ثورة فبراير من الهيمنة على هذه المناطق, وأعلن إمارة إسلامية بدأت تشكل حاضنة لمواجهة الجيش.

ومن خلال مرحلة التمكين, كانت القدرات العسكرية والسياسية للحركة محدودة للغاية, حيث كانت تمتلك بعض الخبرات من الحروب الستة السابقة بينها وبين نظام صالح خلال الفترة (2004-2011), وكانت منهكة إلى حد كبير, ولكنها استطاعت بعد فترة إعادة تشكيل نفسها مرة أخرى على أثر انتفاضة فبراير 2011, وخلال تلك الفترة تلقت دعماً إيرانياً كثيفاً, مدها بالسلاح عبر الجو والبحر, وتمكنت الحركة فيما بعد من دخول صنعاء.

كما شهدت هذه المرحلة تحالف بين الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح والحركة الحوثية, وخلال هذه المرحلة تم فتح الأبواب للحركة الحوثية أمام مخازن السلاح والجيش وقام العديد من قادة الجيش ممن كان موالين لعلي صالح بنقل ولائه للحوثيين.

ومع اندلاع المعارك في سياق عاصفة الحزم بدأ يحدث تغير في المشهد بالنسبة لصنعاء بشكل يمكن معه القول بأن القوة العسكرية الأساسية التي كانت موالية لعلي صالح تحولت بشكل كامل إلى قوات رديفة للقوات الحوثية.

وخلال هذه المرحلة سيطر الحوثيون على البنية التحتية للجيش, وبدأوا في استعراض قوتهم, وحدث تطور مهم في بناء ما يسمى بالقوى الصاروخية في إطار تعاونهم مع إيران, فبدأت الحركة تدخل مرحلة استخدام الصواريخ قصيرة المدى بشكل مكثف على مناطق الحدود مع المملكة العربية السعودية في جيزان ونجران وعسير. وفي مرحلة تالية ساهم خبراء إيرانيون في تطوير هذه القدرات الصاروخية, وبدأنا نشاهد صواريخ تصل إلى العمق السعودي, ومن خلال استعراض مسارات هذه الصواريخ نجد أنها كانت موجهة بشكل دقيق إلى قواعد عسكرية ومنشآت حيوية داخل المملكة[29].

أما بالنسبة لأهداف الحركة, فتشير الدروس التي ألقاها حسين بدر الحوثي (1960-2004) إلى أن حركته تهدف إلى استعادة ما يرى أنه حق أهل البيت في ولاية أمر المسلمين, باعتبار ذلك اختياراً إلهياً ليس للناس فيه يد ولا خيار, ولا سبيل إلى خلاص الأمة مما هي فيه إلا إذا اجتمعت تحت راية أهل البيت, وذلك لا يتم إلا بعودة (حق الولاية) المطلق إليهم[30].

ويؤكد في أكثر من موضع أن الخلفاء الراشدين ومن أيدهم من الصحابة (سلبوا) أهل البيت ذلك الحق, وتعاقب الخلفاء على ظلمهم وإقصائهم حتى اليوم, مما تسبب في ضعف الأمة وهوانها وانهزامها أمام أعدائها, ومؤكداً أن خلاص الأمة وعزتها لا يمكن أن يكون إلا على يد أهل البيت[31].

وفي إطار الهدف الأساسي الذي سبق ذكره جاءت الحروب متتالية التي خاضها الحوثيون وإن كانت تحت عناوين مختلفة فالحروب الأولى, كانت تحت عنوان الدفاع عن النفس وحرية التعبير, مما أكسبهم تعاطف بعض الناس وتوسعت دائرة أنصارهم, وساعدهم على ذلك ما ظهر من استغلال خصوم المذهب الزيدي لتلك الفتنة لتصفية حسابات طائفية من خلال مؤسسات الدولة, إلى جانب أن بعض وسائل الإعلام قدمتهم بصورة مذهبية معينة, وأوحت بأن ذلك أحد أهم مبررات قتالهم.

أما قبل الحرب الأخيرة (السادسة), فإن تصرفاتهم على الأرض كانت تشير إلى أنهم دخلوا مرحلة جديدة, حيث استفادوا من حالة السلم فأخذوا في التوسع وبسط نفوذهم على المزيد من المناطق وأصبحوا فيها بديلاً عن الدولة, مع استمرارهم في القول بأنهم يدافعون عن أنفسهم وأنهم يطالبون بحرية التعبير وأنه لا غرض لهم في السعي إلى السلطة وتغيير النظام[32].

ومن المُلاحظ أن أهدافهم السياسية غامضة, وتتغير وتتبدل حسب المراحل والأحوال, ولكن الإطار الديني يظل واحداً لا يتغير ويظل حاضراً بقوة في أدبياتهم التي يقاتلون بها ومن أجلها[33].

فالهدف العام للحركة الحوثية هو الإمامة والحكم وبسط نفوذ المد الشيعي الاثنى عشري الجعفري على المنطقة, وهذا لن يتأتى إلا بالوصول إلى السلطة والحكم وإعادة حكم الأئمة تحت أي شكل من أشكال الحكم المعاصرة والمتداولة (جمهوري, نيابي, رئاسي, مختلط, ملكي, فردي... الخ) من المسميات[34].

وهكذا نلاحظ مما سبق, أنه في عقد من الزمن استطاعت الحركة الحوثية أن تتحول من حركة مسلحة متمردة على الحكومة اليمنية في جبال مران 2004, إلى قوة عسكرية مسيطرة على الدولة بشرعية الأمر الواقع, وشريكة سياسياً في إدارة الدولة في عام 2014, ومنفردة في السيطرة على مركز الحكم منذ عام2015 [35].

المبحث الثالث: الحركة الحوثية والاستيلاء على السلطة

المطلب الأول: تمدد الحركة الحوثية

يمضي الحوثيون قُدماً في إنفاذ مشروعهم المتمثل في الاستيلاء على السلطة وإعادة صياغة الدولة والمجتمع في ضوء رؤيتهم الفكرية والسياسية, والتي تقوم على نظرية الولاية, أي حصر الحق في الحكم على ذرية الإمام علي بن أبي طالب (ﷺ) ومن فاطمة (ﷺ) وإحياء المشروع التاريخي الذي يقوم على مناصرة آل البيت في وجه التيارات الفكرية والدينية التي لا تعترف بهذه الرؤية, أو تقاومها.

وقد قطع الحوثيون بعض المراحل في إنجاز هذا المشروع, ولاسيما في شقه السياسي, ولا يزال أمامهم الكثير لفرض سلطتهم على بقية المحافظات, وإعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية والعسكرية والفكرية في البلاد[36].

الا أن الحيوية والقدرة التي أظهرتها الحركة الحوثية خلال الفترة الماضية عبر سيطرتها السريعة على أجزاء مهمة من اليمن, وتحديداً العاصمة صنعاء وبعض المحافظات الرئيسية؛ يعني أنها تمتلك قدرات سياسية وعسكرية عالية مكنتها من هذه السيطرة, بغض النظر عن الظروف التي ساعدتها في ذلك, والتي قد تكون ناتجة من سوء أداء خصومها أكثر منه كفاءة في أداء الحركة نفسها, وهو أمر ليس ذا أهمية؛ فالمحصلة النهائية هي أن الحركة أصبحت اللاعب الرئيس في المشهد اليمني. لذلك, من الممكن أن تواصل السير في الاتجاه نفسه, وتسيطر على اليمن كله, أو على الأجزاء الرئيسية منه في المستقبل القريب على الأقل[37].

ومن المُرجح أن يكون أسلوب حكم الحوثيين لليمن شبيهاً بأسلوب الأنظمة الشمولية, ويرجع السبب في ذلك؛ إلى طبيعة الشمولية للحركة, والتي نجدها في بنائها الفكري وتنظيمها السياسي, وتركيبتها العسكرية. فالحركة الحوثية هي حركة دينية لها مقولات جاهزة ونهائية تشمل جميع مناحي الحياة تقريباً, كما أن تنظيمها السياسي يتصف بالمركزية الشديدة, والتي تقوم على الخضوع المطلق للقيادة, الذي يقترب من حالة التقديس. إلى جانب ذلك؛ الحركة الحوثية هي أقرب ما تكون لمليشيا مسلحة, وجميع انجازاتها, تقريباً, تحققت عن طريق استخدام القوة المسلحة. وبالنظر إلى ما ذُكر، فإن النظام المتوقع من ذلك لن يكون سوى النظام الشمولي, فمن غير الممكن أن تقبل حركة بهذه الطبيعة أي شكل من أشكال المشاركة أو التعددية[38].

وبناء على ما سبق، فإن مستقبل اليمن سيحدد على نحو بعيد بناءً على سلوك الحوثيين تجاه تنفيذ مشروعهم السياسي,فنحن لا نبالغ إذا قلنا أن مستقبل اليمن سيتحدد على الخيارات التي سيتبناها الحوثيون, وهي خيارات قد لا تخرج عن التالي:

1. التركيز في المرحلة الراهنة على تعزيز تواجدهم في المناطق التي باتت تحت نفوذهم, والاهتمام بتحقيق اختراقات سياسية في المناطق الأخرى, لإدراكهم أن أي عمل عسكري باتجاه المناطق التي لا تزال خارج سيطرتهم قد يثير مخاطر وتحديات وأعباء تقع فوق طاقتهم العسكرية والسياسية.
2. المضي قدماً في نهجهم القائم على المغامرة, من خلال اعتماد خيار العمل العسكري, لإتمام السيطرة على باقي المناطق في البلاد, دون اعتبار لأي ردود فعل داخلية أو خارجية.
3. التجاوب مع الضغوط الداخلية والخارجية وتقديم بعض التنازلات من خلال حوار مع القوى السياسية يجري داخل أو خارج اليمن, يتم فيه تقديم تنازلات مثل الانسحاب من مؤسسات الدولة في العاصمة صنعاء, مقابل إدماج عدد كبير من أنصارهم في مؤسسات الجيش والأمن[39].

المطلب الثاني: مستقبل الحركة الحوثية

لا شك أن لكل واحد من تلك الخيارات من العوامل والمتغيرات ما يدعمه وما يقلل من فرص وقوعه أيضاً, ويعتمد ذلك على مجموعة من العوامل يمكن ايجازها بالنقاط الآتية:

1. تراجع القوى السياسية المنافسة والمعادية للحركة الحوثية وتفككها؛ فخلال الفترة الماضية حدث تراجع كبير في قوة الأحزاب والقوى السياسية الكبيرة مثل حزب المؤتمر الشعبي العام, وحزب التجمع اليمني للإصلاح. فحزب المؤتمر, والذي كان الحزب الحاكم لليمن حتى ثورة 2011 وهو أكثر الأحزاب اليمنية تمثيلاً في البرلمان, تحول إلى ما يمكن اعتباره الحليف التابع للحركة الحوثية. وأما حزب الإصلاح, والذي يعد الخصم السياسي والإيديولوجي للحركة الحوثية, فإن دوره العام تراجع بشكل كبير بعد أن تعرض لنكسات عسكرية وسياسية كبيرة على يد الحوثيين في الفترة الماضية عبر ضرب أكبر مصادر قوة الحزب المتمثلة في عمقه القبلي (جزء من قبائل حاشد وبكيل) وعمقه العسكري (قوات الفرقة الأولى مدرع). وهو ما أدى إلى فرار بعض قادة الحزب واختفائهم واعتقال بعضهم.ويشير هذا الا أن حزب الإصلاح أصبح في وضع عسكري وسياسي ضعيف, مقارنة بما كان عليه قبل بداية المواجهات مع الحوثيين. وبتراجع قوة حزبي المؤتمر والإصلاح اللذين كانا يعدان أكبر الأحزاب السياسية في اليمن, تصبح الظروف مهيأة للحركة الحوثية لتصبح اللاعب الرئيس في المستقبل[40].
2. سحق جميع القوى المعارضة عسكرياً وسياسياً, وإجبارها على القبول بالنظام الشمولي الذي ستعلنه الحركة الحوثية, وفي حال سُمح لبعض القوى بالعمل فإنه لن يتعدى الجانب الصوري.
3. السيطرة الكاملة على جميع مناطق الدولة, أو المناطق التي لها قيمة إستراتيجية على الأقل, وفي هذا الشأن، فإن النظام الشمولي الذي ينبغي تحققه في هذا السيناريو هو ذلك النظام الذي يسيطر على معظم محافظات الشمال والجنوب بما في ذلك المحافظات المنتجة للنفط والغاز, والموانئ الإستراتيجية[41].
4. العامل الخارجي الذي يعد المغذي الرئيس للصراع, أي القوى الإقليمية الفاعلة في المشكلة الحوثية. فمنذ اندلاع الحرب الأولى بين طرفي الصراع عام2004, تكررت الادعاءات الحكومية بتحالف الحوثيين مع إيران بهدف خلق تمرد شيعي على الحدود السعودية, وإن بعضهم قد تلقى تدريبات في إيران.

وبالمقابل فقد اتهم الحوثيون الحكومة اليمنية مراراً بالانقياد وراء المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية, واتهمت المملكة العربية السعودية في إفشال الوساطة القطرية لتسوية الصراع عام 2008, وقد جوبهت

تلك التصريحات بتصريحات مماثلة من قبل المسئولين السعوديين تؤكد أن ما يحدث في اليمن شأن داخلي, لا يحق لها التدخل فيه.إلا أن تلك التصريحات زعزعها التدخل المباشر لقوات الجيش السعودي والإماراتي وسلاحهما الجوي الذي بدأ بضرب مقررات ومعاقل الحوثيين في العمق اليمني.

وفي هذا الإطار ينظر البعض إلى الصراع كحرب بالوكالة بين كل من طهران والرياض على الأراضي اليمنية في ظل صراع خفي بين الدولتين, منذ اندلاع الثورة الإيرانية وحتى الآن, خاصة مع تنامي النفوذ الإيراني في مناطق متعددة من الوطن العربي[42].

والجدير بالذكر هنا أن الصراع السعودي الإيراني قد عمّق الأزمة السياسية اليمنية وخلق الكثير من الهويات الجزئية داخل اليمن؛ فظهر الولاء للطائفة والمنطقة والقبيلة والحزب والفرد بل ظهر الولاء للخارج والذي أثر على الهوية اليمنية الجامعة لكل الهويات.

ويمكن القول أن (أقلمة) الصراع في اليمن قد أعاق أي حلول سياسية ممكنة، فقد فشلت المفاوضات التي عقدت (جنيف1, جنيف2), و أضحت اليمن مسرحاً للصراع السعودي الإيراني هذا الصراع الذي أعاق التحولات الديمقراطية التي كانت اليمن قد بدأتها في العقد الأخير من القرن العشرين حينما توحد الجنوب مع الشمال, وخلق الصراع انقسام على مستوى التنظيمات السياسية والنخب السياسية والثقافية بل وترك اليمن أمام حكومتين, حكومة في عدن مدعومة سعودياً وأخرى في صنعاء مدعومة إيرانياً وتكمن الخطورة في ذلك أنه قد يمهد لقضية الانفصال بين الشمال والجنوب, ويزيد من حدّة الصراع الداخلي، مما يسبب في إطالة أمد الصراع الذي يترك اليمن أمام الفوضى، ويجعله أرض خصبة للتنظيمات الإرهابية المتطرفة والمليشيا المسلحة[43].

5. ويتعلق هذا العامل بالفائدة التي تجنيها بعض الجهات من استمرار النزاع, حيث أدى الصراع إلى حرب اقتصادية, يتنافس فيها المسئولون وزعماء القبائل على السيطرة على الحدود الشمالية لليمن مع المملكة العربية السعودية والحدود الساحلية المطلة على البحر الأحمر. فضلاً عن الأرباح التي يجنيها بعض المتنفذين من تجارة وتهريب السلاح[44].

فقد كشف التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن, التابع للأمم المتحدة, أن جماعة الحوثيين تواصل السيطرة مباشرة على معظم الاقتصاد اليمني في مناطق سيطرتها, بواسطة الوزراء والمديرين الموالين لهم، أو بواسطة (اللجان الثورية)، أو النواب الذين يتصرفون بصفتهم مشرفين داخل منظماتهم.وأفاد التقرير الذي أُرسل إلى مجلس الأمن في 26 كانون ثاني (يناير) من عام 2018 بأن استمرار النزاع أسفر عن نشوء مجموعة جديدة من المتربحين من الحرب في اليمن, وأخذت هذه المجموعة تحل تدريجياً محل النشاطات التجارية التقليدية الموجودة في صنعاء وتعز.

ولفت التقرير إلى سيطرة الحوثيين والمنتسبين إليهم على الموارد الاقتصادية للدولة, موضحاً أن شركات الاتصالات تشكل المصدر الرئيس لإيراداتهم في صنعاء, وهو ما يعادل 159 مليون دولار في السنة[45].

الخاتمة

قامت الفكرة الرئيسية لهذه الدراسة، على أن الدول لم تعد وحدها هي المؤثرة في العلاقات الدولية، وإنما ظهرت كيانات أخرى اصطلح على تسميتها الفاعلين من غير الدول والتي بدأت تشاركها هذا التأثير. واهتمت بصورة أصيلة بنوع محدد وهو الفاعلين العنيفين من غير الدول الذين يمارسون تأثيرا خارج حدود الدولة التي يعملون فيها، ويمتلكون هوية مركبة تتألف من مكونات فكرية تعبر عنها الأفكار والمعتقدات التي تحدد رؤيتهم للعدو والحليف ومكونات مادية ممثلة في السلاح وموارد اقتصادية وسياسة خارجية مستقلة عن تلك التي للدولة التي يعملون فيها.

واهتمت هذه الدراسة ببيان الطبيعة المتغيرة للهوية العنيفة لهذا النوع من الفاعلين والتي لها تأثير بالتفاعلات التي يدخلون فيها، وهذا التغير كان كفيلا بأن يجعل الفاعل يتخلى عن بعض استقلاله عن الدولة ويشارك في مؤسساتها على نحو يجعل منه فاعل مختلط(Hybrid Actor) والتداعيات المترتبة على ذلك فيما يتعلق بتوجهاته الرسمية وبالسياسات الفعلية الداخلية أو الخارجية التي يتبناها.

كما جاءت أهمية هذه الدراسة، باعتبار موضوعها من المواضيع الحديثة في مجال العلاقات الدولية، خاصة فيس ظل سيطرة الاهتمام بالدولة لفترة طويلة من الزمن، كما أن الأدبيات الخاصة بالفاعلين الدوليين من غير الدول، اهتمت بصورة رئيسية بتعريفهم وتطوير معايير لتصنيفهم، وللتمييز بينهم وبين الدولة، دون الاهتمام بتقديم إطار تحليلي يسمح بتحديد المتغيرات التي تؤثر على سياستهم الداخلية والخارجية.

حيث أصبح الفاعل من غير الدولة طرفا رئيسيا في السياسات الإقليمية في المنطقة،حتى أنه لم يعد من الممكن تحليل السياسات في المنطقة بالتركيز على الدول فقط، وهذا الوضع جعل تجاهل تأثيرهم لا يتفق مع السياسة الواقعية، ولذا أصبحت إحدى القضايا الرئيسية التي تواجه الدول، هي كيف تطوير استراتيجيات مختلفة للتعامل معهم، أو للتأثير في سلوكهم.

الهوامش

[1] شوقي ،أسماء، الفواعل العنيفة من غير الدول وتأثيرها على العلاقات الشرق أوسطية: دراسة حالة داعش، (ص 187).

[2] رجب، إيمان، الهوية المركبة أم المصلحة؟ محددات سلوك الفاعلين العنيفين من غير الدول في الشرق الأوسط، (ص9).

[3] رجب ، إيمان، القوة المنافسة: مراحل تحليل الفاعلين العنيفين من غير الدول في المراحل الانتقالية، (ص15).

[4] عبدالعزيز ، سوزي محمد رشاد، الفواعل من غير الدول: الأنماط وطبيعة التأثير: دراسة نظرية، (ص33 -34).

[5] أدمام ، شهرزاد، الفواعل العنيفة من غير الدول: دراسة في الأطر المفاهيمية والنظرية، (ص72).

[6] شوقي ، أسماء، مرجع سابق، (ص188).

[7] روبرت ماندل ، جدل العلاقة بين الفاعلين المسلحين من غير الدول واستقرار الدولة، ترجمة: رضوي عمار، (ص179).

[8] عبد الحي ، صباح عبد الصبور، استخدام القوة الالكترونية في التفاعلات الدولية: تنظيم القاعدة نموذجاً، (ج2/ ص11).

[9] أدمام ، شهرزاد، مرجع سابق، (ص73).

[10] عبدالحي ، صباح عبد الصبور، مرجع سابق، (ج2 /(ص12).

[11] أدمام ، شهرزاد، مساعي إشراك الفواعل العنيفة من غير الدول في آليات حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، (ص119).

[12] عبد الحي، صباح عبد الصبور، مرجع سابق، (ص13).

[13] الجندي ، محمد، مسئولية الشركات الأمنية عن انتهاك حقوق الإنسان: بلاك ووتر نموذجاً، (ص76).

[14] شافعي ، بدر حسن، الشركات العسكرية الخاصة ودورها في تفاعلات النظام الدولي، (ص38).

[15] المومني, تهاني حسين علي, الربيع العربي واليمن: من الدولة إلى الفوضى (2011-2015), (ص104).

[16] عمارة, محمد, الوسيط في المذاهب والمصطلحات الإسلامية, (ص62).

[17] صبحي, أحمد محمود, في علم الكلام : الزيدية, (ص 60-61).

[18] عمارة, محمد, مرجع سابق, (ص69).

[19] المومني, تهاني, مرجع سابق, (ص105).

[20] نعمان, لطفي فؤاد أحمد, مسار التمادي في اليمن: الحوثيين من الفكرة إلى سلطة الأمر الواقع, (ص46).

[21] الزويري, محجوب, إيران والحوثيون: صناعة الفوضى في اليمن, (ص69).

[22] نعمان, لطفي فؤاد أحمد, مرجع سابق, (ص55-56).

[23] المرجع السابق, (ص46).

[24] الخيواني, عبد الكريم محمد, الحركة الحوثية فاعل غير رسمي في اليمن, (ص54).

[25]الدغشي, أحمد محمد, الحوثيون ومستقبلهم العسكري والسياسي والتربوي, (ص28).
[26]المرجع السابق, (ص29).
[27]المولى, سعود, الحوثيون واليمن الجديد: صراع الدين والقبيلة والجوار, (ص163).
[28]الدغشي, مرجع سابق, (ص31-32).
[29]صابر, شروق, اتجاهات الأزمة وسيناريوهات الحرب في اليمن, (ص3).
[30]الحنيطي, راشد أحمد, حركة أنصار الله الحوثية والتمدد الإيراني في منطقة الخليج العربي, (ص157).
[31]أبو راس, محمد عزان , قراءة لنشأة الحوثية وأهدافها ومستقبلها, (ص2-3).
[32]المولى, سعود, مرجع سابق, (ص173-174).
[33]أبو راس, محمد عزان, مرجع سابق, (ص4).
[34]الحنيطي, راشد أحمد, مرجع سابق, (ص162-163).
[35]مسارات الحركة الحوثية في اليمن, دراسة منشورة على الموقع الإلكتروني لمركز أبعاد للدراسات والبحوث.
[36]مستقبل اليمن بعد سيطرة الحوثيين على السلطة في صنعاء.
[37]المودع, عبد الناصر, مستقبل الحركة الحوثية, (ص109).
[38]المودع, عبد الناصر, الأزمة اليمنية في ضوء تمدد الحوثيين: الجذور والسيناريوهات المحتملة, (ص25).
[39]مستقبل اليمن بعد سيطرة الحوثيين على السلطة في صنعاء, مرجع سابق.
[40]المودع, عبد الناصر, مستقبل الحركة الحوثية, مرجع سابق, (ص109).
[41]المودع, عبد الناصر, الأزمة اليمنية في ضوء تمدد الحوثيين: الجذور والسيناريوهات المحتملة, مرجع سابق, (ص26).
[42]الزيادي, حسين علوي ناصر, التحليل الجغرافي لمشكلة الحوثيين في اليمن: دراسة في جغرافية السياسة, (ص357).
[43]عردوم, أحمد, الصراع السعودي الإيراني وأثره على اليمن, (ص280).
[44]الزيادي, حسين علوي ناصر, مرجع سابق, (ص358).
[45]الأمم المتحدة: الحوثيون يتحكمون بمعظم الاقتصاد اليمني.

الاتحاد الأوروبي وفرضية الاستعصاء الديمقراطي في ضوء" الربيع العربي" تونس ومصر نموذجا

د. محمد المصطفى بن الحاج

ملخص

تحاول هذه الورقة تسليط الضوء على فرضية الاستعصاء الديمقراطي العربي، التي لطالما تم الترويج لها داخل الأوساط الاكاديمية والسياسية الأوروبية، والتي سرعان ما ستنهار بعد تفجر ما بات يعرف بثورات "الربيع العربي"، فكانت بدايتها مع ثورتي تونس ومصر. هذا التطور دفعنا إلى مساءلة الاتحاد الأوروبي بإعتباره فاعلا في مجال دعم الديمقراطية وحقوق الانسان، حيال ما أبدته الشعوب العربية من مطالب بالديمقراطية، وقد خصصت الورقة قسمها الأول لتناول المحددات التي تحكمت في دعم الديمقراطية وحقوق الانسان بالمنطقة العربية عموما، وتعاطيه مع ما شهده الشارع العربي المطالب بالديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية، فيما عالج القسم الثاني الدور الذي لعبه الاتحاد الأوروبي في المسارين الانتقاليين نحو الديمقراطية بتونس ومصر.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الأوروبي- الربيع العربي- الانتقال الديمقراطي – الاستعصاء الديمقراطي – المشروطية السياسية

Abstract

This paper attempts to shed light on the hypothesis of Arab democratic deficit, which has long been promoted within the European academic and political circles, but already refuted after the eruption of what became known as the "Arab Spring" revolutions, which started by the revolutions in Tunisia and Egypt. This Situation led to the accountability of international institutions such as the European Union who is as an active player in the field of democracy and human rights in the MENA region, to support demands of the Arab peoples for democracy. At the first section of this paper we will analyze the determinants that support democracy and human rights in the Arab region in general, demands for democracy, freedom and social justice, while the second part will deal with the role played by the European Union -in the transitional democratic process in Tunisia and Egypt.

Keywords:
European Union - Arab Spring - Democratic Transition - democratic deficit - Political Conditionality

مقدمة:

ظل موقف الاتحاد الأوروبي من مسألة نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، ملتبسا طيلة العقد الذي تلا إعلان برشلونة سنة 1995، فقد جعل هدفه الأساس هو خلق فضاء للتبادل التجاري، وتأمين حدوده الجنوبية، في حين ظلت الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية شعارات توظف بشكل براغماتي لا يسعى الأوروبيون إلى المجازفة من أجلها بالإستقرار الأمني والإمداد بالموارد الطاقية، ولو تطلب ذلك وضع اليد في يد أنظمة تسلطية تعمل على الاستمرار في السلطة من خلال القمع والترهيب وتزوير إرادة الناخبين، ولا سيما أن فكرة الاستعصاء الديمقراطي العربي، كانت فكرة رائجة داخل الأوساط السياسية والأكاديمية الأوروبية (على سبيل المثال عند ميشيل كامو Michel Camus و فانسون كيسر Vincent Geisser من خلال مؤلفهما: « le syndrome autoritaire politique en Tunisie de Bourguiba a Ben Ali » وفيليب دروز فانسون Philippe Droz-Vincent من خلال كتابه المعنون بـ (Moyen-Orient : pouvoirs autoritaires, sociétés bloquées)بل كادت هذه الفكرة أن تصبح مسلمة من المسلمات.

لكن ما إن أطاحت الاحتجاجات التي شهدتها المنطقة العربية، بتاريخ 14 يناير و25 يناير 2011، بالنظامين التونسي والمصري، حتى انهارت فرضية الاستعصاء الديمقراطي العربي تحت ضغط الشارع المطالب بالحرية والديمقراطية، كما أثيرت العديد من الشكوك حول المكاسب الأمنية الأوروبية قصيرة المدى، وهو ما أظهر عدم صواب النهج المعتمد من قبل الإتحاد الأوروبي تجاه المنطقة العربية، حيث سيفرض هذا الواقع العربي الجديد على صناع القرار الأوروبيين إعادة النظر في سياساتهم القائمة على الحفاظ على المصالح وازدواجية الخطاب بشأن مطلب الدمقرطة وحقوق الإنسان، وبالتالي التجاوب مع مطالب الشعوب العربية المنادية بالديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية والعدالة الاجتماعية. لاسيما أن النهج الأوروبي القائم على مدخل اللبرلة كطريق نحو الديمقراطية أظهر فشله، إذ ساهمت سياسات الخوصصة وتحرير السوق في تأزيم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمواطن العربي، والتي أخذت شكل هبات اجتماعية استطاعت الإطاحة بعدد من الأنظمة التسلطية القائمة بالمنطقة.

وتحاول هذه الورقة الإجابة عن الإشكالية الآتية: هل استطاع الاتحاد الأوروبي تجاوز فرضية الاستعصاء الديمقراطي بعد "الربيع العربي" والتجاوب بشكل جدي مع مطالب الشعوب العربية، خاصة في تونس ومصر؟ وفق مقاربة تحليلية تسعى لإبراز التناقض بين الخطاب والممارسة في تعاطي الاتحاد الأوروبي مع مسألة الدمقرطة بالمنطقة العربية، وذلك عبر تسليط الضوء على الحالتين التونسية والمصرية.

المبحث الاول: الاتحاد الأوروبي ومطلب الدمقرطة بالمنطقة العربية

شكل هاجس حماية المصالح الأوروبية سواء الأمنية منها أو الاقتصادية، محددا بارزا للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه جيرانه الجنوبيين، فالهوة ما بين الخطاب المعياري والممارسة الواقعية البراغماتية ظلت حاضرة في التعاطي الأوروبي مع دول المنطقة العربية، التي ظلت سمة الاستبداد والتسلط مرتبطة بها في إطار فرضية الاستعصاء الديمقراطي التي كادت تتحول الى مسلمة وقدرٌ لا محيد عنه، لولا قدوم رياح التغيير سنة 2011 مع ما سمي بـ: " الربيع العربي". اذ سنحاول من خلال هذا القسم الأول من الورقة تسليط الضوء على مسالة الدعم الأوروبي للديمقراطية بالمنطقة، والاجوبة التي قدمها الاتحاد الأوروبي لمطالب شعوب المنطقة عقب اندلاع ثورات "الربيع العربي".

المطلب الاول: الدعم الأوروبي للديمقراطية بين جدلية التغيير/الاستقرار

لطالما اعتبر الإتحاد الأوروبي الليبرالية الاقتصادية مدخلا أساسيا لليبرالية السياسية (على اعتبار أن الديمقراطيات الليبرالية مرت من الليبرالية ثم الديمقراطية في مرحلة ثانية)، غير أن هذا لم يمنع من إدراج دعم الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وإقامة دولة القانون وضمان الممارسة الفعلية والمشروعة لهذه الحقوق والحريات، ضمن أهداف إعلان برشلونة لسنة 1995، وفي نفس السنة سيصبح من الالزامي توفر الاتفاقيات الجديدة المبرمة مع الدول النامية، على الشرط المؤدي إلى وقف العمل بالاتفاقيات المبرمة مع الاتحاد الأوروبي في حال عدم احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان الأساسية 1. هذه التغييرات ستأتي انسجاما مع رؤية الإتحاد الأوروبي لمستقبل منطقة البحر الأبيض المتوسط ودول الضفة الجنوبية بشكل خاص؛ غير أن الهوة الحضارية والثقافية والتاريخية بين الضفتين لعبت دورا كبيرا في عدم تحقيق النتائج المرجوة لهذا المشروع اللهم إذا استثنينا بعض التقدم في المجال الاقتصادي كتقدم التبادل التجاري الحر والإصلاح الاقتصادي[2]. ومع ذلك لم تجلب هذه المقاربة القائمة على المدخل الإقتصادي وتشجيع الخصخصة كسبيل نحو إرساء دعائم الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، سوى تزايد التوترات الإجتماعية والسياسية بالمنطقة.

حيث ظلت المشروطية السياسية التي ينهجها الاتحاد الأوروبي مع شركائه المتوسطيين وفي منطقة الشرق الأوسط، مجرد أداة حمائية لاقتصاديات أعضائه من خلال منع منتوجات بلدان بعينها تحت ذريعة عدم احترام شرط حقوق الانسان ومبادئ الديمقراطية. كما يرى باحثون آخرون أن استخدام المشروطية بإعتبارها إلتزاماً تعاقدياً يفرض على الدول الأخرى القيام بإصلاحات في مجال الحكامة الجيدة والاقتصاد، أمر يجعل المستفيد الأساسي منها هو الدول المانحة أو الشركات المتعددة الجنسيات الاوربية3 ولعل أبرز مثال على التوظيف السياسي المصلحي لأداة المشروطية السياسة من طرف الاتحاد الأوروبي هو ما جاء في الكتاب الاخضر الذي اصدرته المفوضية الأوروبية سنة 2002 بعنوان (نحو استراتيجية أوروبية لتأمين الامدادات النفطية) من انه: " يتعين على الاتحاد توظيف نفوذه السياسي والاقتصادي لضمان ظروف تتسم بالمرونة للإمدادات الأجنبية"4. حيث يبرز جليا أن هاجس الأوروبيين هو ضمان استمرارية الإمداد بمصادر الطاقة الغازية والبترولية بالأساس.

ولعل أهم الأسباب التي أدت إلى فشل مسار برشلونة في نظرنا، هي المقاربة الأمنية التي طبعت هذه العملية، بالإضافة إلى عدم وجود شرعية ديمقراطية وسياسية في دول جنوب المتوسط، بالرغم من الخطاب المعلن الذي اعتبر إعلان برشلونة تعبيرا عن الإرادة السياسية والالتزام التأسيسي للأطراف المنخرطة فيه بهدف خلق اطار للتعايش والازدهار المشترك5، وهو ما حدى بالاتحاد الأوروبي إلى التعامل مع الوضع القائم بهذه الدول بالنظر لما تمثله من مصادر للمواد الأولية والإمدادات بالطاقة البترولية والغازية، وكذلك الدور الذي تلعبه في حماية حدوده الجنوبية، إذ لم يكن من السهل على الإتحاد الأوروبي المجازفة بممارسة المزيد من الضغط على هذه الأنظمة التسلطية من أجل إحترام حقوق الإنسان والحريات الاساسية ودولة القانون والديمقراطية وغيرها من القيم الأوروبية المشتركة، هذا من جهة ومن جهة أخرى ظل الاعتقاد السائد لدى عدد كبير من المهتمين والساسة وصناع القرار الأوروبيين بوجود عداء فطري عربي / إسلامي للغرب وقيمه، وهو ما جعل نشر الديمقراطية بالدول العربية الإسلامية من هذا المنظور، يشكل خطرا بالنسبة لأوروبا وباقي الدول الغربية6. بإعتبار أن القوى الإسلامية تقبل في البداية قواعد اللعبة الديمقراطية لكن سرعان ما تنقلب عليها عندما تتمكن من الإستيلاء على السلطة عن طريق الإنتخابات أو ما يطلق عليه صاموئيل هنتنغتون Samuel Huntington في كتابه صراع الحضارات " بمفارقة الديمقراطية the democracy paradox".7

وقد حاول الاتحاد الأوروبي تطوير سياسته الموجهة لمنطقة شمال افريقيا والشرق الأوسط، لمواكبة التحولات التي تعرفها المنطقة، وذلك من خلال اعتماده للسياسة الأوروبية للجوار عقب عملية توسيع 2004، وكذلك من خلال المبادرة الفرنسية لإنشاء الاتحاد من أجل المتوسط سنة 2008.

إلا أن إطلالة فاحصة للعشر سنوات الممتدة من 2001 إلى 2011، تبرز لنا التناقض الواضح الذي وقع فيه الاتحاد الأوروبي في إطار علاقته بالعالم العربي، حيث تأرجح بين ضرورة الدعم والترويج للإصلاحات السياسية من جهة، وضرورة الحفاظ على الأنظمة التسلطية القائمة المخلصة في انخراطها في الحرب على الإرهاب وضمان استمرار امدادات الطاقة ومراقبة الحدود ومكافحة الهجرة غير النظامية8.

إلى جانب العوامل التي سبق ذكرها، يمكن كذلك تفسير هذا التناقض بتداعيات الأزمة الإقتصادية التي دفعت الاتحاد الأوروبي إلى تركيز جهوده على صنع السياسات الداخلية، إضافة إلى الظهور القوي لقادة إقليميين جدد وعناصر دولية أخرى غير ديمقراطية (وهنا نقصد تركيا أردوغان، وروسيا، الصين، دول الخليج)، استطاعوا تقديم أنفسهم كشركاء جذابين للأنظمة التسلطية بشمال أفريقيا والشرق الأوسط لتحقيق مصالحهم الاقتصادية، وهو ما انعكس بشكل سلبي على قوة تأثير الاتحاد الأوروبي بالمنطقة. كما أدت التحديات الأمنية البارزة بالمنطقة إلى تغيير أجندة الأولويات والاهتمامات الأوروبية، هذا فضلا عن الضعف الذي عرفته السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي إبان الفترة الانتقالية لتطبيق معاهدة لشبونة9.

ذلك أن الاتجاهات العامة للسياسة الخارجية الأوروبية ظلت توحي بأن فكرة القوة المعيارية للاتحاد كمحرك لهذه السياسة لم تكن سوى محض خيال، وما يفسر ذلك هو العودة القوية خلال نفس الفترة (2001-2011) إلى بناء تحالفات قوية مع الأنظمة التسلطية، وهو ما يدل في الان نفسه على أن رؤية الاتحاد الشاملة لمنطقة المتوسط، المتمخضة عن عملية برشلونة لم تكن إلا تعبيرا عن الحماس المثالي الزائد لسنوات ما بعد الحرب الباردة10.

كما أن الاختلاف في وجهات النظر حول مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان بدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، ظل قائما بين دول شمال أوروبا الملحة على فرض المعايير الأوروبية وفق مشروطية صارمة، ودول جنوب أوروبا الحريصة على الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والأمنية الكبيرة مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط بعدم المغامرة بالاستقرار الذي توفره الأنظمة القائمة. وهو ما جعل سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة العربية لا تخرج عن إطار المشروطية السياسية الإيجابية القائمة على مبدأ المزيد من الإصلاح يساوي المزيد من الدعم التقني والمالي، مما يعني الابتعاد عن ممارسة المشروطية السلبية المتمثلة في انزال عقوبات بالدول التي تمس بشرط الديمقراطية وحقوق الانسان حسب ما هو منصوص عليه في قرار مجلس أوروبا الصادر بتاريخ 28 نونمبر 1991، الذي جاء فيه، انه في: "حال وقوع انتهاكات مستمرة وخطيرة لحقوق الإنسان، أو الايقاف الخطير للمسلسل الديمقراطي، فإن المجموعة ودولها تقوم بدراسة الرد الملائم على ضوء الظروف، كما أن التدابير ستكون متناسبة مع خطورة كل حالة، ويمكن أن تتضمن مساعي علنية أو سرية تصل إلى حد إدخال تغييرات في محتوى وقنوات برامج التعاون، وتأجيل التوقيعات والقرارات اللازمة لسير مسلسل التعاون، وعند الاقتضاء تعليق التعاون"11.

الأمر الذي إنعكس بشكل جلي على الدعم الأوروبي للإصلاح السياسي بالمنطقة، والذي اتسم بنوع من الغموض، فمن جهة يركز على استمرار دعم سياسة الوضع القائم في دول جنوب المتوسط، ومن جهة ثانية يتم الاتفاق حول تبني مجموعة من الأهداف المشتركة وكذا الإصلاحات التي يجب اعتمادها بهذه الدول؛ الشيء الذي يمكن تفسيره بالتعاطي البراغماتي الأوروبي مع مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان بمنطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط12.

فبالرغم من الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي دعمتها أوروبا من خلال مسار برشلونة واتفاقيات الشراكة والتعاون مع دول شمال افر يقيا والشرق الأوسط، إلا أنها لم تؤت أكلها المتمثل في إحداث انتقال ديمقراطي بالمنطقة، بقدر ما أظهرت مع مرور الوقت أن مفاهيم وأدبيات عملية الانتقال الديمقراطي لا ترتبط بما هو كائن على أرض الواقع، فعوض تخلي أنظمة المنطقة عن الاستبداد والتسلط كانت تقوم بإعادة صياغته وهيكلته بشكل يتلاءم مع المستجدات الراهنة13. ولعل ضيق أفق السياسة الأوروبية للجوار الموجهة بالخصوص لدول الضفة الجنوبية للمتوسط، والتي لا تتيح إمكانية الانضمام إلى هياكل الاتحاد أمام هذه الدول تكريسا لمقولة: " كل شيء عدا المؤسسات"، يعد أيضا من الأسباب الوجيهة لفشل هذه السياسة14.

كما أن محدودية الممارسة الفعلية للاتحاد الأوروبي، مقارنة بما تضمنه خطابه الرسمي بشأن الإصلاحات السياسية وحقوق الإنسان بالمنطقة العربية وربطها بتعزيز اقتصاد السوق كمدخل إلى تحقيق الديمقراطية، واجه انتقادات قوية بعد " الربيع العربي"، كون الأسباب الجذرية لهذه الثورات لها علاقة وطيدة بعدم المساواة والإقصاء الناجمين عن سياسات اللبرلة التي تفرضها الدول الغربية والمؤسسات المالية المانحة15. حيث ساهم هذا الوضع في ظهور أصوات متعالية منادية بالحرية والحقوق الفردية والمزيد من التحديث الاقتصادي16، وهو ما كان بمثابة اعلان عن فشل عملية اللبرلة الاقتصادية التي عرفتها المنطقة17، إذ ستساهم حالة التفاقم الكبير لظاهرتي الفقر والتفاوت الاجتماعي18، في انفجار الوضع بشكل مفاجئ عقب اندلاع ثورة الشعب التونسي نهاية 2010، وإطلاق الشرارة الأولى لما بات يعرف بـ "الربيع العربي"، وهو ما سيستدعي من الاتحاد الأوروبي توضيح موقفه من المطالب المرفوعة من طرف الشارع العربي والمنادية بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية، وبالتالي ضرورة تقديم أجوبة شافية حيال هذه المطالب، وذلك بتوضيح الموقف الأوروبي من مسألة دعم التسلط أو إعمال الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. الشيء الذي سيضع الاتحاد الأوروبي أمام محك حقيقي، يسائل قيمه وقوته المعيارية التي طالما رُوج لها لأزيد من عقدين من الزمن، وأثبت الواقع مدى ضعف وعدم صدق هذه الشعارات أمام الرغبة الجامحة في ضمان المصالح الإستراتيجية والاقتصادية لكل دولة من دول الاتحاد الأوروبي. فهل استطاع الاتحاد الأوروبي اثبات العكس عقب احداث ما سمي بـ "الربيع العربي"؟

المطلب الثاني: أجوبة الاتحاد الأوروبي على مطالب الحراك العربي

شكل اندلاع ثورات الربيع العربي، وما أفرزته من تغيير جذري في المشهد السياسي بالعديد من دول المنطقة، فرصة سانحة للاتحاد الأوروبي من أجل إعادة النظر في خطابه المتعلق بالديمقراطية، ومطلب الإصلاح السياسي، ومن تم الاقرار بضرورة اعتماد نهج جديد في علاقاته مع جواره الجنوبي، فقد تزامنت هذه الأحداث مع انتقاله إلى العمل بجهاز العمل الخارجي 19EEAS، تطبيقا لمقتضيات معاهدة لشبونة الموقعة سنة 2007، والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 2009، حيث أصبح هذا الجهاز بمثابة مفتاح لتطوير السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، ولتجاوز حالة التعقيد التي وسمت عملية صنع القرار في مجال السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، حيث ظلت موزعة بين عدة ناطقين بإسمها: المفوضية الأوروبية، الممثل السامي للاتحاد، الرئاسة الدورية، زد على ذلك أن عمل المفوضية ومجلس الشؤون الخارجية يوحي أن هناك ازدواجية في الكثير من جهود الاتحاد الأوروبي20.

إذ سينعكس هذا التغيير على طريقة تعاطي الاتحاد الأوروبي مع مخرجات الأحداث التي عرفتها مجموعة من الدول العربية ابتداءا من سنة 2011، بدءا من الزيارة التي قامت بها السيدة الممثلة السامية للاتحاد كاثرين اشتون Catherine Ashton إلى كل من مصر ولبنان والأردن وتونس ما بين 14 و22 فبراير من سنة 2011 21، والتي في ضوئها اتخذ الاتحاد مجموعة من الإجراءات حيال ما يجرى في الدول العربية التي شهدت الانطلاقة الأولى لمجريات الحراك العربي، حيث تم تخصيص دعم

إنساني قدر بـ30 مليون أورو؛ وتقديم مجموعة من التسهيلات القنصلية وتخصيص 25 مليون أورو أخرى للصندوق الأوروبي للاجئين والصندوق الأوروبي للحدود الخارجية؛ دعم عملية الانتقال إلى الديمقراطية22.

كما تم التركيز من خلال البيان الإعلامي المشترك " شراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك مع جنوب المتوسط" الذي أصدرته الممثلة السامية للاتحاد في الشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، كاثرين اشتون Catherine Ashton، وباقتراح من المفوضية الأوروبية، على حاجة الاتحاد الأوروبي إلى دعم مطالب الشعوب العربية بالمشاركة السياسية والكرامة والحرية، وذلك من خلال وضع سياسة مبنية على احترام القيم العالمية والاستجابة في نفس الوقت للمصالح المشتركة.

وبناء على ما سبق سيبلور الاتحاد الأوروبي نهجا جديدا في التعامل مع جواره الجنوبي، ظهرت أولى ملامحه من خلال البيان الإعلامي الصادر يوم 25 ماي 2011، والذي تم الالتزام بموجبه بإعطاء الأولوية لمواجهة تحديين بارزين هما: إرساء أسس "الديمقراطية العميقة والمستدامة" وهو ما يعني عدم الاقتصار على دعم وضع الدساتير الديمقراطية وتنظيم الانتخابات الحرة والنزيهة والدورية، بل تجاوز ذلك إلى دعم بناء أنظمة قضائية نزيهة ومستقلة إلى جانب ضمان حرية الاعلام، ومجتمع مدني فاعل إلى غير ذلك من الخصائص التي تمتاز بها الديمقراطيات الفاعلة والناضجة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى سيتم العمل على ضمان نمو اقتصادي شامل وتنمية مستدامة تساهم في خلق فرص شغل للشباب.

ويمكننا تسجيل ملاحظة جوهرية بخصوص التطور والزيادة الواضحين في حجم الاعتمادات المالية المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي، سواء في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة التي عرفت زيادة إجمالية وصلت إلى 6.9 مليار اورو فضلا عن غلاف مالي إضافي قدر بـ 1.2 مليار أورو ما بين سنة 2011 و2012 استجابة للأوضاع التي أفرزها الربيع العربي23، كما تم رصد ميزانية قدرها 15.4 مليار أورو للآلية الأوروبية للجوار الجديدة للفترة الممتدة من 2014 إلى 2020 وهي موجهة للبلدان 16 المنخرطة في سياسة الجوار الأوروبية24، كما تمت تقوية الدعم المالي الموجه للمنطقة العربية من خلال برنامج دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل support for partnership, reforms and inclusive growth (SPRING) الذي يهدف إلى المواكبة العملية لهذا الجوار المتغير، باعتماد مقاربة تحفيزية جوهرها "المزيد من الإصلاح يعني المزيد من التمويل" - "more for more"، والتي يسعى من خلالها الاتحاد إلى توفير اعتمادات مالية للدول الشريكة للاتحاد الأوروبي والملتزمة بتأسيس ديمقراطية مستدامة وعميقة وذلك عبر مواكبة مبادراتها المتعلقة بهذا الشأن من خلال تحفيزها بالدعم المالي والتقني.

رسم بياني رقم 1: يوضح الاعتمادات المالية المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي لدول الجوار الجنوبي في إطار برنامج SPRING

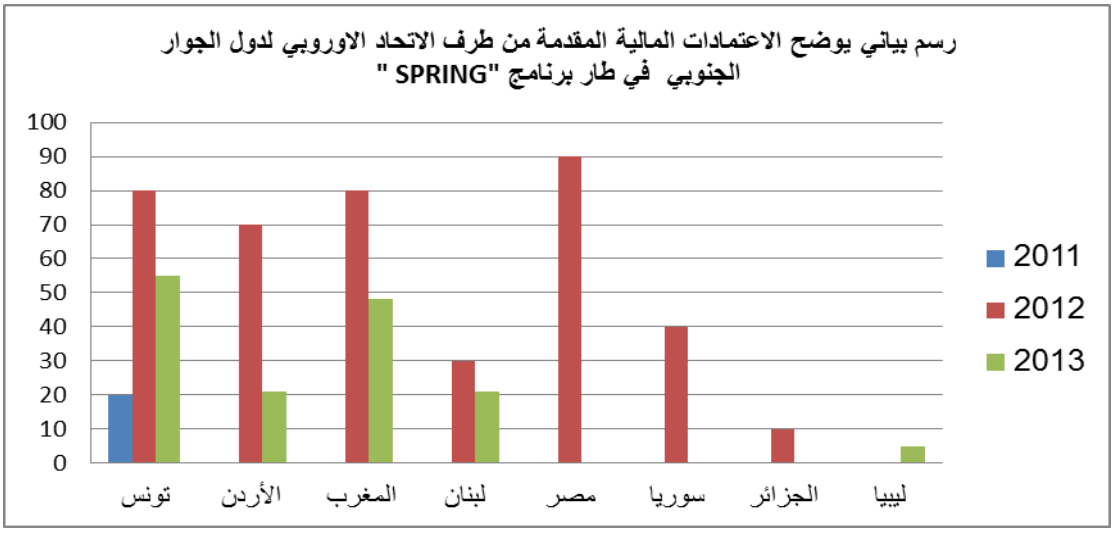

Source: Support for Partnership, Reform and Inclusive Growth in favour of the southern Neighborhood for 2013 (SPRING 2013), and JOINT STAFF WORKING DOCUMENT Implementation of the European Neighborhood Policy in 2013 Regional report: A Partnership for Democracy and Shared Prosperity with the Southern Mediterranean Partners, available at: http://ec.europa.eu/

وكذلك من أجل تحقيق السرعة والمرونة المطلوبة من أجل مواكبة التغيرات المتسارعة التي تعرفها المنطقة، ولتفادي البطء والتعقيد اللذين ميزا البرامج المندرجة ضمن الآلية الأوروبية لسياسة الجوار المرتبطة والمقيدة في نفس الوقت بشكل كبير بخطط العمل المعتمدة في إطار سياسة الجوار الأوروبية25.

مبدأ " المزيد من أجل المزيد" أي المزيد من الإصلاح يقابله المزيد من الدعم ، ومبدأ "التمايز" والذي يقصد به "خطط العمل" التي تحدد بشكل اتفاقي بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة على حدا من الدول المخاطبة بالسياسة الأوروبية للجوار، بحيث تكون شخصية ومختلفة (personnalisés et différenciés) وذلك حسب وضع وقدرة كل بلد على الوفاء بالالتزامات المضمنة في خطط العمل، ظهرا بشكل واضح (كما يوضح الشكل أعلاه) من خلال التقليص أو الزيادة التي همت دفعات الدعم المقدمة للبلدان التي شهدت مطالب جماهيرية بالديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، لخضوعها لمدى جدية والتزام الدول المنخرطة في هذا البرنامج بتطبيق الخطوط المسطرة والأهداف المتفق على تحقيقها.

كما تم تسجيل تزايد واضح فيما يخص الموارد المخصصة لدعم المجتمع المدني، الذي بدأ التركيز عليه بشكل جدي عقب الربيع العربي، في محاولة من الاتحاد لاعتماد مقاربة أسفل- أعلى (bottom-up) الساعية لإشراك المجتمع المدني في اتخاذ القرار وللتجاوب بشكل أكبر مع مطالب الشارع العربي، كما تم منح بعثات الاتحاد الأوروبي في الدول الشريكة صلاحيات عديدة قصد مواكبة الأنشطة المتعلقة بالديمقراطية التي تقوم بها الجماعات على المستوى المحلي.

وفي نفس الخضم، أحدث الاتحاد الأوروبي سنة 2011، الصندوق الاوربي للديمقراطية: European Endowment For Democracy وهي مؤسسة تعمل على دعم الأشخاص والمنظمات العاملة في مجال الديمقراطية بدول الجوار، كمحاولة منه لتوفير بنيات مؤسساتية واعتمادات مالية وتقنية من أجل تدعيم ومواكبة التحول نحو الديمقراطية بشكل عام ونتائج الحراك الذي تعرفه المنطقة العربية26.

غير أن هذا التغيير لم يشمل قنوات تسليم المساعدات والدعم الموجه للمجتمع المدني، التي تميزت بتعقيد وبيروقراطية صارمة، حيث تدل الوثائق الرسمية الصادرة عن الاتحاد الأوروبي أنه لم يتم إجراء أي تغيير على طريقة تسليم تلك المساعدات، بل إن أغلبها يذهب مباشرة إلى الحكومات ولا يسلم إلا بعد موافقتها27.

وبالموازاة مع ذلك عرفت المخصصات الأوروبية لأغراض إنسانية أو لمواجهة موجات اللجوء القادمة من البلدان العربية، التي تشهد اضطرابات مسلحة جراء تداعيات " الربيع العربي" طفرة كبيرة، وهو ما يجعلها تتجاوز تلك المخصصة للإصلاحات السياسة بالمنطقة، إذ خصص الاتحاد الأوروبي 9.2 مليار أورو من حجم ميزانيته لسنة 2016/2015 من أجل مراقبة أعداد اللاجئين الوافدين على أوروبا، و200 مليون اورو للوكالات المتعددة الأطراف مثل برنامج الغذاء العالمي ووكالة الأمم المتحدة للاجئين موجهة لفائدة اللاجئين من الدول العربية. كما تم انشاء صندوق للاجئين السوريين أطلق عليهم اسم "مدد" بقيمة مليار اورو على أن تصل إلى 3 مليار متم سنة 2018، كما تم إحداث صندوق موجه لإفريقيا، يهدف إلى تعزيز نظام خفر السواحل وحماية الحدود ونشر فرق التدخل السريع على امتداد الحدود الخارجية للاتحاد28.

إن الملاحظة الأساسية بخصوص الدعم المتعلق بالجانب الأمني وحماية الحدود من موجات اللجوء، التي أفرزها تردي الأوضاع بعدد من الدول العربية، جراء الصراعات المسلحة بين الأنظمة التسلطية والحراك الشعبي الراغب في التغيير والانتقال نحو المزيد من الحرية والديمقراطية، هي أنها بقيت أكبر حجما، مقارنة بما تم رصده للإصلاحات السياسية بالمنطقة، حتى قبل الأزمة الحالية التي تعيشها جل البلدان العربية فقد ظل الدعم الأوروبي مركزا بشكل كبير على الجانب الإنساني ومكافحة الإرهاب في المقام الأول29، وهو ما يكرس استمرارية المقاربة الإنسانية والأمنية الخاضعة لمنطق المصالح الأوروبية المشتركة والمصالح الوطنية للدول الأعضاء بالدرجة الأولى وهو ما ينعكس على طريقة تعاطي الاتحاد مع جواره الجنوبي باعتباره مصدرا للتهديد والخطر تارة ومصدرا للإمدادات الحيوية تارة أخرى.

المبحث الثاني: تعاطي الاتحاد الأوروبي مع مسارات الانتقال الديمقراطي بتونس ومصر بعد 2011

باغت "الربيع العربي"، كما أشرنا سابقا، ساسة الاتحاد الأوروبي، حيث أظهر مدى حيوية المجتمع العربي30، فقد أنتج هذا الحراك في تونس ومصر بعض الحركات المدنية الأكثر إبداعا وفعالية في تاريخ النضال من أجل الدمقرطة31. الامر الذي يسائل الاتحاد الأوروبي باعتباره فاعلا دوليا في مجال دعم الديمقراطية، ويجعل كذلك التساؤل مشروعا حول مدى جدية دعمه للقيم والمبادئ التي يروج لها، بعد اعتماده لأدوات وآليات جديدة، خصوصا أمام جوار أبدى طموحه وسعيه إلى تحقيق الديمقراطية والحرية، فكيف كان أثر هذا التعاطي على مسارات الانتقال نحو الديمقراطية بتونس ومصر؟

المطلب الأول : الحالة التونسية

تجد العلاقات الثنائية بين تونس والاتحاد الأوروبي عمقها في اتفاقية التعاون الموقعة سنة 1969، حيث تطورت هذه العلاقات بتوقيع الطرفين على أول اتفاقية شراكة سنة 1995، والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 1998، وبذلك تكون أول اتفاقية يبرمها الاتحاد الأوروبي مع بلد من بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط32. وهو ما جعلها تعد " الشريك النموذجي لأوروبا" على عهد بن علي بسبب تحرير التجارة والمواءمة مع المعايير الأوروبية على الرغم من القبضة التسلطية للنظام33.

لكن بتاريخ 14 يناير 2011، ستعرف تونس، خطواتها الأولى نحو الانتقال الى الديمقراطية، عقب وفاة الشاب التونسي محمد البوعزيزي، التي أطلقت الشرارة الأولى لثورة "الياسمين"، والتي كانت عبارة عن " رد فعل شعبي تلقائي انفجاري كبير بدأ

صغيرا وتطور بسرعة قياسية وفقا لحجم التراكمات السلبية ونوعها، فكلما كانت التراكمات أثقل كانت قوة الدفع أكثر شدة وحدة"34، وهو ما يعني أن البيئة الحاضنة كانت متوفرة داخل المجتمع التونسي والعربي عموما، حيث نجد على رأسها الفساد السياسي المستشري في مفاصل الدولة، وما واكبه من تغيير في وظائفها، لعل أبرزه تراجع وظيفتها الرعائية في المجال الاجتماعي، وتبعات الأزمة المالية العالمية، بالإضافة إلى تأثير الثورة المعلوماتية وتغير الثقافة السياسية لدى الفئات الشابة خصوصا الفئة العمرية 15و 35 سنة التي كان لها دور رائد في مجريات الحراك العربي35، وهو ما خول لها الفرصة لإطلاق حراك تاريخي من أجل إسقاط الأنظمة الاستبدادية والتسلطية القائمة، والمطالبة بتعويضها بأنظمة للحكم الديمقراطي. وهو ما أكدته الأيام القليلة التي تلت اندلاع الثورة التونسية وهروب بن علي، حيث أصبح تأثير هذا النموذج يتجاوز الرقعة التونسية الصغيرة لينطبق على قطاع عريض من الوطن العربي36،

وبذلك تكون تونس، قد خطت أولى الخطوات نحو الانتقال ا سنة 2011، ولو أنها لم تصل بعد إلى مرحلة ترسيخ الديمقراطية37. ولعل هذا النجاح، هو ما جعل الاتحاد الأوروبي يسارع إلى تعزيز ودعم التجربة الانتقالية التونسية.

وقد صرحت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي كاثرين اشتون مع بداية الثورة التونسية بتاريخ 14 فبراير 2011: "إن الاتحاد الأوروبي يدعم تطلعات الشعب التونسي للحرية والديمقراطية... فالديمقراطية العميقة لا يمكن أن تترسخ وتزدهر إلا بمشاركة شريحة واسعة من المنظمات غير الحكومية. فالاتحاد بوسعه فعل الكثير من أجلهم. فنحن نريد أن نكون حليف تونس القوي في عملية انتقالها نحو الديمقراطية "38.

هذا الخطاب، ستتم بلورته في إطار مراجعة الاتحاد الأوروبي لسياسته الموجهة لجواره الجنوبي، والتي أملتها التطورات التي عرفتها المنطقة، فقد سعى الأوروبيون إلى مواكبة مجريات الثورة التونسية، من خلال نجاحهم في الوساطة بين القوى السياسية من أجل التوصل إلى تسوية سياسية سنة 392013، وعن طريق زيادة المساعدات التقنية والمالية الموجهة لهذا البلد، حيث وصلت إلى 485 مليون أورو خلال الفترة الممتدة من 2011- 2013 تحت مظلة الأداة الأوروبية للجوار والشراكة ، وبذلك تكون تونس المستفيد الرئيسي من البرنامج الإطاري الذي يدعم التقدم المحرز في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان. فإذا اعتبرنا المنح (أكثر من 1,2 مليار أورو) والمساعدة الماكرومالية (800 مليون أورو) والاعتمادات (بما فيها اعتمادات البنك الأوروبي للاستثمار بقيمة 1,5مليار أورو)، حيث ستصل قيمة الدعم الممنوح لتونس بين 2011 و2016 الى ما يناهز 3،5 مليار أورو. ويعكس هذا المستوى من الدعم الالتزام القوي للاتحاد الأوروبي حيال تونس. وإلى جانب هذا الدعم المتزايد، تجدر الإشارة إلى تنوع أساليب المساعدة وأشكالها خلال السنوات الخمس الأخيرة بهدف الاستجابة لحاجيات تونس غداة انتقالها الديمقراطي التاريخي40. ففي مجال محاربة البطالة سعى الاتحاد الأوروبي إلى تمويل مبادرات تهدف إلى التخفيف من حدة هذه الظاهرة، حيث تم خلق مبادرة بشراكة مع الحكومة التونسية أطلق عليها إسم " شراكة من أجل الشباب" سنة 2016 والتي مكنت إلى حدود سنة 2018 من إستفادة ما يناهز 61.000 ألف شاب تونسي من الحصول على تمويلات لتطوير مشاريعهم ومقاولاتهم41.

ويمكن تفسير هذه الطفرة التي عرفها الدعم الأوروبي لتونس، بأن الاتحاد الأوروبي كان له تأثير إيجابي معزز في الحالات التي كانت فيها ظروف الانطلاق مواتية، وكانت فيها النخب السياسية المحلية جاهزة للانخراط في سياسات وتسويات شاملة42،وفي هذا الاطار، يُرجع الفريد ستيبان Alfred Stipan نجاح عملية الانتقال الديمقراطي بتونس إلى نجاح التيارين الإسلامي والعلماني في التغلب على انعدام الثقة والمخاوف المتبادلة بينهما، عبر بناء توافقات حول الدولة والمجتمع43، وهو ما يدحض مقولة الاستعصاء الديمقراطي العربي.

ويمكننا ملامسة التأثير النسبي للاتحاد الأوروبي على مسار الانتقال نحو الديمقراطية بتونس، مقارنة مع النموذج المصري، من خلال رأي نشطاء المجتمع المدني التونسي الذين أشادوا بهذا الدور والمساعدة المقدمة على نطاق واسع والتي ساهمت فيها أيضا الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي منفردة44.

ولعل ما زاد من نسبة هذا التأثير، هو مرونة القيود المفروضة على تلقي منظمات المجتمع المدني التونسي للتمويلات الخارجية ومنها المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي، حيث لم تكن صارمة بشكل كبير، فتونس تحوّلت، منذ سنة 2011، إلى ورشة كبيرة لمشاريع التدريب والتثقيف وتأهيل القدرات، التي تديرها جهات أجنبية مختلفة من حكومات ومنظمات شبه حكومية أو مستقلة، ضخّت ملايين الدينارات لتنفيذ البرامج التي وقعت تزكيتها من قبل الجهات المانحة. وتظهر خارطة التمويل وحجمه، مدى الاهتمام الدولي بتونس باعتبارها نموذجا ناجحا لبلدان ما بعد الثورات، ثبتت قابليته لاستيعاب مختلف المشاريع وتجريبها45.

لكن بالمقابل، بقي دور الاتحاد الأوروبي محدودا على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، فغياب العدالة الاجتماعية وانتشار أحزمة الفقر والبطالة، ظلت مستمرة بالرغم من التقدم السياسي المحرز، إذ أشار استطلاع القيم العالمية(world values survey) الذي أجري سنة 2013 إلى أن 81 بالمائة من التونسيين قلقون من عدم العثور على فرصة عمل، و85 بالمائة من احتمال عدم قدرتهم على توفير تعليم لائق لأولادهم46 .الأمر الذي جعل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية لغالبية الشعب التونسي، تكون بمثابة كوابح ومعيقات حقيقية نحو إنجاح عملية الانتقال وترسيخ الديمقراطية، باعتبارها من ابرز الأسباب التي أدت الى تفجير الثورة التونسية. إذ لم يعمل الاتحاد الأوروبي في إطار دعمه ومواكبته للتجربة الانتقالية، على وقف تدهور الاقتصاد التونسي وتقليص الفوارق الاجتماعية، فعلى الرغم من استفادة تونس أكثر من أي بلد متوسطي في الجوار الجنوبي من برنامج الاتحاد الأوروبي " لدعم الشراكة والإصلاح، والنمو الشامل" فإن هذا الدعم لم يسع في نهاية المطاف الى إحداث تأثير في الأولويات الاقتصادية لهذا البلد47.

علاقة البعد الاقتصادي والبعد الدولي بتحليل نتائج مسار الانتقال التونسي، امر يطرح نفسه بحدة، اذ يعد الاستقلال المالي ومدى الاكتفاء الاقتصادي لدولة ما بعد الثورة وحجم البورجوازية والوطنية وعلاقاتها الدولية، عوامل حاسمة في نجاح او فشل عملية الانتقال نحو الديمقراطية. فمحدودية الموارد الوطنية تجعل نظام ما بعد الثورة أكثر تأثرا بالضغوط الاقتصادية الدولية ومناورات الطبقة البورجوازية48.

فبالرغم من نجاح تونس في تحقيق الانتقال الديمقراطي السياسي، الا انها لم تستطع تحقيق ذلك على المستوى الاقتصادي، فالمواطن التونسي أصبح يشعر في ظل الفترة الانتقالية، أن لا شيء تغير مع توالي الحكومات بفعل تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، مما أصبح يطرح أكثر من علامة استفهام حول يقينية الانتقال الديمقراطي في ظل استمرار نفس الظروف التي افرزت ثورة الياسمين، بفعل حدة الصراع الدائر حول السلطة السياسية والمطالب المتصاعدة من خارج النظام 49. ونخص بالذكر تعدد وتعارض الأجندات الخارجية في الشأن الداخلي التونسي، سواء من طرف بعض الدول العربية أو القوى الغربية، التي باتت تشكل مجتمعة حجرة عثرة أمام تقدم عملية الدمقرطة بتونس.

المطلب الثاني: الحالة المصرية

تربط مصر والاتحاد الأوروبي اتفاقية الشراكة التي تعتبر الأساس القانوني لعلاقات التعاون بين الطرفين، في إطار الشراكة المتوسطية وقد تم توقيع هذه الاتفاقية سنة 2001 لتدخل حيز التطبيق سنة 2007. وستتطور هذه العلاقة في ظل السياسة الأوروبية للجوار، حيث ستوافق مصر على خطة عمل في إطار هذه السياسة الهادفة إلى تحقيق تعاون اشمل في مجالات الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي والأمني. ومن بين الأهداف التي تضمنتها هاته الخطة العمل على تقوية قدرات المؤسسات المكلفة بالسهر على تعزيز الممارسة الديمقراطية ودولة القانون وفعالية واستقلالية الإدارة والقضاء، ودعم حقوق الإنسان50.

غير أن سياسة الجوار الأوروبية شأنها شأن الشراكة في إطار إعلان برشلونة، لم تكن سياسة جديدة لتأكيد القوة المعيارية للاتحاد الأوروبي من خلال مساعدة دول الجوار لكي تصبح ديمقراطية، بقدر ما كانت وسيلة أخرى لحماية المصالح الأوروبية أمام التحديات الأمنية الجديدة التي أملتها عملية توسيع الاتحاد الاوروبي. فلم يكن هناك بد من التعاون مع الأنظمة القائمة من أجل تعزيز الاستقرار51. فاعتبار مصر شريكا استراتيجيا، دفع الاتحاد الأوروبي إلى غض الطرف عن العديد من التجاوزات في مجال الممارسة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، كان آخر فصولها مع انتخابات 2010 المزورة52.

ونظرا للأهمية الإستراتيجية والوزن السياسي الذي تمثله مصر في المنطقة العربية، اتسم رد الفعل الأوروبي في بداية ثورة 25 يناير، ايضا بالحذر والتدرج، حيث طالب الاتحاد الأوروبي الرئيس مبارك بإجراء إصلاحات سياسية جدية تستجيب لمطالب الشارع المصري، لكن ما إن أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية مطالبة مبارك بالرحيل بعد رجوح كفة القوى الثورية، حتى أعلن الاتحاد الأوروبي هو الآخر مساندته الكاملة لمطالبها بإسقاط نظام مبارك53 ، الأمر الذي يعني ميل الاتحاد الأوروبي إلى تفضيل التغيير من داخل الاستمرارية، إلا أن الوقائع على الأرض اضطرته إلى تغيير سياساته كما سبق وأن رأينا، حيث شكل إعلان " شراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك مع جنوب المتوسط" إقرارًا أوروبيا بفشل السياسات السابقة للاتحاد القائمة على الدفع في اتجاه تبني دول الجوار الجنوبي ، ومن بينها مصر لإجراء إصلاحات اقتصادية ليبرالية باعتبارها المدخل نحو الديمقراطية، وذلك بإعلانه عن ضرورة تعميق الديمقراطية المستدامة ودعم المجتمع المدني في هذا البلد الذي يعيش في مرحلة انتقالية، فهذا التجديد في السياسة الأوروبية هو اعتراف بفشل النهج السابق القائم على اللبرلة الاقتصادية.

إلا أن القوى السياسية التي حملت راية الانتقال الديمقراطي في مصر، لم تستطع إنجاح عملية الانتقال، حيث أدى تنامي الشعور بانعدام الثقة بين تلك القوى وعجزها عن الوصول إلى حالة من التوافق إلى صياغة دستور 2012 في ظل بيئة سياسية اتسمت بالصراع والعنف. فالقوى السياسية التي حملت راية التغيير بعد ثورة يناير لم تتمكن من الإجابة عن سؤال: ما هو الهدف من صياغة دستور جديد يأتي بديلاً لدستور 1971؟، الأمر الذي ترتب عليه زيادة حدة الانقسام والصراع بين تلك القوى، وقد برز هذا الأمر بوضوح في دستور 2012، حيث لم يقدم الدستور نظرة متكاملة عن نظام الحكم إنما قدم أفكاراً مختلفة من منابع فكرية متنوعة54.

قد آلت التجربة المصرية الى تغيير نظام الحكم دون تغيير فلسفة النظام وبنيته نتيجة حالة الارتباك الشديدة التي شهدتها المراحل الانتقالية عقب ثورة 25 يناير وما تلا ذلك من تدخل الجيش في الحياة السياسية المصرية55، حيث شكلت إطاحة العسكر بالرئيس محمد مرسي المنتخب بتاريخ 30 يونيو 2013، علامة واضحة على فشل مصر خلال سنتين في تحقيق الانتقال إلى الديمقراطية في أعقاب هبة الشعب المصري ضد النظام الاستبدادي بتاريخ 25 يناير 2011. فقد كانت هناك مشاكل عميقة لم لا يمكن التغلب عليها باستدعاء الناخبين بشكل متكرر إلى صناديق الاقتراع، مع العلم أن الانتخابات لم تكن هي السبب في المشاكل السياسية بالبلاد بقدر ما زادت من شرخ الانقسام داخل المشهد السياسي المصري56. مما أدخل البلاد في

مراحل انتقالية صعبة ومعقدة أنهكت الدولة والمجتمع على حد السواء حيث غلب على هذه الفترة طابع سوء الإدارة، والاستقطاب الديني والانقسام السياسي وتراجع هيبة الدولة وسيادة القانون57. وبالموازاة مع ذلك زاد تفاقم المعضلات الاجتماعية والاقتصادية من تعثر فشل عملية الانتقال الديمقراطي بمصر. في غياب دعم أوروبي حقيقي سواء من الناحية السياسية او الاقتصادية.

إن الانحراف الذي عرفه مسار العملية الانتقالية يوم 30 يونيو 2013، والمتمثل في عزل للرئيس مرسي المنتخب على أيدي الجيش، لأسباب داخلية وخارجية لعل أبرزها غياب توافق عام بين النخب والقوى السياسية على قواعد واضحة لعملية الانتقال58، لم يدفع الاتحاد الأوروبي إلى إفراز موقف واضح حول ما جرى من التفاف على مخرجات العملية الانتخابية. بل يمكن القول أنه تماهى مع ما عرفه مسار الانتقال من تراجع، وهو ما يمكننا فهمه من خلال بيانه الصادر بتاريخ 3 يوليوز 2013، الذي أكد من خلاله على الدعوة إلى العودة بشكل سريع إلى العملية الديمقراطية بما تتضمنه من إجراء لانتخابات برلمانية ورئاسية حرة ونزيهة، حيث دعا الإدارة الجديدة إلى إشراك كل الأطراف في العملية السياسية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون59، هذا التساهل الأوروبي تجاه ما كان يحدث على أرض الواقع من إجراءات تهدف إلى عرقلة المسار الديمقراطي جسده أيضا الموقف الأوروبي من فض ميدان رابعة والنهضة الذي لم يتجاوز التنديد بما وقع أو التلويح بفرض عقوبات على مصر60 .

أما فيما يتعلق بالدعم المالي الذي خصصه الاتحاد الأوروبي لدعم مصر خلال الفترة الممتدة بين 2011 و2013، فقد وصل الى 449.3 مليون أورو في إطار الالية الأوروبية للجوار، وقد كان هذا الدعم مشروطا بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية، مع العلم أنه لم يخصص سوى 11 بالمائة للديمقراطية وحقوق الانسان، ورغم ذلك لم يتم صرفها بسبب عدم إجراء أية اصلاحات61.

وقد ساهمت بعض دول الخليج التي ترى ان التحولات الديمقراطية في أي بلد عربي تحدي لشرعياتها62، في العمل على الحد من تأثير السياسات الأوروبية بمصر عقب الثورة، عبر تقديمها لدعم مالي كبير وغير مشروط، وصل سنة 2013 إلى 20 مليار دولار63، الشيء الذي انعكس بالسلب على جاذبية عروض الاتحاد الأوروبي، بالإضافة الى عدم ممارسة هذا الأخير لضغوط حقيقة في اتجاه إعمال الديمقراطية وحقوق الانسان.

وفي الجانب المتعلق بالمجتمع المدني في مصر، عرفت سنة 2011، حصول المنظمات الأهلية المصرية على 600.000 ألف أورو في إطار برنامج تمكين المجتمع المدني، غير أن هذا المبلغ لم يحدث أي تأثير يذكر لكونه ركز بشكل خاص على قضايا غير ذات صلة مباشرة بالعملية الديمقراطية كالمناخ والزراعة الريفية، و الحكامة في مجال التشغيل وتشجيع توظيف الشباب، وقد لعبت السلطات المصرية دورا مؤثرا في ضعف استفادة المجتمع المدني المصري من التمويل الأوروبي، بفعل الرقابة الشديدة التي تمارسها على هذا النوع من الدعم64، فقد استمر العمل بنفس القواعد والقوانين المقيدة لعمل منظمات المجتمع المدني المصرية في عهد مبارك65، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى تقليص حجم الدعم الأوروبي المقدم. أما بخصوص القانون الجديد لمنظمات المجتمع المدني، فقد أبدى الاتحاد الأوروبي تخوفه من خلال بيان صادر بتاريخ 2017/05/31، حين أشار الى أن هذا القانون سيفرض أعباء إضافيّة على أنشطة المنظّمات غير الحكوميّة وسيحدّ من فضاء الحوار والنّقاش في البلاد كما سيعرقل مساهمة المجتمع المدني في التّنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما قد يؤثّر على التّعاون الأوروبي المصري66.

فعلى الرغم من إعلان قادة الاتحاد الأوروبي عن الرغبة والطموح في تغيير سياسته بشكل جذري فيما يتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان في المنطقة عموما ومصر بشكل خاص بعد الربيع العربي، إلا أن واقع الحال يقول العكس، ففي مقابل بعض التغييرات الطفيفة والزيادات المحتشمة في المبالغ الملتزم بها، عاد الاتحاد الأوروبي إلى التعاون والشراكة من جديد مع الجيش بقيادة السيسي الذي التف حول مخرجات العملية الديمقراطية، وعاد معها من جديد إلى إعطاء الأولوية للبرلة الاقتصادية على حساب الديمقراطية وحقوق الإنسان67، رغم الانتقادات التي وجهها لأوضاع حقوق الإنسان خلال شهر سبتمبر 2014 بمناسبة انعقاد الدورة 27 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف تحت البند الرابع 68، وتلك التي أثارها سنة 2017 بشأن تقريره حول أوضاع حقوق الإنسان والديمقراطية بالعالم، والذي أشار خلالها إلى مجموعة من الإنتهاكات التي تمس حقوق الإنسان والسير الديمقراطي للمؤسسات حسب ما جاء في الدستور المصري69.

ويمكن القول ان الثورة المصرية نجحت في توسيع مجال المشاركة السياسية للمصريين الى جانب مساهمتها في التعدد الاقتصادي والفكري، إلا أنها أفرزت الى جانب ذلك مطالب سياسية واجتماعية واقتصادية، لم يكن في مقدور الدولة الاستجابة لها.

خاتمة:

حاولت هذه الورقة الإجابة عن السؤال التالي: هل استطاع الاتحاد الأوروبي الانسجام مع المبادئ والقيم التي يتبناها، وتجاوز مقاربته الضيقة لدعم الديمقراطية بالمنطقة العربية القائمة على حماية المصالح والاستقرار خصوصا أن الشعوب العربية أثبتت فشل فرضية الاستعصاء الديمقراطي، وذلك بتسليط الضوء على الموقف الأوروبي إزاء مجريات "الربيع العربي" وكيفية تعاطيه مع مخرجات ثوراته خصوصا في تونس ومصر.

إذ يمكن القول، أن مبدأي التمايز والمزيد من أجل المزيد أبانا عن محدوديتهما، بسبب غياب آليات حقيقية لتقييم الإصلاحات المتبناة من طرف الدول الشريكة، هذا إلى جانب استمرار تبني الاتحاد الأوروبي لمنطق المشروطية الايجابية التي تتوخى قدر الإمكان الابتعاد عن ممارسة الضغوط أو الإكراه تجاه الدول العربية، وهو ما يجعل مسألة الإصلاح السياسي وما تتضمنه من إجراءات تبقى خاضعة بالأساس للديناميات الداخلية للدول العربية، أمام غياب وجود رؤيا واضحة لشراكة سياسية واقتصادية قوية، حيث يرخي الانقسام في وجهات النظر بين دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بظلاله على تشكل هذه الرؤيا ليس فقط بسب نزاع الشرق الأوسط ولكن بسبب الاختلاف في تحديد أولويات السياسة الخارجية للاتحاد. زد على ذلك، التردد الواضح للاتحاد الاوروبي في توظيف ثقله الاقتصادي من أجل الضغط في اتجاه تحقيق الأهداف والقيم السياسة المشتركة المروج لها، وذلك عبر اعتماد مشروطية سياسية واضحة المعالم تقوم على التحفيز وتقديم دعم حقيقي لمواكبة تطلعات شعوب المنطقة، كما هو معمول به إزاء الدول المرشحة أو المحتملة الانضمام للمجموعة الاوروبية. ولعل غياب ذلك يساهم بشكل كبير في خفوت جاذبية الاتحاد الأوروبي وضعف جاذبية عروضه المقدمة كإجابة منه على مطالب شعوب المنطقة، ومن بين الأسباب التي جعلت نفوذه يختلف من دولة إلى أخرى هو ظهور قوى إقليمية منافسة لا تعتبر الدمقرطة من أولوياتها كالسعودية والامارات، حيث سعت جاهدة إلى عرقلة أية جهود للانتقال نحو الديمقراطية بدول "الربيع العربي". ولعل هذه العوامل مجتمعة تفسر لنا فشل الإتحاد الأوروبي في التعاطي الإيجابي مع مسارات الانتقال نحو الديمقراطية التي أعقبت الربيع العربي، حيث شكلت تونس استثناءا، استطاع من خلاله الاتحاد الأوروبي التأثير بشكل نسبي في مسار عملية الدمقرطة، والتي لازالت تشهدها،

على العكس من الحالة المصرية التي انقلبت على عقبيها لتعيد إنتاج التسلط والاستبداد من جديد وبمباركة أوروبية، ويمكننا القول بأن الوضع الاقتصادي يظل هو المعيق الرئيس لتجارب الانتقال بالمنطقة، بالنظر إلى حجم المشاكل والانتظارات المعقودة على عملية الانتقال. وهو ما يتطلب من الأوروبيين تعزيز استراتيجيتهم لدعم الديمقراطية وحقوق الانسان بالمنطقة، بمقاربة اقتصادية جديدة تأخذ بعين الاعتبار أن مسألة التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتنمية البشرية في عموميتها جزء لا يتجزأ من أي مشروع ديمقراطي حقيقي.

هوامش

[1] Richard youngs, The European Union and the Promotion of Democracy, Oxford University Press, , p352002

[2] انظر : حجم التجارة العربية والاستثمار مع أوروبا، اتحاد المصارف العربية – إدارة الدارسات والبحوث، شوهد في 2019/06/16 في:
http://www.uabonline.org/ar/research/economic/158115801605157516041578158015751585157715751604 15/35038/1

[3] Ode Jacquemin, La conditionnalité démocratique de l'union européenne, une voie pour l'universalisation des droits de l'Homme § mise en œuvre critiques et bilan, CRIDHO working Paper 2006/03, université catholique de Louvain, op.cit. p20 :
https://sites.uclouvain.be/cridho/documents/Working.Papers/CRIDHO.WP.2006.031.pdf

[4] سهام حروري، توسع الاتحاد الأوروبي: اشكالياته وانعكاساته على سياسته تجاه دول جنوب المتوسط، أطروحة لنيل الدكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر –باتنة، الموسم الجامعي 2011-2012، ص 107

[5] مغيل انخيل موراتينوس، البحر الابيض المتوسط: الماضي والحاضر والمستقبل، الكتاب السنوي IEMed المتوسطي 2012، المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط IEMed(عمان- الأردن: دار فضاءات للنشر والتوزيع ،2013) ص36.

6 Richard Youngs, The European union and Democracy in the Arab-Muslim World, working paper No.2, center for European policy studies, November 2002, p.5

7 يمكن الرجوع إلى مؤلف صاموئيل هنتنغتون " صدام الحضارات: اعادة صنع النظام العالمي"، ترجمة طلعت الشايب، الطبعة الثانية (دار النشر سطور، 1999)

8 اندريو باسولس، أوروبا والثورات / التطورات العربية، الماضي والحاضر والمستقبل، الكتاب السنوي IEMed المتوسطي 2012، المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط IEMed(عمان- الأردن: دار فضاءات للنشر والتوزيع ،2012) ، ص 71

9 كريستينا كوتش، المصالح الأوروبية والإصلاح السياسي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في: آفاق الإصلاح السياسي العربي، سلسلة قضايا الإصلاح 26، تقديم: سالي سامي، اندرو البرتسون، رجب سعد طه، عبد العزيز النويضي...وآخرون، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2010، ص106

10 المرجع نفسه، ص 109

[11] محمد نشطاوي، شرط حقوق الإنسان في الاتفاقيات الاقتصادية الاورو-افريقية، معاهدة لومي نموذجا، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة القاضي عياض بمراكش، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، السنة الجامعية 2000/1999، ص384

[12] Abdellah Saaf, transition démocratique et politique méditerranéenne de l'union européenne, voir le site électronique: http://www.abdallah-saaf.net/web/index.php/activites/48-transition-democratique-et-politique-mediterraneenne-de-l-union-europeenne, consulté le 03/11/2015

13 فرانشسكو كافاتورتا، الربيع العربي: يقظة المجتمع المدني، في الكتاب السنوي المتوسطي 2010، مرجع سابق، ص.77

14 Özgür Ünal Eriş, European Neighbourhood Policy as a tool for stabilizing Europe's Neighbourhood, Southeast European and Black Sea Studies Vol. 12, No. 2, June 2012, p. 243–260

15 Felip Gomez Isa, Eu promotion of deep democracy in Egypt after the Arab spring: A missed opportunity? p.4: www.reei.org/index.php/.../03_Estudio_GOMEZISA_Felipe.pdf accessed on 28/07/2018,

16 Richard Youngs, op.cit, p.5

17 Federica Bicchi, the politics of foreign aid and the European neighborhood policy post-Arab spring: " More for More" or less for the same? In: Mediterranean Politics, volume 19, Number3, November 2014, Rutledge Taylor and Francis group, p 318-331

18 خليدة كعسيس-خلاصي، "الربيع العربي" بين الثورة والفوضى، مجلة المستقبل العربي، العدد،421، مارس 2014، ص.222

19 جهاز العمل الخارجي الأوروبي(The External European action service (EEAS: يساعد الممثل الاعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، ويعمل بالتعاون مع الإدارات الدبلوماسية للدول الأعضاء. ويضم مسؤولين من الأمانة العامة للمجلس والمفوضية بالإضافة إلى موظفين معارين من الإدارات الدبلوماسية للدول الأعضاء. ويساعد جهاز العمل الخارجي الأوروبي على ضمان اتساق وتنسيق الأنشطة الخارجية للاتحاد الأوروبي وكذلك في إعداد مقترحات السياسة العامة وتنفيذها بعد إقرارها من قبل المجلس. ويعاون الجهاز رئيس المجلس الأوروبي والمفوضية في علاقاتهما الخارجية. وتحولت البعثات في جميع أنحاء العالم إلى بعثات الاتحاد تحت رئاسة الممثل الأعلى وجزءا من هيكلية جهاز العمل الخارجي الأوروبي، متوفر على الموقع الالكتروني الاتي: شوهد في 2018/07/20، في: https://europa.eu/european-union/about-eu/institutions-bodies/eeas_en

20 كلارا مارينا اودونيل، سياسة الأمن الأوروبي والمنطقة الأورومتوسطية 2010-2011، الكتاب المتوسطي IMmed للبحر الأبيض المتوسط، المتوسطي2011، المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط IEMed(عمان- الأردن: دار فضاءات للنشر والتوزيع 2012)ص.167

21 اروان لانون، البناء الجديد لمعاهدة لشبونة وتأثيراته على العلاقات الاورومتوسطية، الكتاب المتوسط، المرجع نفسه، ص. 38

22 Joint Communication to the European council, the European parliament, the council, the European economic and social committee and the committee of the regions, a partnership for democracy and shared prosperity with the southern Mediterranean, European commission, Brussels,08-3-2011, p.3

23 Rosa Belfour, EU conditionality after the Arab spring, Papers IEMed, published by the European institute of the Mediterranean, June 2012, p.21

24 انظر الرابط الالكتروني للموقع الإعلامي لسياسة الجوار الأوروبية، شوهد في 2018/05/02 في:
http://www.euneighbours.eu

25 Federica Bicchi, op.cit., p 318-331

26 للمزيد من التفاصيل انظر: European Endowment for Democracy: https://www.democracyendowment.eu/ accessed on 01/10/2015

27 Rosa Belfour, Francesca Fabbri and Richard Younges, report on democracy assistance from the European union to the Middle east and North Africa, EUSPRING report, European policy center, p.7, available at: http://www.epc.eu/pub_details.php?cat_id=1&pub_id=6547 accessed on 01/10/2015 0

28 Rosa Belfour, Francesca Fabbri and Richard Younges, Op.cit. p.4

29 Ibid.p.6 et 11

30 احمد سعيد نوفل.. وآخرون، التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، الطبعة الأولى (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فبراير2014) ص 188

31 Alfred Stepan, Tunisia's Transition and the Twin Tolerations, in: Journal of Democracy, Volume 23, Number 2, April 2012, pp. 89-103

32 Voir : Rapport d'information sur la révision de la politique européenne de voisinage, De Marie-Louise Fort, Joaquim Pueyo, commission des affaires européennes, assemblé nationale N° 2771, p.61

33 موريال اسبرغ، الاتحاد الأوروبي والربيع العربي: البيان مقابل السياسة، مجلة سياسات عربية، الصادرة عن المركز العربي ودراسات السياسات، العدد 26، (ماي 2017)، ص47-54

34 وحيد عبد المجيد، قراءة فيما آل إليه الربيع العربي.. وفي مالآته التالية، ضمن: التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية " العرب بين ماسي الحاضر واحلام التغيير: أربع سنوات من الربيع العربي"، ط.1(بيروت، مؤسسة الفكر العربي، 2014) ص.365.

35 حسن كريم، الربيع العربي وعملية الانتقال إلى الديمقراطية، في: الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد، دراسة حالات، ط.1 (العربية لدراسة الديمقراطية، شرق الكتاب، تموز 2013) ص 14

36 سهيل الحبيب، المفاهيم الايديولوجية في مجرى حراك الثورات العربية: مقدمات في استئناف المشروع النقدي للإيديولوجيا العربية المعاصرة، ط.1(بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، يناير 2014) صى36

37 Alfred, op.cit

38انظر الرابط الكتروني الاتي: http://europa.eu/rapid/press-release_SPEECH-11-101_en.htm

39 موريال، ص 48

40 انظر الرابط الاتي: http://europa.eu/rapid/press-release_IP-18-3524_en.htm

41 انظر تقرير اللجنة الأوروبية حول حالة العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتونس إطار سياسية الجوار الأوروبية المراجعة مارس 2017- مارس 2018، متوفر على الرابط الاتي: https://eeas.europa.eu/sites/eeas/files/st08737.fr18.pdf

42 موريال، المرجع نفسه، ص 48

43 Alfred Stepan, op.cit

44 Laura-Theresa Krüger, Edmund Ratka, "A new response to a changing neighbourhood"? THE PERCEPTION OF EUROPEAN POLICIES IN TUNISIA AFTER THE ARAB SPRING, Centre international de formation européenne, « L'Europe en Formation »2014/1 n° 371, p 9 - 25

[45] لطفي الحيدوري، التمويل الأجنبي للجمعيات، أيّ نصيب للأحزاب؟، مركز الدراسات الاستراتيجية والديبلوماسية، تونس: شوهد في 2018/006/01، في

http://www.csds-center.com/old/archives/10889

46 مهى يحيى، امال معلقة في تونس، مركز كارنغي: شوهد في 2018/06/01 في:

http://carnegie-mec.org/2016/03/31/ar-pub-63176

47موريال، المرجع نفسه، ص 49

48محمد رضا الطيار، أثر قيام الثورات العربية على تغيير الأنظمة السياسية في العالم العربي، دراسة مقارنة: تونس ومصر، المكتب العربي للمعارف، 2016، ص 88

49رضا الطيار، المرجع نفسه ص 92

50 Voir le plan d'action UE-Egypt, https://library.euneighbours.eu/sites/default/files/egypt_enp_ap_final_fr.pdf

51 Özgür Ünal Eriş, European Neighbourhood Policy as a tool for stabilizing Europe's Neighbourhood,

52يمكن الرجوع في هذا السياق الى تقارير عدد من المنظمات الحقوقية المصرية (كتقرير الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية الخاص بانتخابات مجلس الشورى) في ظل رفض مصري رسمي لوجود الملاحظين الدوليين الى حدود اجراء انتخابات مجلس الشعب سنة2010.2010

53 رانيا علاء الدين فتحي السباعي، القوة المعيارية ومحددات الدور الاوروبي في أزمات التحول السياسي بمصر 2011-2014، مجلة آفاق سياسية- المركز العربي للبحوث والدراسات، مصر، العدد 10، أكتوبر 2014، ص 6-28

54شريف اللبان وسامح الشريف، إعادة قراءة الثورة: الطريق من 25 يناير الى 30 يونيو، 2017/07/06، شوهد في 2018/05/15، في:

http://www.acrseg.org/40534

55 رضا الطيار، مرجع سابق، ص 341

[56] J. Brown, op.cit, p.45-58

57حسنين توفيق إبراهيم، معوقات التحول الديمقراطي في دول "الربيع العربي"، مجلة الديمقراطية، شوهد في 2018/06/16، في:

http://urlz.fr/7gLf

58 Nathan J. Brown, Tracking the "Arab Spring": Egypt's Failed transition, journal of democracy, volume 24, number, October 2013, p.45-58

[59] Statement by EU high representative Catherine Ashton on the development in Egypt. 03 July 2013, Brussels: www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_Data/docs/.../137704.pdf

60رانيا، المرجع نفسه

[61] Assem Dandashly, EU democracy promotion and the dominance of the security–stability nexus, Mediterranean Politics,2018 vol. 23, No.1, p. 62-82

62 احمد سعيد وآخرون، ص.233

[63] موريال، مرجع سابق، 50

[64] Felipe Gómez Isa, EU PROMOTION OF DEEP DEMOCRACY IN EGYPT AFTER THE ARAB SPRING: A MISSED OPPORTUNITY? in: http://www.reei.org/

[65] Patricia Bauer, European–Mediterranean Security and the Arab Spring: Changes and Challenges, Journal Democracy and Security, volume 9, Issue 1-2, (2013), 1-18

66 بيان صادر عن النّاطق الرّسمي للاتّحاد الأوروبي شوهد في 31 ماي2018، في:

https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/27183/statement-new-ngo-law-egypt_en

[67] يمكن الاطلاع على الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين في مجال التنمية الاقتصادية المستدامة، شوهد في 2018/05/15، في:

europa.eu/rapid/press-release_IP-16-4481_fr.pdf

كما يمكن الاطلاع أيضا على التقرير المتعلق بالأولويات المشتركة بين الطرفين، شوهد في 2018/05/15، في:

europa.eu/rapid/press-release_IP-17-1981_fr.pdf

[68] إبراهيم منشاوي، مواقف متناقضة: علاقة الاتحاد الأوروبي بمصر بعد 30 يونيو، شوهد في 31 ماي2018، في: http://www.acrseg.org/14325

69تقرير الاتحاد الأوروبي السنوي بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم 2017: مستجدات مصر، 2018/05/31، شوهد في 2018/06/10، في: http://urlz.fr/7gKi

الإتجاهات السياسية للشباب في ليبيا
(دراسة على عينة من الشباب الجامعي)[1]

د . الفيتوري صالح السطي
بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة بني وليد – ليبيا

د . محمد هدية درياق
بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة بني وليد – ليبيا

ملخص:

تهدف الدراسة إلي تقصي مستوى الاتجاهات السياسية للشباب الليبي من مناطق مختلفة في حالة عدم استقرار سياسي، وتستمد هذه الدراسة بياناتها من استبانة عددها (N = 400) استمارة، وزعت على عينة من الشباب للعام 2017/2016، تضم (29)مدينة بمختلف مكونات ليبيا، حددّت بخمس مناطق بالطريقة العشوائية، واعتمد البحث البرنامج الإحصائي (SPSS) لقياسها.

من نتائج الدراسة وجود بعض الاتجاهات السياسية المرتفعة منها الاتجاهات نحو الديمقراطية والسلطة، والمواطنة والانتماء، والاتجاه نحو التعصب والفاعلية السياسية، بينما كان هناك اتجاهات متوسطة مثل اتجاهات الاقتدار السياسي، والاتجاه نحو القانون، وتقبل أصحاب الأفكار المعارضة، وأخرى ضعيفة مثل الاتجاه نحو مؤسسات الدولة، والاتجاهات نحو المشاركة السياسية، كما تبين أن الإناث أكثر قبولًا للاتجاهات من الذكور، مع وجود علاقة عكسية بين قبول الاتجاهات وأصحاب الدخول الضعيفة والمرتفعة، وسكان مراكز المدن والمدن اتجاهاتهم أكثر إيجابية من غيرهم .

الكلمات الدالة:

الاتجاهات السياسية، الشباب الليبي، الاقتدار السياسي، المواطنة، المشاركة السياسية .

Summary:

The current study aims to examine the level of political trends of Libyan youth in different regions during the period of political instability. This study is based on 400 questionnaires, which distributed to a sample of young people for the year 2016/2017. The study comprised 29 cities in different parts of Libya, which identified in five areas randomly. The study has adopted program of Statistical Package for the Social Science (SPSS) to analyze statistical data. The study has reached several points of results, the most important of which are: Firstly, there are some high political trends, including trends toward democracy, power, citizenship, belonging, fanaticism and political effectiveness. Secondly, there are middle trends such as trends towards political capability, law, and the acceptance of the ideas of opposition. Thirdly, there are also weak trends towards the state's institutions and political participation. Fourthly, Females are more accepting for trends than males. Fifthly, there is an inverse relationship between acceptance of trends and weak and high-income people. Sixthly, the trends of cities' residents are more positive than others.

Key words:

Political trends, Libyan youth, Political capability, Citizenship, Political participation.

مقدمة

تعتبر الاتجاهات السياسية للشباب موضوعا ذا أهمية كونه ينقل الحقائق حسب وجهة نظر أصحابها، حيث تعتبر أحد أهم مخرجات التنشئة الاجتماعية في جانبها السياسي[2]، كما أنها المحرك والضابط الرئيسي للسلوك الفردي في المجتمع[3]، وتراكم المعارف السياسية والظروف المحيطة بالأفراد حول قضايا معينة في معظم الأحيان تتبلور وتكون حالة من التأهب تجاه الأحداث[4].

يعتبر (Gordon Allport)من أوائل المهتمين بمفهوم الاتجاهات، حيث عرفها بأنها احدى حالات التأهب والاستعداد العقلي والعصبي التي تنظمها الخبرة[5]، ولها فعل توجيه على استجابات الأفراد للجوانب والمواقف المختلفة، سواء إيجابا أو سلبا نحو وضع ما في البيئة التي تحدد قيما إيجابية أو سلبية لهذا التصرف، وهو استعداد نفسي يتكون بناء على ما يمر به الشخص[6]من مواقف إزاء شيء أو حدث أو قضية معينة تتخذ الاتجاهات إما بالقبول أو الرفض نتيجة مروره بخبرة معينة تتعلق بذلك الشيء أو الحدث أو القضية, ويتميز أيضا بأنه مكتسب وثابت نسبيًا[7], وهي محددات ضابطة لسلوك الفرد، وأسلوب متسق في التفكير والسلوك وردت الفعل تجاه الأفراد والقضايا الاجتماعية والسياسية، ويعتبره بعض العلماء من أهم المكونات الرئيسة لشخصية الفرد، فهو يساهم في تكوين الجزء الواقعي للسلوك[8].

وصف (Gabril A, Almond) الاتجاهات السياسية بأنها نظرة الفرد للنظام السياسي بأجزائه المختلفة، وتقييم دوره في النظام كفاعل سياسي[9]، وحدد لها مجموعة من الأبعاد منها نظرة المواطن إلى النظام السياسي بشكل عام[10]، والشعور القومي، ورؤيته لطبيعة الدولة التي ينتمي إليها، وتقيمه لوظائف المدخلات من خلال تحديد مدى إحساسه بفاعليته وتأثيره على القرارات الحكومية على المستوين المحلي والقومي، ومدي استجابته لمخرجات النظام السياسي من خلال معرفة آرائه حول القرارات والسياسات الحكومة، مع رؤية المواطن لمدى قدرته على التأثير في صنع وصانع قرارات الحكومة، ويرى ألموند أن الميول السياسي كالثقة في المؤسسات وشاغلي المناصب، هو أمر قابل للتغيير لحد بعيد، بفعل الاختلافات في معدلات الأداء السياسي[11].

وتتأثر الاتجاهات بثقة المواطنين في المؤسسات السياسية القائمة وحسب أدائها وفعاليتها، وإدراكه للآثار الإيجابية والسلبية التي تتركها العملية السياسية, أي تقدير الفرد للنظام السياسي وما يقدمه النظام، مع إحساس ما تقوم به الحكومة يؤدي إلى تحسين أحواله[12].

من هنا فإن الاتجاهات عملية ربط بين المعارف والعواطف والسلوكيات معاً في تركيب مُنظم، على الرغم من أنها ليست في اتساق تام فيما بينهما، مع التأكيد على أهمية العنصر السلوكي، لأن كل العوامل والمؤثرات السابقة تهيئ الاتجاهات وتحولها لسلوك[13].

للاتجاهات مجموعة من العوامل تسهم في عملية تغييرها منها عوامل داخلية مثل التغيير في الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، أو تغيير النظام السياسي والثورات والحروب الأهلية، والعوامل الخارجية التي تكون في أغلبها موجهة من مجتمعات ودول أخرى[14]، غير أن الافراد الأكثر انفتاحا على الخبرات أكثر تقبلا لتعديل أو تغيير اتجاهاتهم، في حين يكون تغيير الاتجاه أكثر صعوبة عندما يكون الأمر متعلقًا بالشخصية أو العقيدة[15].

ونظرا لعملية التغيير السياسي في ليبيا(2011)وما صاحبها من عدم استقرار وفراغ أمني ترك أثرًا في الاتجاهات[16]، وجب دراستها للتعرف عليها وقياسها، وخاصة مع اختلاف كبير بين الحقبتين في نوعية ونمط وايدلوجية النظام السياسي، لذلك اختلفت الدراسة عن مثيلتها بأنها تقيس الاتجاهات السياسية للشباب في حالة عدم استقرار سياسي، مع محاولة تسليط الضوء على التغيير السياسي والتي بدورها أثرت على اتجاهات السياسية للشباب، ويهدف البحث إلى قياس مستوى الاتجاهات السياسية للشباب الجامعي في مجموعة من مناطق ومدن مختلفة في ليبيا تم تحديدها بخمس مناطق (الشرق والغرب والشمال والجنوب والوسط)، في محاولة توضيح طبيعة الاتجاهات من خلال قياس الاتجاهات نحو مؤسسات الدولة، و"الاقتدار

السياسي"، والاتجاهات نحو المشاركة السياسية، والاتجاهات نحو القانون وتقبل أصحاب الأفكار المعارضة، والاتجاهات نحو الديمقراطية والحكم، والاتجاهات نحو المواطنة والانتماء، والاتجاه نحو التعصب .

وسعيا نحو إماطة اللثام عن طبيعة الاتجاهات السياسية للشباب تم **تحديد إشكالية البحث** في التساؤل التالي: ما مستوى وطبيعة الاتجاهات السياسية للشباب الجامعي في ليبيا؟، وللإجابة على **هذه الإشكالية** تم تسطير الفروض التالية: مستوى الاتجاهات السياسية مرتفع لدي الشباب الذكور عن الشابات الإناث، ويحمل الشباب اتجاهات مرتفعة من الثقة في النظام السياسي ومؤسساته وفي العملية السياسية برمتها، التعصب السياسي والمشاركة السياسية مرتفعة عند الشباب.

من أجل التحقق من هذه الفرضيات ،**تم اعتماد المنهج** التحليلي الوصفي، ومنهج المسح باستخدام استمارة استبانة تقيس وتكشف طبيعة الاتجاهات السياسية للشباب الجامعي، وهذه الدراسة بياناتها مُسْتَقَاةٌ من توزيع (N=400)، استمارة[17] بالطريقة العشوائية الطبقية على العينة للفئة العمرية المحصورة بين (19- 26سنة) للعام 2016-2017، وتشمل العينة معظم مناطق ليبيا، حيث تم توزيع (80) استمارة على خمس مناطق هي: الجنوبية والشرقية والغربية والوسطى والواحات، وتبين تمثيل نسب العينة حسب الشكل التالي:

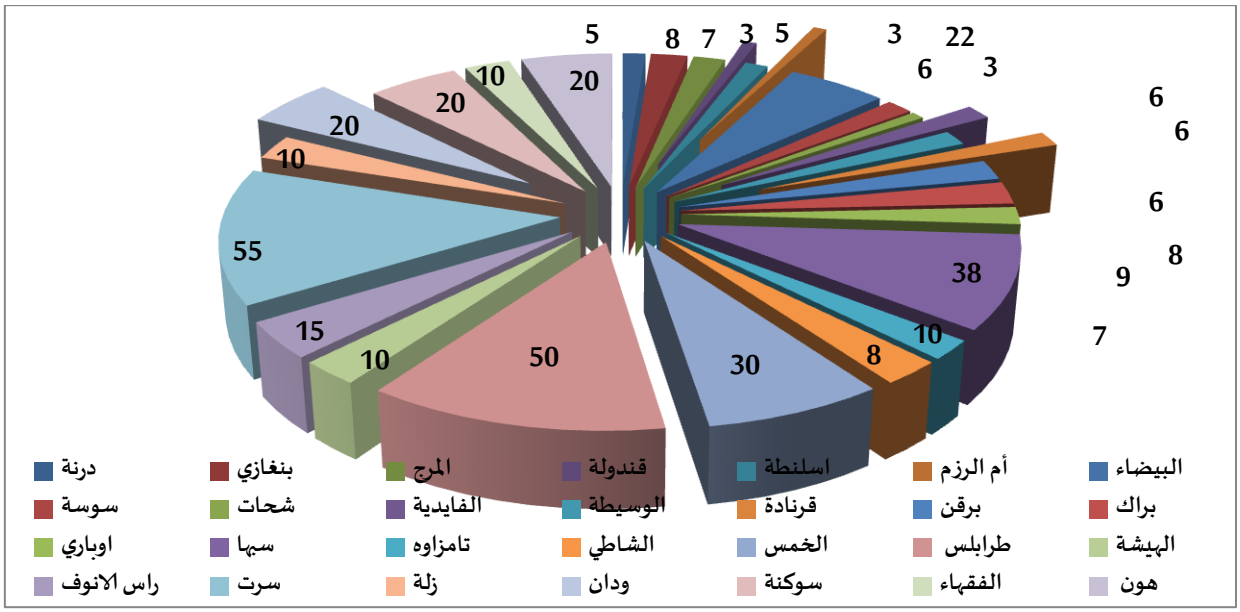

شكل رقم (1) يوضح توزيع العينة على مناطق ليبيا.

تم التحقق من ثبات وصدق الاستبانة باستخدام مقياس" الفا كرونباخ "، حيث بلغت درجة ثبات مقياس الاتجاهات السياسية بكل مؤشراته(0.737)[18]، مما يعني إمكانية الاعتماد عليها في القياس والوثوق في النتائج، كما تم تحكيم استمارة الاستبانة من قبل أساتذة مختصين[19]، وتحليل البيانات المجمعة ومعالجتها بواسطة برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

تم اعتماد ثلاثة مستويات في تقسيم الاتجاهات السياسية (مرتفع، متوسط، ضعيف)[20]، ولدراسة ذلك تم تقسيم الدراسة إلي محورين هما :

- **المحور الأول: طبيعة ونتائج قياس الاتجاهات السياسية لشباب بالجامعات الليبية**
- **المحور الثاني: التغيرات المؤثرة في الاتجاهات السياسية لشباب الجامعات الليبية**

المحور الأول: طبيعة ونتائج قياس الاتجاهات السياسية لشباب بالجامعات الليبية

يتناول هذا المحور قياس عدد من الاتجاهات السياسية في محاولة لقياس ردود فعل العينة حسب الجوانب المؤثرة التى تعرض لها، تم تحديد ثماني عشرة عبارة تغطي حسب اعتقادنا جوانب الاتجاهات المطلوبة, لقياس سبع مؤشرات، وبينت النتائج الآتي:

1- الاتجاهات نحو مؤسسات الدولة:

وشملت قياس الاتجاهات السياسية نحو (الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني- تعدد وضرورة تلك المؤسسات للمجتمع - تقيم مستوى عمل مؤسسات في ليبيا- عدل وإنصاف المؤسسات السياسية)، وبينت نتائج التحليل ما يلي :

أ-**دور الأحزاب السياسية:** أظهرت نتائج التحليل ضعف الدور الذي تقوم به الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني في ليبيا حسب العينة، حيث أفاد154 طالباً من العينة بأن ليس للأحزاب أي دور بنسبة 74%, بينما أكد بعض أفراد العينة بأنها فاعلة وتقوم بدورها بالشكل المطلوب بنسبة 8%، ويرجع ضعف النتائج إلى أن الأحزاب والعمل الحزبي جديد على المجتمع الليبي، ولد ذلك شعور بالشك وعدم الثقة، انظر جدول (1).

ب- **تنوع المؤسسات وتعددها ضرورة للمجتمع:** بينت نتائج التحليل رفض أغلبية العينة التعددية في المؤسسات السياسية، حيث أكد134طالبًا من العينة أن التنوع والتعدد لا ضرورة له في المجتمع بنسبة60%، في حين يرى 36طالبًا بنسبة 16% أن التعددية لها أهمية، في حين أكد نسبة 24% أنهم لا يهتمون لذلك، كما هو بالجدول التالي:

البيان / الاتجاهات نحو مؤسسات الدولة	نعم		محايد		لا	
	ك	%	ك	%	ك	%
أ. الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع تقوم بدورها في ليبيا	17	8	37	18	154	74
ب. مؤسسات الدولة تعمل لخدمة الشعب	46	22	51	24	113	54
ث. سياسات العامة للدولة الليبية عادلة وتنصف الفقراء	24	12	41	20	139	68

جدول رقم (1) يوضح الاتجاهات نحو مؤسسات الدولة

ت- **تقييم مستوى عمل مؤسسات الدولة:** أظهرت النتائج سلبية وجهة نظر العينة حول مؤسسات المجتمع المدني مع وجود فجوة بين المواطن ومستوى عمل تلك مؤسسات، حيث أفادت نسبة22% أنها تعمل لصالح الشعب، بينما أفادت أغلبية العينة بأنها تعمل من أجل تحقيق مصالح أخرى بنسبة 54%، وهذا ناتج عن غياب دور الجهات الرقابية واستشراء الفساد نظراً لانقسام الدولة وانشطارها بين المصلحيين والانتهازيين والطامعين, و زاد من ذلك الاعتقاد صدور تقارير هيئة الرقابة الإدارية والمالية تبين الاختلاس والفساد الإداري والمالي.

ث- **عدل وإنصاف مؤسسات الدولة:** أوضحت النتائج أن المؤسسات الحكومية ليست عادلة ولا تنصف الفقراء بنسبة 69%, في حين يري 12% بأنها عادلة وتنصف الفقراء، ويرجع ذلك لسيطرة مجموعات مسلحة على بعض المقرات العامة وفرض شروطها على الحكومة، وتحكم مجموعات وأفراد في بعض مؤسسات الدولة.

2- قياس اتجاهات الاقتدار والفاعلية السياسية نحو النظام ومؤسساته:

ويقصد به ثقة الفرد بنفسه وقدرته على التفاعل مع الأحداث السياسية التي يتعرض لها، وتقيم عمل الحكومة، وتقدير نفسة كفاعل مؤثر في الحياة السياسية واهتمام الحكومة بالملاحظات التي يبديها، وحول ذلك تم تحديد جانبين هما: (فاعلية الشباب في الحياة السياسية- حق مرقابه الحكومة)، وتبين من التحليل النتائج التالي:

أ- **فاعلية الشباب في الحياة السياسية:** أظهرت النتائج أن نسبة 43% لديهم ثقة كبيرة في أنفسهم والقدرة على إحداث تغييرات سياسية، في حين أفادت نسبة 35% بأنهم ليس لهم أي دور سياسي، ويرجع ذلك لنجاح وفاعلية الشباب في القدرة على التغيير السياسي واعتزازهم بعملية التغيير التي حققوها.

ب- حق المواطن في مرقابة الحكومة: الفرد نفسه كمتابع سياسي ويهتم بمراقبة الحكومة ويتابع أخبارها واجتماعاتها وقرارتها، يعتبر ذلك هام في خلق اتجاهات ايجابية، لقياس ذلك تم طرح سؤال على العينة، حيث بينت النتائج بأن أغلب الشباب الجامعيين لديهم الثقة في انفسهم كفاعلين سياسيين ، حيث أكدت نسبة 62% أن هذا الحق من حقوق المواطن في المجتمع، في حين أظهرت نسبة 23% بأن لديها شك في ذلك، كما هو موضح جدول (2).

البيان / الاقتدار السياسي	واثق		محايد		شاك	
	ك	%	ك	%	ك	%
أ- الشباب دورهم فعال في الحياة السياسية؟	87	43.1	43	21.4	71	35.3
ب- للمواطن حق الرقابة على عمل وتصرفات الحكومة؟	119	61.66	30	15.5	44	22.8

جدول رقم (2) يوضح الاتجاهات الطالب نحو نفسة كفاعل سياسي

3- الاتجاه نحو المشاركة السياسية:

لقياس اتجاهات الشباب الجامعيين نحو المشاركة تم تحديد ثلاثة جوانب لقياسها، هي: أ- وجوب الانتخابات . ب-المشاركة الفعلية في الانتخابات . ج- أسباب عدم المشاركة، وتبين من نتائج التحليل :

أ-وجوب الانتخابات: أظهرت النتائج بارتفاع نسبة الشباب الذين يعتقدون أنها واجب وطني، حيث بينت النتائج أن 55%من العينة تعتبر أن المشاركة السياسية في الانتخابات واجب وطني، بينما ترى نسبة 24% من العينة بأن المشاركة السياسية ليست ذات جدوي، انظر الجدول رقم (3).

البيان / المشاركة السياسية	مشارك		محايد		غير مشارك	
	ك	%	ك	%	ك	%
أ. المشاركة في الانتخابات هي واجب على كل مواطن؟	115	55	44	21	49	24
ب. هل لديك بطاقة انتخابية[21] ؟	69	31	–	–	151	69

جدول رقم (3) يوضح الاتجاهات نحو المشاركة السياسية .

أ-المشاركة الفعلية في الانتخابات[22]: ونقصد بها هل العينة شاركت فعلاً في العملية الانتخابية، وذلك بان يكون مسجل في قوائم الانتخابات ولدية بطاقة انتخابية للمشاركة بها، حول ذلك أظهرت النتائج، كما هي موضح بالجدول السابق أن نسبة 69% من العينة أي الأغلبية ليست لديها بطاقة انتخابية، يعني عدم مشاركتهم الفعلية في الانتخابات، ونسبة31% لديهم بطاقات انتخابية، وقد يرجع ذلك لأن معظم الشباب الذين شملهم المسح أعمارهم عند إجراء الانتخابات أقل من الأعمار المسموح بها للانتخاب .

ب- أسباب عدم المشاركة : في السؤال السابق كانت إجابات معظم أفراد العينة بعدم المشاركة، حيث تبين من أكثر الأسباب تقف وراء عدم المشاركة هي عدم المعرفة الكاملة بالمرشحين، حيث أوضحت نتائج الدراسة نسبة18% من أفراد العينة أنهم لا يعرفون المرشحين وانتماءاتهم السياسية والفكرية نظرا لحداثة الانتخابات في ليبيا، وقصر الفترة الزمنية للدعاية الانتخابية، والسبب الثاني عدم الثقة في العملية الانتخابية، حيث أفادت نسبة16% بأن عامل الثقة في العملية الانتخابية غير موجود ولدى بعض افراد العينة شك بأن هناك أطرافًا أخرى تتدخل في الانتخابات لصالح مرشحيها، وجاء ثالثًا عدم تأثير الناخب في مجريات الأمور للمرشحين، وهناك جهات خارجية وداخلية تتحكم في إيصال المرشحين للحكم، وتري نسبة14% بأن مشاركتهم لا تؤثر، كما هي بالشكل(2) :

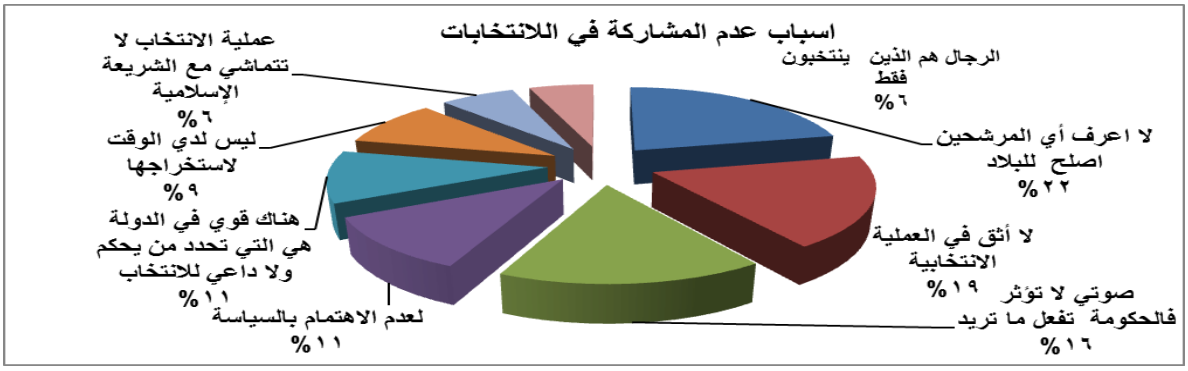

شكل (2) يوضح نسب أهم أسباب عدم المشاركة.

4- الاتجاه نحو القانون وتقبل أصحاب الأفكار المعارضة:

توافق الأفكار وتعارضها من خصائص البشرية، ويمكن تقريب المسافات بالحوار، وعادة ما يكون أفراد المجتمع ليسوا على نفس الشاكلة، والدولة ككيان سياسي تجمع بينهم مع احتفاظ بتنوع واختلاف الآراء والأفكار، ولا تعتبر الاتجاهات الناجعة إلا باتساع مساحة قبول الآخر والتوافق معه، لذلك حاول الباحثان قياس مدى تقبل الأطراف المختلفة للحوار في ما بينها، والتنازلات التي يقدمها الفرد من أجل التوافق، وهل تعتبر دليل ضعف أو قوة, حول ذلك تم تحديد ثلاثة جوانب لقياسها: أ. درجة الطاعة للقانون. ب. المجموعة التى يمكن التحاور معها. ج. نظرة الشباب لمن يقدم التنازلات، وبينت نتائج أن :

أ- درجة الطاعة للقانون: القانون روح الدولة وأساس تكوينها وتنظيم التعاملات فيها، وبينت نتائج احترام العينة للقانون، والالتزام بتطبيق ما يصدر من قوانين من الدولة ومؤسساتها بنسبة 79.4%، بينما ترى نسبة 9.3%عكس ذلك، ويرجع ذلك لحالة الفوضى وعدم استتباب الأمن في فترة توزيع الاستبانة .

ب- المجموعات التى يمكن التحاور معها: للوصول للوفاق لابد من الحوار بين كل الأطراف التي ترتضي بالحوار وترى بأنه السبيل الوحيد للتوافق وقيام الدولة، حيث أظهر التحليل أن نسبة 50%من العينة تقبلوا الحوار والجلوس مع أصحاب الأفكار المعارضة، بينما عارض ذلك نسبة 23.3%، كما هي بالجدول (4).

ت- نظرة الشباب لمن يقدم التنازلات: لا يحدث توافق بين المجموعات المتحاربة الا بتقديم تنازلات، فلا تتحقق مطالب كل طرف بشكل كامل، حول الاطراف التي تقدم تلك التنازلات من أجل التوفق ارد الباحث قياس وجهة نظر الشباب ، وماذا يعتبرها هل التنازلات دليل ضعف أو قوة، حيث بينت النتائج أن نسبة 52.5%من العينة يرون تقديم التنازلات من أجل التوافق لا يمثل دليل ضعف، وهذا يدل على وجود رغبة صادقة للصلح والتقارب مع من لا يوفقنهم الرأي، بينما تري نسبة17.5% بأن التنازلات التي تقدم ما هي إلا دليل على الضعف، كما في الجدول التالي :

البيان / الاتجاه لتقبل أصحاب الافكار المعارضة	امتثال للقانون وتقبل الافكار		محايد		لا اتقبل الافكار المعارضة ولا متثال للقانون	
	ك	%	ك	%	ك	%
ا. طاعة المواطن للقانون واجبة	170	79.4	24	11.2	20	9.3
ب. لا حوار مع المعارضة	103	50	55	26.7	48	23.3
ت. التوافق مع المعارضة دليل ضعف	105	52.5	60	30	35	17.5

جدول رقم (4) يوضح الاتجاه نحو تقبل اصحاب الافكار المعارضة .

5- الاتجاهات نحو الديمقراطية والحكم:

أردنا من ذلك محاولة قياس آراء العينة عن الحكم والديمقراطية، والطرق التي بها يتم التداول السلمي للسلطة بقياس المحاور التالية: استعمال العنف لتحقيق المطالب السياسية - الطرق تغيير الحاكم - طرق تحقيق المطالب، والنتائج بينت كما في الجدول (5) :

6- البيان / 7- الاتجاهات نحو الحكم و الديمقراطية	يمكن		محايد		غير ممكن	
	ك	%	ك	%	ك	%
أ. لتحقيق المبادئ السياسية الصحيحة يتم اتبع العنف	66	32.2	40	19.5	99	48.3
ب. الطرق الديمقراطية يمكن بها تغيير المسئول	100	50.8	50	25.4	47	23.8

جدول رقم (5) يوضح الاتجاهات نحو الحكم و الديمقراطية

أ-استعمال العنف: يلجأ أحيانا الإنسان لاتباع العديد من الطرق من أجل تحقيق مطالبه السياسية التى يرى بأنها ذات ضرورة له، هل يعتبر العنف من ضمنها؟ بينت النتائج أن48% من عينة الدراسة يرون أن العنف لا يحقق المبتغى، بينما ترى نسبة 32% أن العنف أحد أهم الوسائل التى يمكن بها تحقيق الديمقراطية، وقد يرجع تفضيل استعمال العنف لدى البعض لأن خلال توزيع الاستبانة كان هناك استعمال للقوة المسلحة على أماكن متعددة من مقرات لمؤسسات الدولة في معظم المناطق والمدن الليبية لتحقيق مصالح معينة، وقد رضخت الدولة بتحقيق تلك المطالب.

ب- طرق تغيير الحاكم: تداول السلطة بعيدًا عن العنف تعتبر من الاتجاهات الإيجابية, ففي الأنظمة الديمقراطية عندما يشعر الحاكم بعدم رغبة المحكومين فيه أو التقصير في أداء مهامه يتنحى طواعية، ويقدم استقالته، وبذلك تتحقق رغبات المحكومين طواعية دون اللجوء للعنف, هل تلك الحالة يمكن اسقاطها على المجتمع الليبي، بتحليل النتائج بينت نسبة 51% ترى إمكانية ذلك، بينما نسبة 24% من العينة من وجهة نظرهم بأن الطرق السلمية لا تسهم في تغيير المسؤولين، وقد تكون تلك الآراء متأثرة بالأحداث المصاحبة لعملية التغيير التي حدثت في ليبيا خلال 2011 .

ت- طرق تحقيق المطالب: معظم خيارات العينة اتجهت نحو الطرق غير السلمية لتحقيق رغبات، حيث ارتأت نسبة 78% أن الطرق السلمية لا تحقق مطالب المواطن، لذلك تم الاستقصاء حول وجهة نظر الطالب في الطرق البديلة التي يمكن بها تحقيق رغباته، وتم اقتراح (الاعتصام– الإضراب– النزول بالسلاح)، حيث بينت النتائج اختيار استعمال العنف لتحقيق مطالب الناس، ويرجع ذلك لتأثر بعض الشباب بعدم استجابة الحكومة للعديد من المظاهرات والاعتصامات السلمية التي حدثت لتغيير بعض الوزارات بالحكومة[23]، وكذلك المطالبة بتغيير المؤتمر الوطني[24]، في حين تم الاستجابة لبعض المطالب التي تم فيها استعمال العنف، وجاء ثانياً خيار الاعتصام لتحقيق مصالح المواطن، حيث أفاد نسبته 15% باتباع الإضراب عن العمل، بينما أكد نسبة6% أن الاعتصام لا يحقق المطالب .

6- الاتجاه نحو المواطنة والانتماء:

ويشمل تحديد موقع ليبيا" حسب دوائر الاهتمام"، وترتيب أولوية اتجاهات للأفراد وانتمائهم، واتضح من التحليل :

أ- تحديد دوائر الاهتمام لليبيا حسب رأي العينة: تم تحديد أولوية الاهتمام لليبيا " بأنها "عربية/ إسلامية/ إفريقية"، حيث بينت النتائج ارتفاع الاتجاه القومي لدي الشباب بنسبة46%، يليها التوجه الإسلامي بنسبة 34%، وجاء أخيرًا الاتجاه الإقليمي نحو أفريقيا بنسبة 20% .

ب - ترتيب اتجاهات الأفراد وانتمائهم: الغرض منه تحديد دوائر انتماء المجتمع الليبي حسب وجهة نظر العينة، حيث تبين من التحليل الاتجاه الديني "العقائدي" جاء في المرتبة الأولي بنسبة39%، والدائرة الثانية الانتماء(الوطنية) بنسبة 32 %، يليها الانتماء القومي بنسبة 17%، وأخيرا الدائرة الإقليمية بنسبة12%، وبذلك تم تحديد دوائر الاتجاهات للمجتمع الليبي(بالإسلامي ليبي عربي الأفريقي).

7- الاتجاه نحو التشدّد والتعصب:

ويقصد به رفض راء الآخرين والانفعال وإصدار أحكام مسبقة والتمسك بالرأي الأوحد، وقد يكون هذا الرأي لا يقوم على حقيقة علمية أو منطقية أو معرفة كافية، والمتعصب يتبنى فكرة واحدة يؤمن بها ويحاول فرضها على الآخرين دون إعطاء فرصة للحلول الوسطية التي تتيح الاتفاق، لقياس ذلك تم تحديد جانبين هما :

أ- اتجاه والتعصب نحو المرشحين: بينت النتائج أن أغلبية العينة اتجهت نحو خيار الكفاءة للمرشحين حسب المؤهلات بنسبة 56%، وهذا يدل على التنبيهات الهامة للاتجاهات نحو بناء الدولة والمؤسسات، بينما الخيار الثاني للولاء القبلي، وجاء الوازع الديني ثالثاً، بينما نسبة18%من العينة لم تهتم بهذا الجانب، كما في شكل3 .

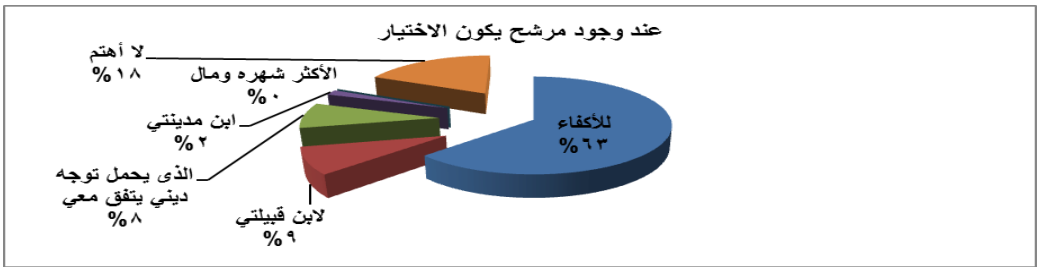

شكل رقم (3) يوضح الاتجاهات ودرجة التعصب لدى افراد العينة عند وجود مرشح .

أ-متابعة الأحداث والقضايا السياسية: حول الاهتمام السياسي للشباب، وتتبع الأخبار والقضايا السياسية لمعرفة ما يدور حولهم من أحداث سياسية، بينت النتائج أنّ أغلبية الشباب يتابعون الأحداث والقضايا السياسية، حيث تبين أن نسبة58% لديهم اهتمام ومتابعة للقضايا والأحداث السياسية، بينما نسبة16% من العينة ليس لديهم اهتمام سياسي، كما بالجدول (6) :

البيان / الاتجاه نحو التعصب	نعم		محايد		لا	
	ك	%	ك	%	ك	%
أ. عند اختيار مرشح يكون الاختيار للأكفاء	145	63	42	18	43	19
ب. أتابع الأحداث و القضايا السياسية	124	58	56	26	35	16

جدول رقم (6) يوضح الاتجاهات نحو العصبية والفاعلية السياسية .

المحور الثاني: التغيرات المؤثرة في الاتجاهات السياسية لشباب الجامعات الليبية

في هذا المحور قسمت الاتجاهات الرئيسية لمجموعة من الاتجاهات الفرعية في محاولة قياس كلاً منها لدى أفراد العينة، وذلك ببناء مؤشرات واعتمادها على ثماني عشرة عبارة تقيس جوانب المختلفة، حيث أظهرت النتائج أن مستوى[25] الاتجاهات الإيجابية لدى الشباب مرتفعة بنسبة (88%) ، كما في الجدول التالي :

مؤشر	العبارات المُستخدمة	المستوى	العلامات	ك	%
الاتجاهات السياسية لأفراد العينة	18	ضعيف	الاقل من 1.50	--	%0
		متوسط	3.50ـ1.51	225	%88
		جيد	5 ـ 3.51	30	%12

جدول رقم (7) يوضح مستوى الاتجاهات السياسية للعينة .

واتضح من تحليل البيانات تأثر الاتجاهات السياسية بمجموعة من المتغيرات المستقلة كما يلي :

1- اتجاهات نحو مؤسسات الدولة:

شرعية مؤسسات الدولة وتطبيقها للقانون لا يتأتى إلا بقبولها والإيمان بأنها مؤسسات خلقت لخدمة المجتمع, لذلك تعلو قيمة هذه المؤسسة وتصبح مرحبًا بها من الجميع بتنفيذ ما يصدر عنها من قرارات، ويساعد ذلك على ان تقوم المؤسسة بعملها على أكمل وجه, وبذلك يكون هناك ثقة متبادلة بين المواطن والمؤسسة، أشارت النتائج التحليل إلى أن مستوى الاتجاه نحو تلك المؤسسات متوسط بنسبة 75%، وبتحليل البيانات يتضح المعرفة محدودة بمؤسسات الدولة والواجبات المناط بها، ويبدو جهل معظم أفراد العينة بالأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، ويرجع الباحث ذلك لحداثة بعض المؤسسات في المجتمع الليبي وقلة المعارف حولها، والاختلاف الأيديولوجي بين النظامين السابق والحالي[26]، كما هي موضحة بالجدول (8)، والذي بينت نتائجه حسب النوع بارتفاع الاتجاهات نحو مؤسسات الدولة لدى الإناث بنسبة (74.5% /105)[27]، يقابلها قبول نسبة (36/%25.5) للشباب، حيث أظهرت النتائج أن الفئة العمرية الثانية المحصورة بين (21+22 سنة)، هي الأعلى قبولًا للاتجاهات(72/%40), يليها الفئة الأولى(64/%36)، بينما حسب السكن تظهر النتائج أن سكان مراكز المدن(مراكز المحافظات) هم أكثر قبولاً للاتجاهات الإيجابية بنسبة(113/%66), مقابل(34/%20) لسكان المدن، وتهبط في القرى لتصل لـ(2%)، كما دلت نتائج التحليل على ارتفاع مؤشر القبول لدى فئة الدخل(601-900 د.ل) بنسبة (56/%29), يليها فئة الدخل غير المحدود بنسبة(44/%23)، وتستمر في الهبوط حتى تصل إلى الأقل مستوى للفئة الأقل دخلًا بنسبة (22/%12).

مؤشر	العبارات المُستخدمة	المستوى	العلامات	ك	%
اتجاهات نحو مؤسسات الدولة	3	ضعيف	الاقل من 1.50	37	19
		متوسط	3.50ـ1.51	143	75
		جيد	5 ـ 3.51	11	6

جدول رقم (8) يوضح مستوى قبول الاتجاهات نحو مؤسسات الدولة حسب نتائج العينة .

2- اتجاهات العينة نحو "الاقتدار السياسي":

من الاتجاهات المهمة لأنه يظهر نظرة الإنسان لنفسه وتقديره للدور الذى يلعبه في الحياة السياسية، فزيادة ثقة الفرد في نفسة واقتناع أنه فاعل سياسي مؤثر في أتخاذ القرارات يزداد فاعليته في المجتمع، ومن نتائج التحليل وتباينه في المجتمع الليبي

أظهرت النتائج ارتفاع قبول المؤشر بشكل عام، حيث رأى نسبة 47% أنهم فاعلون ولهم تأثير في الحياة السياسية بشكل متوسط، بينما ترى نسبة 42% أنهم أكثر فاعلية ولهم الأثر الأكبر في تغير الاحداث السياسية، كما في الجدول التالي :

مؤشر	العبارات المُستخدمة	المستوى	العلامات	ك	%
اتجاهات العينة نحو نفسها كفاعلة سياسية	2	ضعيف	الاقل من1.50	20	10.5
		متوسط	3.50-1.51	90	47
		جيد	5-3.51	80	42

جدول رقم (9) يوضح مستوى قبول اتجاهات العينة نحو نفسها كفاعلة سياسية.

يتضح من الجدول السابق ارتفاع ثقة الفرد في نفسة، حيث أظهرت النتائج حسب النوع قبل المؤشر بشكل متوسط يميل للارتفاع، والإناث أكثر تقبلاً للاتجاه من الذكور، حيث بينت النتائج قبول الاتجاه بشكل مرتفع بنسبة (59/%76) للإناث، ونسبة (19/%24) للذكور، كما أظهرت النتائج حسب العمر أن الفئة العمرية بين(22/21) هم أكثر اعتزازًا بأنفسهم بنسبة (86/%48)، يليها الفئة العمرية(الاقل من 21 سنة) بنسبة (64/%36)، بينما بقية الفئات مستوياتهم متدنية، وحسب مكان السكن أظهرت النتائج قبول المؤشر بشكل مرتفع إلى متوسط وسكان مركز المحافظات هم أكثر اعتزاز بأنفسهم بنسبة(67/%80) في المستوى المتوسط، وبشكل مرتفع بنسبة (49/%71) يليهم سكان المدن بنسبة (17/%20) في الجانب المتوسط، بينما سكان القرى بالنسبة (43%)، في الجانب المرتفع.

أثر دخل الأسرة بشكل فاعل وخاصة أصحاب الدخل المتوسط (601-900 د.ل)، هم أكثر اعتزازًا بأنفسهم ولديهم تفاؤل حول مقدرتهم بالتأثير في القرارات السياسية الصادرة من الحكومة بنسبة(37/%71)، يليها أصحاب الدخول فوق من (900 د.ل) بنسبة (47/%24.7) ثم أصحاب الدخل غير المحدود بنسبة (45/%24)، وأخيرا الأقل دخلًا بنسبة(14/%27)، كما تبين من النتائج أن مستوى مقياس المعنوية (جاما) يتأثر بدخل الأسرة، حيث تبين أن مستوى المعنوية لمقياس جاما للعلاقة الثنائية بين مؤشر الاتجاه نحو أنفسهم كفاعلين سياسيين وهذا المتغير بلغت ($\alpha \geq 0.05$).

3- الاتجاهات نحو المشاركة السياسية:

أظهرت نتائج تحليل الاتجاهات، ميول الشباب للمشاركة بنسبة77%، مع وجود حالة من الشك وعدم الثقة في نتائج الانتخابات السابقة (المؤتمر الوطني ولجنة تأسيسيه للدستور)، وحالة الإحباط التي وصل اليها المواطن نتيجة عدم الوصول إلى ما يطمح إليه، والذي كان أثره سلبياً في عملية المشاركة في الانتخابات، وتظهر الدراسة اتفاقها مع دراسة (الكاديكي) بعنوان اتجاهات الطبلة الليبيين نحو الوحدة الوطنية والمشاركة السياسية[28] والتي دلت نتائجها على ضعف المشاركة السياسية قبل2011، بينما اختلفت النتائج مع دراسة الباحث (المريمي) بعنوان: حقوق الإنسان في الثقافة السياسية في ليبيا" والتي بينت وجود ارتفاع في المشاركة السياسية لدي الشباب[29]، ودراسة(السطي) بعنوان المعارف السياسية لطلاب الجامعات الليبية: جامعتي سرت وعمر المختار كمثالين، والتي بينت عدم الاهتمام بالمشاركة السياسية لدي الطلاب الجامعتين[30]، كما هو موضح بالشكل (4) :

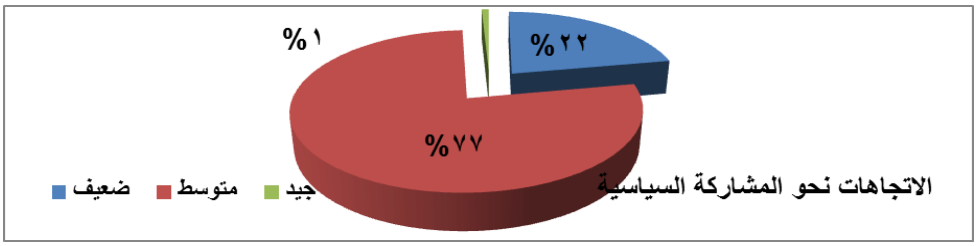

شكل (4) يوضح قبول العينة لمؤشر الاتجاهات نحو المشاركة.

أظهرت النتائج حسب النوع ارتفاع معدل قبول الاتجاهات نحو المشاركة السياسية للإناث بنسبة(65%/81)، بينما للذكور بنسبة (14%/17). فيما يخص العمر، فإن الفئة العمرية الثانية أكثر قبولًا بنسبة (53%/46), يليها الفئة الأولى بنسبة(49%/55), بينما تبقى ضعيفة لبقية الأعمار, أما حسب السكن فكان سكان مركز المحافظات اتجاهاتهم أكثر نحو المشاركة، يليهم سكان المدن .

في حين بينت النتائج أن فئة الدخل المتوسط هي أكثر ميولًا للاتجاه بنسبة38%، وتستمر في الهبوط للفئة ذات الدخل غير المحدود بنسبة 20%, وأخيرًا الدخل الضعيف بنسبة13%، وحسب العمر بينت النتائج بأن الأصغر سنًّا أكثر رغبة في المشاركة السياسية ولديهم رغبة في طرح أسمائهم لشغل وظائف السياسية، كما أظهرت النتائج مقياس مستوى المعنوية (جاما) لجميع العلاقات الثنائية بين مؤشر الاتجاه نحو المشاركة والمتغيرات المستقلة الأخرى لا يتأثر بأي من المتغيرات الأخرى (α<0.005).

4- الاتجاه نحو القانون وتقبل أصحاب الأفكار المعارضة:

أظهرت النتائج قبول العينة للأفراد المخالفين لهم في التوجهات والأفكار السياسية المعارضة لهم كما في الجدول التالي:

المؤشر	عدد العبارات	الأوجه	العلامات	ك	%
الاتجاه نحو القانون وتقبل أصحاب الأفكار المعارضة	3	ضعيف	صفر-1.50	3	1.5
		متوسط	1.51-3.50	151	76
		جيد	3.51-5	44	22

جدول (10) يوضح قبول مؤشر الاتجاه نحو القانون وقبول أصحاب الأفكار المعارضة.

من خلال النتائج السابقة تبين أن أفراد العينة لديهم رغبة في الامتثال للقانون والعمل على تطبيقه دون استثناء، حيث بينت النتائج قبول الاتجاه بنسبة22%، في حين بمستوى متوسط بنسبة76%، وهذا يعتبر جانبًا مهمًّا في بناء اتجاهات إيجابية، كما دلت النتائج قبول الاتجاهات للذكور مرتفعة عن الإناث بنسبة(73%)، كما ظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية بين العينة حسب مستوي الدخل وقبول الاتجاه بشكل مرتفع للفئة الثانية من الدخل بنسبة(39%), وتستمر تصاعديًّا لباقي مستويات الدخل بنسبة (25%/50), مع ملاحظة أن ذوي الدخل منخفض أقل قبولًا للاتجاه، وأظهرت النتائج وجود علاقة بين الاتجاهات والعمر لدي العينة, حيث تبين ارتفاع قبول الاتجاه لدي الفئة العمرية (21+22سنة)، بينما الفئات العمرية الأخرى يقل قبولها للمؤشر، كما هو موضح بالشكل (5).

كما أظهرت النتائج درجة عالية من الارتباط بين متغير الإقامة والاتجاه نحو القانون وقبول أصحاب الأفكار المعارضة لصالح سكان مركز المحافظات بنسبة(60%)، يليها سكان المدن بنسبة (30%)، واخيرا سكان القري بنسبة(20%)، كما بينت نتائج تحليل (جاما) لمستوي المعنوية أن محل الإقامة يؤثر في الاتجاه، حيث تبين معدلها = (α≥0.005).

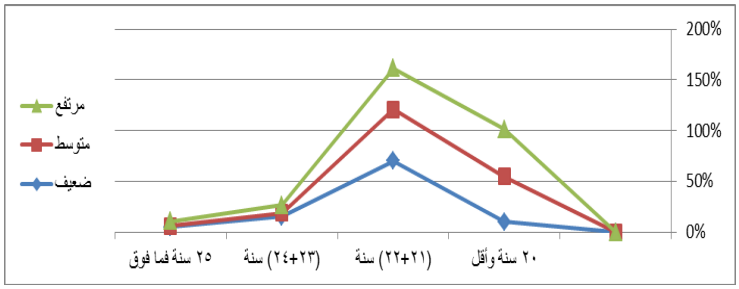

شكل (5) يوضح مؤشر الاتجاه نحو القانون وتقبل اصحاب الافكار المعارضة وفقاً للعمر

5- الاتجاهات نحو الديمقراطية والحكم:

من نتائج التحليل تبين ارتفاع الاتجاهات نحو الديمقراطية بنسبة 50%، بينما بمستوى متوسط بنسبة 44%،كما يبرز الشكل التالي:

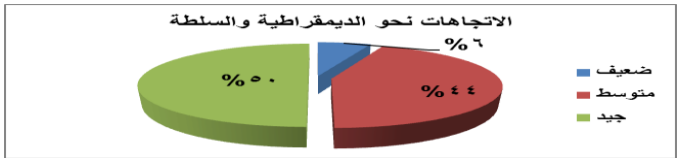

شكل رقم (6) ويوضح اتجاهات العينة نحو الديمقراطية والسلطة.

بينت النتائج السابقة تكوين الاتجاهات الأساسية للديمقراطية رغم حداثة العملية غير أنه يعطي انطباعًا بتقبل جيل الشباب لتلك الاتجاهات التي تدعو لاتباع المسار الديمقراطي، وبينت النتائج وجود علاقة طردية بين اتجاه الشباب نحو الديمقراطية، فالشباب الذكور أكثر من الشابات(البنات) بنسبة (54%/108)، أما حسب العمر فكان هناك قبول أكبر للفئة العمرية بين(22/21) بنسبة (53%/96)، يليها الفئة العمرية (20 فاقل) بنسبة(43%/79)، وتستمر في الهبوط لباقي الفئات بشكل انحداري .

أوضحت النتائج حسب دخل الأسرة على مستوى قبول الاتجاه بارتفاع القبول لفئة الدخل (601-900 د.ل) (40%/76)، وتستمر في التصاعد, غير أن الأقل قبول للاتجاه الفئة الأقل دخلًا (14.6%/28)، أوضحت نتائج التحليل بوجود علاقة ارتباط بين قبول الاتجاه وسكان مراكز المحافظات بنسبة(78%/133)، يليها سكان المدينة بنسبة(19%/33)، وأخيرا سكان القرية[31](3%/5)، كما تظهر نتائج التحليل لمقياس (جاما) لجميع العلاقات الثنائية بين مؤشر الاتجاه نحو الديمقراطية والسلطة والمتغيرات المستقلة الأخرى بمستوى المعنوية($\alpha \geq 0.005$) .

6- الاتجاه نحو المواطنة والانتماء:

بينت النتائج وجود علاقة قوية بين العينة والاتجاه نحو المواطنة بمستوى مرتفع بنسبة 60%، وبما أنه لا يمكن أن تتحقق المواطنة بدون مواطن يعرف جيدا حقوقه وواجباته في الوطن فلا "مواطنة بدون مواطن"، ولا مواطن إلا بمشاركة حقيقية في شؤون الوطن على مختلف مستوياته، لذلك نلاحظ ظهور بوادر المواطن الصالح "الشاب" الذى يكون على درجة عالية من الوعي لإنجاح العملية السياسية، كما هي بالجدول التالية:

مؤشر	العبارات المُستخدمة	الأوجه	العلامات	ك	%
اتجاهات نحو المواطنة والانتماء	3	ضعيف	اقل من 1.50	6	3
		متوسط	3.50-1.51	84	37.5
		جيد	5 - 3.51	134	60

جدول رقم (11) يوضح مستوى قبول مؤشر المشاركة السياسية .

أشارت نتائج التحليل إلى أن الانتماء والمواطنة للجنسين متساوية بنسبة (50%) لكل منهما، كما أظهرت نتائج التحليل حسب دخل الأسرة ارتفاع قبول الاتجاه للمواطنة والانتماء بشكل مرتفع لذوي الدخول المتوسطة وانخفاضها لذوي الدخول المرتفعة من العينة، حيث بلغت فئة الدخل (601-900 د.ل) قبول بنسبة(36%/79)، والفئة التي تليها بنسبة (25%/53)، في حين تقل عند ذوي الدخل الضعيف بنسبة (15%/34), وتزداد هبوطًا عند فئة دخل المرتفع بنسبة(13%/48).

وأظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين سكان مراكز المحافظات والاتجاه نحو المواطنة بارتفاع قبول الاتجاه بنسبة (74%/197) في حين تدنى المستوى لدى سكان المدن بنسبة (41/21)، ويقل لدى سكان القري(3%/5).

أظهرت نتائج التحليل بأن الأعمار الأصغر أكثر قبولًا للمؤشر، مع جود علاقة عكسية بين الأعمار وقبول المؤشر، كما هي موضحة بالشكل التالي:

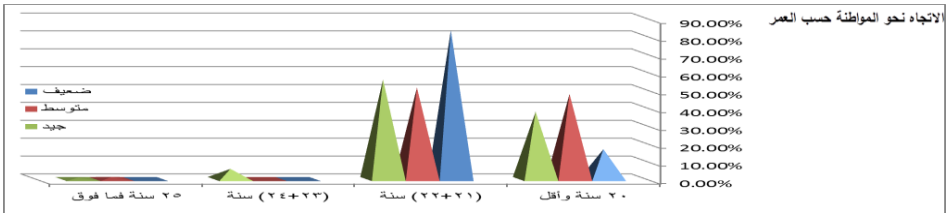

شكل رقم (7) يوضح مؤشر الاتجاه نحو المواطنة والانتماء حسب العمر.

7-الاتجاه نحو التعصب:

نظراً للحالة التي مرت بها ليبيا من حرب ودمار وتفكك سياسي واجتماعي، سعي الباحثان إلى عمل مؤشر لقياس الاتجاهات نحو التعصب لدى أفراد العينة، حيث تبين من التحليل قبول الاتجاه بشكل مرتفع، كما هو موضح بالشكل التالي :

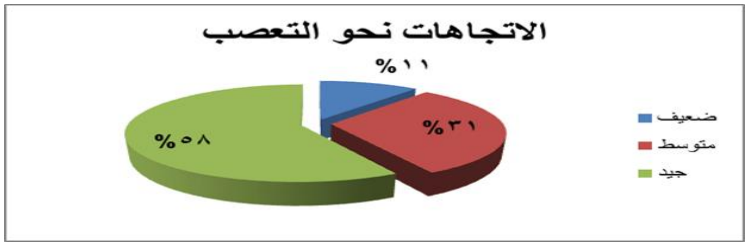

شكل (8) يوضح مؤشر الاتجاه نحو التعصب والفاعلية السياسية بشكل عام

تدل البيانات على عدم التعصب وانفتاح الأفراد نحو مجتمعهم بكامل أطيافه ومناطقه، ويعتبر هذا جانبًا إيجابيًا لبناء دولة مدنية تكون إدارة المؤسسات حسب القدرات والخبرات العلمية والعملية وليس حسب القبيلة أو العشيرة أو المنطقة، وبينت النتائج بوجود علاقة طردية لقبول المؤشر، وذلك بارتفاع قبول المؤشر لدي الإناث أكثر من الذكور بنسبة (62.5%/130) للإناث.

تبين من نتائج التحليل حسب العمر أن الفئة الثانية (22/21) سنة هي أكثر قبولًا للاتجاه بنسبة(47.5%/107)، يليها الفئة الأولى (20 سنة فأقل) بنسبة (38%/85)، بينما يقل قبول الاتجاه في الفئة العمرية من23 فما فوق بنسبة(2.5%)، مع ارتفاع الارتباط بين الاتجاه وسكان مركز المحافظات بنسبة (67%/126)، بينما تقل عند سكان المدن بنسبة (18% /34)، و تهبط عند سكان القرى (2%/5) .

تشير النتائج حسب الدخل إلى أن فئة الدخل الثانية المحصورة(601-900 دينار) أكثر قبولًا للاتجاه بنسبة (33%/70)، في حين الفئة الدخل التي تليها بنسبة (22%/47)، وفئة الدخل (أقل من 600 دينار) تأتي في المرتبة الثالثة بنسبة (14%/30), وأخيرًا فئة الدخل غير المحدود بنسبة (19%/41).

الخاتمة:

من نتائج التحليل التي تم عرضها سابقاً يمكن الاجابة على تساؤلات البحث بتحديد مستوى وطبيعة الاتجاهات السياسية لدي الشباب الليبي، حيث تبين وقوعها بين مستويين (المتوسط والمرتفع) كما يلي :

- **الاتجاهات المرتفعة:** ضم هذا المستوى الاتجاهات نحو الديمقراطية والسلطة، والاتجاهات نحو طرق التعبير والمعارضة السياسية، واتجاهات نحو المواطنة والانتماء, والاتجاه نحو التعصب والفاعلية السياسية .

- **الاتجاهات المتوسطة:** يضم هذا جانب اتجاه الأفراد نحو أنفسهم والثقة بالذات، والاتجاه نحو القانون وتقبل أصحاب الأفكار المعارضة، بينما بينت النتائج أن الاتجاهات نحو مؤسسات الدولة، والمشاركة السياسية هي أضعف الاتجاهات، ويرجع ذلك لحدثة السير على نهج الديمقراطية بشكل الحالي، وتبين من تحليل تأثير المتغيرات المستقلة علي المؤشرات أن الذكور أكثر قبولًا للاتجاهات من الاناث، وهذا يبين صحة الافتراض الاول، كما تبين خطأ الافتراض الثاني (الذكور أكثر تعصب وتشدد)، حيث بينت النتائج الانفتاح لدي الشباب وابتعادهم عن التعصب والتشدد، كما اظهرت نتائج التحليل أن أصحاب الدخول

المتوسطة أكثر قبولًا للاتجاهات من أصحاب الدخول الضعيفة والمرتفعة، ويرجع ذلك لان الجوانب السياسية ليست ذات ولويه في اهتماماتهم، ويكون السعي لرزق ولقمة العيش في الجزء الاول، بينما يكون الاهتمام المهني والحرفي حسب تخصص أصحاب الدخول المرتفعة، كما أظهرت النتائج أن سكان مراكز المحافظات أكثر تقبلًا لاتجاهات وتقل نسبة القبول كلما اتجهنا نحو الأسفل، أي أن هناك علاقة طردية بين ازدحام السكان وقبول الاتجاهات السياسية" كلما زاد الازدحام السكاني زاد تقبل الاتجاهات، وهذا يرجع للإمكانيات التي تسهم في بناء وتكوين الاتجاهات المتوفرة في مركز المدن بشكل أكبر من بقية الأماكن[32].

لذلك لابد من العمل على التقليل من الفجوة القائمة بين ما يحمله الشباب من اتجاهات سلبية تجاه مؤسسات المجتمع المختلفة، كوسائل الإعلام والنقابات والروابط المهنية والتعليمية والواقع الذي يعيش فيه، إضافة إلى اتجاهاتهم السلبية تجاه المشاركة السياسية، من خلال فتح المجال لتكوين جمعيات شبابية مستقلة وتسهيل إجراءات تأسيسها، وتحري الشفافية في متابعتها وتنفيذ القوانين الخاصة بها، والعمل على تقوية الاتجاهات الضعيفة، مع العمل على إنشاء مراكز متخصصة تقيس توجهات الشباب في المؤسسات التعليمية والمراكز الشبابية لتنمية الإيجابي منها وكبح السالب واستبداله بالاتجاهات تخدم المجتمع وتسهم في نهوضه، وخاصة مجتمعًا مبتدئًا في النهوض مثل المجتمع الليبي.

- الهوامش

1 - الدراسة تمت في ظروف غير عادية (حروب وعدم استقرار سياسي)، كما وجب التنويه لان في فتره توزيع الاستبانة معظم الاسر في حالة نزوح بسبب الحروب والتهجير.

2 - خالد زعاف، **اتجاهات الناخب نحو العملية الانتخابية:** دراسة مقارنة لاتجاهات الناخب بين الانتخابات التشريعية للفترة (1997-2002)، رسالة ماجستير ، جامعة البويرة، 2007.

3 -Khedrane, Saida, and Al-Sayed Abdel-Mottaleb Ghanem. "*The Political Trends of the Youth of University in Palestine and Algeria: A Comparative Field Study*." Asian Social Science 13.12 (2017): 160.

4 - Alfeetouri Salih Alsati. "*The political knowledge of Libyan university students: Sirte and Omar Al-Mukhtar universities as two examples*." South African Journal of International Affairs 24.4 (2017): 463-479 .

5 - حامد عبد السلام زهران، **علم النفس الاجتماعي**، ط 4 ،(القاهرة: دار عالم الكتاب ،1977). ص 144 .

6 - Khedrane, Saida, and Al-Sayed Abdel-Mottaleb Ghanem. "*The Political Trends of the Youth of University in Palestine and Algeria: A Comparative Field Study*." Asian Social Science 13.12 (2017): 160.

7 - عبد الحكم محمد السبتي، عبد الحكيم محمد السبتى، **دور وسائل الأعلام في تشكيل الثقافة السياسية لدي الشباب الكويتي:" دراسة حالة التلفزيون الكويتي 1991-2005"**، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،2009).ص 34 .

8 - محمد عوض بدوي، الثقافة السياسية لطلاب الجامعات المصرية: دراسة ميدانية جامعة القاهرة، "**المركز الديمقراطي العربي**".(نوفمبر- 2010). ص2

9 - Almond,G & Verba,S, *The Civil Culture: Political Attitudes and Democracy in five Nation*, Little Brown and company, Boston,1965.p12 .

10 - حامد عبد السلام زهران، **علم النفس الاجتماعي**، ط 4 ،(القاهرة: دار عالم الكتاب ،1977). ص144.

11 - Almond, G, Discipline Divided: *Schools and Sects in Political Science*. (London and Newbury Park, CA, Sage Publications, 1990).

12 - صبري سعيد، **الثقافة وسيادة القانون**، أفاق سياسية، القاهرة، (العدد السادس- يونيو 2014). ص 75

13 - السيد عبد المطلب غانم، **المشاركة السياسية في مصر**، رسالة دكتوراه ،(جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1979). ص 120 .

14 - الفيتوري صالح السطي، **الثقافة السياسية لطلاب الجامعات الليبية**، رسالة دكتوراه،(جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،2017). ص ص 48- 50 .

15 - داليا أحمد رشدي عرفات، **دور العامل الخارجي في تغيير الثقافة السياسية**، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2007). ص ص 47-50 .

16 - سداد مولود سبع. **"عدم الاستقرار السياسي في ليبيا: دراسة في العوامل الداخلية والخارجية"**، العراق، جامعة ديالى، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد السادس، الاصدار الاول، 2017. ص ص 141 -171.

17- تتكون استمارة الاستبانة من (28 عبارة) مقسمة الى تسع محاور: **الاول/ يتكون من** (9عبارات) خاصة ببيانات الطالب "المتغيرات المستقلة " (مكان سكن، وعمر، وجنس، ومستوى دخل الاسرة، ومستوى تعليم الوالدين)، والمحور **الثاني** يتضمن ثلاث عبارات تقيس المؤشر الاتجاهات نحو مؤسسات الدولة، **والثالث** عبارتين تقيس مؤشر الاقتدار والفعالية، **والرابع** ثلاث عبارات تقيس الاتجاهات نحو المشاركة السياسية، **والخامس** ثلاث عبارات تقيس مؤشر الاتجاه نحو القانون وتقبل اصحاب الافكار المعارضة، **والسادس** ثلاث عبارات تقيس الاتجاهات نحو الديمقراطية والسلطة، **والسابع** عبارة واحدة لقياس مؤشر الاتجاه حول طرق التعبير والمعارضة السياسية، **والثامن** عبارة واحدة لقياس مؤشر اتجاهات قبول الطرف الاخر المختلف عنه في الاتجاهات، **والتاسع** عبارتين تقيس مؤشر الاتجاهات نحو التعصب.

18 - استخدام مقياس كرو نباخ الفا لقياس مدى ثبات أداة القياس، وصدق الاستمارة (المقصود هنا ثبات وصدق استمارة الاستبانة أنها تعطي الدراسة نفس النتائج اذا تم توزيعها على مجتمع اخر مع اختلاف الظروف).

19 - تم تحكيم الاستبيان من قبل مجموعة من المحكمين من مختلف التخصصات - علم السياسة، وعلم الاجتماع والادارة .

20 - اعتمد البحث لبناء مؤشرات لقياس الاتجاهات السياسية على تحديد الطريقة التى تعطى بها أوزان لهذه المؤشرات، وتم استخدام طريقة الأوزان المتساوية، بحث يتم إعطاء نفس الوزن لكل المؤشرات، وتحويلها لمؤشر كمية بين قيمتي (1- 5). وتم تقسيمها لثلاث مستويات، المستوى المرتفع للفئة محصورة بين (3.51 ـ5), بينما المستوى المتوسط للفئة محصورة بين (1.51ـ3.50), في حين المستوى المتدني للفئة أقل من (1.5)

21- عملية استخراج البطاقة الانتخابية مرت بالعدد من المراحل نظرا لحداثة العملية الانتخابات بتكوين الدوائر الانتخابية، والتسجيل في المنظومة والتأكيد من وجود الأسماء في القوائم ثم استلامها والمشاركة، أي أنها تحتاج للحضور لمقرات المفوضية أكثر من مرة.

22 - كانت النتيجة مرتفعة في السؤال السابق على المشاركة، لذلك طرح سؤال آخر القصد منه اختبار هل المشاركة كانت فعلية أو شكلية، بطرح السؤال هل تحصل الطالب على بطاقة انتخابية.

23- ابراهيم محمد الهنقاري، هكذا ضاعت الثورة في ليبيا: حسبنا الله ونعم الوكيل، ، **رأي اليوم** ،20 أكتوبر 2014. متاحة على الرابط: https://www.raialyoum.com/index.php/%D9%87.

24 - رفيدة ياسمين، اعتصام أَمَامَ المؤتمر الوطني، **عربية نيوز**، 9 سبتمبر 2012. متاحة على الرابط: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/44066.

25 - تم تحديد المستويات بثلاث مستويات هي : مستوي منخفض يحتوي على العلامات الاقل من 1.50، والمستوي الثاني المتوسط وللعلامات الواقعة بين (1.51ـ3.50)، والمستوي المرتفع والذي علاماته تكون محصورة بين (3.51 ـ 5).

26 -Alfeetouri Salih Alsati. "*The political knowledge of Libyan university students: Sirte and Omar Al-Mukhtar universities as two examples*." op . cit.

27 - تم وضع رقمين داخل القوس بحيث يكون الرقم الاول للنسبة المئوية، بينما الرقم الثاني عدد العينة.

28 - عفاف عثمان الكاديكي، **اتجاهات الطلبة الليبيين نحو الوحدة العربية والمشاركة السياسية، دراسة استطلاعية على طلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، رسالة ماجستير، (بنغازي: جامعة قاريونس، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1996). ص 12

29 - عقبة عبد لله المريمي، **حقوق الأنسان في الثقافة السياسية في ليبيا**، رسالة ماجستير، (بنغازي: جامعة قاريونس، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008). ص 255 .

30- Alfeetouri Salih Alsati. "*The political knowledge of Libyan university students: Sirte and Omar Al-Mukhtar universities as two examples*." op . cit.

31 - يشمل متغير (القرية) سكان القرية والمناطق الريفية .

32 - Althaus, Scott L. *Collective preferences in democratic politics: Opinion surveys and the will of the people*. Cambridge University Press, 2003.277 -313.

ملحق (1): استمارة استبانة

الاتجاهات السياسية للشباب في ليبيا

(دراسة على عينة من شباب في بعض المناطق الليبية)

1- **الجامعة :** .....

2- **كلية :** .....

3- **السنة أو الفصل الدراسي :** الفصل 1+2 السنة الاولي ( ) - الفصل 3+4 السنة الثانية ( ) - الفصل 5+6 السنة الثالثة ( ) - الفصل 7+8 السنة الرابعة ( ) - فما فوق ( ) .

4- **العمر:** 20 سنة واقل ( ) - العمر بين (21+22 سنة) ( ) - العمر بين (23+24 سنة) ( ) - العمر فوق(25 سنة) فما فوق ( ) .

5- **الجنس**- ذكر ( ) - أنثى( ).

6- محل الاقامة الاصلي (أ) المدينة : (.....) (ب) القرية : (.....)

7- **مستوي تعليم الوالدين :**

(أ) الأب – أمي ( ) - يقرأ ويكتب ( ) - الشهادة الإعدادية( ) - مؤهل متوسط ( ) - مؤهل جامعي( )- ماجستير فما فوق( ).

(ب) **مستوي تعليم الأم** : لا تجيد القراءة والكتابة( ) - يقرأ ويكتب( ) - الشهادة الإعدادية ( ) - مؤهل متوسط ( ) - مؤهل جامعي ( ) - ماجستير فما فوق ( ) .

8- **مستوى الدخل للأسرة**: الدخل الاقل من 600 دينار ( ) – دخل الاسرة محصور بين 601- 900 دينار( ) - دخل الاسرة فوق 901 دينار( ) - دخل الاسرة غير محدد وفوق 900 دينار ( ) .

9- **مهنة الوالد** : مهنة الأب / 1- موظف 2- يعمل في المؤسسة امنية 3 – عامل لحساب نفسة 4- لا يعمل.

مهنة الام/ 1- ربة بيت 2- تعمل.

2-الاتجاهات المراد قياسها

م	الاتجاه المراد قياسه	مستوى الاتجاه	د الاتجاه	م الوحدات
	1.الاتجاهات نحو مؤسسات الدولة			
1	1- الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني في ليبيا تقوم بدورها بفعالية ؟	أ- لا اوافق بشدة	5	5
		ب-لا اوافق	4	
		ج- محايد	3	
		ح- أوافق	2	
		د- أوافق بشدة	1	
2	2- مؤسسات الدولة تعمل لخدمة الشعب	أ- لا اوافق بشدة	5	5
		ب-لا اوافق	4	
		ج- محايد	3	
		ح- أوافق	2	
		د- أوافق بشدة	1	
3	3 - سياسات العامة للدولة الليبية عادلة وتنصف الفقراء من الليبيين	أ- لا اوافق بشدة	1	5
		ب-لا اوافق	2	

		ج- محايد	3	
		ح- أوافق	4	
		د- أوافق بشدة	5	

2.الاتجاه نحو انفسهم كفاعلين سياسيين

4	1- الشباب دورهم فعال في الحياة السياسية.؟	أ- لا اوافق بشدة	1	5
		ب-لا اوافق	2	
		ج- محايد	3	
		ح- أوافق	4	
		د- أوافق بشدة	5	
5	2-للمواطن حق الرقابة على عمل وتصرفات الحكومة؟	أ- لا اوافق بشدة	1	5
		ب-لا اوافق	2	
		ج- محايد	3	
		ح- أوافق	4	
		د- أوافق بشدة	5	

3.الاتجاهات نحو المشاركة

6	1- المشاركة في الانتخابات هي واجب على كل مواطن.؟	أ- لا اوافق بشدة	1	5
		ب-لا اوافق	2	
		ج- محايد	3	
		ح- أوافق	4	
		د- أوافق بشدة	5	
7	2- هل لديك بطاقة انتخابية؟	نعم ( )	5	5
		لا ( )	صفر	
8	اذا كانت الإجابة بـ(لا) . فلماذا ؟	أ- لا أثق في العملية الانتخابية	0.5	5
		ب- ليس لدي الوقت لاستخراجها	1	
		ج- الرجال هم الذين ينتخبون فقط	3	
		د- لعدم الاهتمام بالسياسة	2.5	
		هـ- صوتي لا تأثير له فالحكومة تفعل ما تريد	4	
		ع- لا اعرف أي المرشحين اصلح للبلاد	5	
		ك- هناك قوي في الدولة هي التي تحدد من يحكم ولا داعي للانتخاب	3.5	
		ن- عملية الانتخاب لا تتماشي مع الشريعة الإسلامية	2	

4 .الاتجاه نحو القانون وتقبل اصحاب الافكار المعارضة

9	1 - طاعة المواطن للقانون واجبة	أ- لا اوافق بشدة	1	
		ب-لا اوافق	2	
		ج- محايد	3	
		ح- أوافق	4	
		د- أوافق بشدة	5	
10	2- لا يمكن الحوار مع أصحاب المبادئ والأفكار المعارضة لأنها خاطئة تماماً	أ- لا اوافق بشدة	5	5
		ب-لا اوافق	4	
		ج- محايد	3	
		ح- أوافق	2	
		د- أوافق بشدة	1	
11	3- محاولة التوافق بين الآراء والأفكار المعارضة تمثل دليل ضعف وتخاذل دائماً .فماريك؟	أ- لا اوافق بشدة	5	5
		ب-لا اوافق	4	
		ج- محايد	3	
		ح- أوافق	2	
		د- أوافق بشدة	1	

5.الاتجاهات نحو الديمقراطية والسلطة

12	1- قد يكون العنف أحيانا الوسيلة الأنسب لتحقيق سيادة المبادئ السياسية الصحيحة	أ- لا اوافق بشدة	5	5
		ب-لا اوافق	4	
		ج- محايد	3	
		ح- أوافق	2	
		د- أوافق بشدة	1	
13	2- الطرق السلمية الديمقراطية يمكن بها تغيير المسئول السياسي ؟	أ- لا اوافق بشدة	5	
		ب-لا اوافق	4	
		ج- محايد	3	
		ح- أوافق	2	
		د- أوافق بشدة	1	
14	3- لتحقيق رغبات المواطن بطرق سلمية اتباع	ا- الاعتصام	5	5
		أ- الأضراب	2.5	
		ب- النزول بالسلاح	1	

6.الاتجاه حول طرق التعبير والمعارضة السياسية

15	1- الإضرابات والعصيان المدني	ا. تعطل مصالح الناس	2.50	5
		ب. تحقق المطالب	5	
		ث. تلزم الجهات الحكومية بالتنفيذ	3.75	
		ج. لا تحقق شيء	1.25	

7.الاتجاه نحو المواطنة والانتماء

16	1.تعدد الأحزاب وتنوعها ضرورية للمجتمع	ا. موافق بشدة	5	
		ب. موافق	4	
		ث. محايد	3	
		ج. غير موافق	2	
		ح. غير موافق بشدة	1	

8.الاتجاه نحو التعصب

17	1 - في حالة وجود مرشحين احدهما من قبيلتك والأخر من قبيلة أخرى يكون الاختيار	أ- للأكفاء	5	5
		ب- لابن قبيلتي	2	
		أ- الذى يحمل توجه ديني يتفق معي	3	
		د- ابن مدينتي	4	
		هـ-الأكثر شهره ومال	1	
		ن-لا أهتم	صفر	
18	2- أتابع الأحداث و القضايا السياسية لمعرفة ما يدور حولي	أ- لا اوفق بشدة	1	5
		ب-لا اوفق	2	
		ج- محايد	3	
		ح- أوفق	4	
		د- أوفق بشدة	5	

الملحق الثاني/ قياس المؤشر

درجات ومستوى القياس :

ق	المؤشر		حدود المؤشر	مستوى المؤشر
P1	مقياس المؤشر الاتجاهات نحو مؤسسات الدولة 5=3/ 15	1	من صفر ـ1.5	ضعيف
		2	3.50ـ1.51	متوسط
		3	5ـ3.51	جيد
P2	مقياس المؤشر الاتجاه نحو انفسهم كفاعلين سياسيين 5=2/10	1	من صفر ـ1.5	ضعيف
		2	3.50ـ1.51	متوسط
		3	5ـ3.51	جيد
P3	مقياس المؤشر الاتجاهات نحو المشاركة 5=3/15	1	من صفر ـ1.5	ضعيف
		2	3.50ـ1.51	متوسط
		3	5ـ3.51	جيد
P4	مقياس المؤشر الاتجاه نحو القانون وتقبل اصحاب الافكار المعارضة / 5=3/15	1	من صفر ـ1.5	ضعيف
		2	3.50ـ1.51	متوسط
		3	5ـ3.51	جيد
P5	مقياس المؤشر الاتجاهات نحو الديمقراطية و السلطة 5=3/15	1	من صفر ـ1.5	ضعيف
		2	3.50ـ1.51	متوسط
		3	5ـ3.51	جيد
P6	مقياس المؤشر الاتجاه حول طرق التعبير والمعارضة السياسية . 5=1/5	1	من صفر ـ1.5	ضعيف
		2	3.50ـ1.51	متوسط
		3	5ـ3.51	جيد
P7	مقياس المؤشر اتجاهات قبول الاخر 5=1/5	1	من صفر ـ1.5	ضعيف
		2	3.50ـ1.51	متوسط
		3	5ـ3.51	جيد
P8	مقياس المؤشر الاتجاه نحو التعصب / 5= 2 / 10	1	من صفر ـ1.5	ضعيف
		2	3.50ـ1.51	متوسط
		3	5ـ3.51	جيد
P9	مؤشر الاتجاهات بشكل كامل /	1	من صفر ـ1.5	ضعيف
		2	3.50ـ1.51	متوسط
		3	5 ـ 3.51	جيد

الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى في ميزان التنافس الدولي والإقليمي.

أ/ أحمد حسان عرنوس
قسم العلاقات الدولية، جامعة دمشق، سوريا.

ملخص:

يتناول البحث أحد أهم الدوائر الجيوسياسية العالمية، دائرة آسيا الوسطى والتي شكلت ساحةً للتنافس الدولي والإقليمي، وذلك نظراً لأهمية الموقع الجيوبولوتيكي التي تتمتع به المنطقة، ولأهميتها الجيواقتصادية أيضاً، وبسبب حدوث الفراغ الجيوسياسي الناشئ عن استقلال دول آسيا الوسطى عن الاتحاد السوفييتي السابق، ويحلل البحث استراتيجات القوى العالمية المعنية بالتدخل المباشر وغير المباشر في آسيا الوسطى وأهم هذه القوى العالمية (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين، اليابان)، وأيضاً استراتيجيات القوى الإقليمية التي تتأثر أيضاً بشدة التنافس الدولي، وأهم هذه القوى الإقليمية (تركيا، إيران، اسرائيل).

الكلمات المفتاحية:

آسيا الوسطى، جيوستراتجية، جيوبولوتيك، تنافس دولي، تنافس إقليمي.

The geostrategic importance of the Central Asian region in the balance of international and regional competitiveness

Abstract

The study deals with one of the most important geopolitical circles in the world, the Central Asian Department, which has been the arena for international and regional competition, given the importance of the geopolitical location of the region and its geo-economic importance as well, and the geopolitical vacuum resulting from the independence of Central Asian countries from the former Soviet Union, The research analyzes the strategies of global forces involved in direct and indirect intervention in Central Asia and the most important of these world powers (USA, Russia, China, Japan), as well as strategies of regional powers that are also strongly affected by international competition, The most important of these regional powers (Turkey, Iran, Israel).

Keywords:

Central Asia, geostrategic, geopolitics, international competition, regional competition.

مقدمة:

تعتبر منطقة آسيا الوسطى من أهم المناطق الجيوستراتيجية والتي لها مكانة خاصة في حسابات القوى العالمية والإقليمية، وذلك نظراً للموقع الجغرافي الوسيط التي تتمتع به وباعتبارها صلة وصل بين شرق آسيا وغربها، وممر للطريق الأوراسي الذي يربط القارة الأوربية بالقارة الآسيوية، وفضلاً عن غنى المنطقة بالثروات كالطاقة والمعادن، وبعد استقلال جمهوريات آسيا الوسطى الخمسة عن الاتحاد السوفييتي السابق في عام 1991 م والتي هي (كازاخستان، تركمانستان، طاجيكستان، قرغيزستان، أوزباكستان) قد سارعت العديد من القوى العالمية وفي مقدمتها الولايات المتحدة والصين وحتى روسيا التي تعتبرها مجالاً جيوسياسي خاص بها، وأيضاً قوى إقليمية كتركيا وإيران وأيضاً الكيان الإسرائيلي الذي لم يكون بعيد عن هذه المنطقة الحيوية وذات الأهمية الجيوسياسية والجيواقتصادية والجيوثقافية ، فالسعي وراء هذه المنطقة قد جاء بسبب كونها منطقة رخوة سياسياً وهي دول حبيسة وبحاجة للاتصال مع الخارج، ولهذا تسعى الدول لملئ الفراغ الجيوسياسي في هذه المنطقة.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من كونه يقدم إسهاماً علمياً جديداً في معالجة التنافس الشديد بين القوى الدولية والإقليمية في منطقة آسيا الوسطى، ويعالج الإستراتجيات المتبعة من قبل هذه القوى للسيطرة والتحكم وشد الانتباه إلى مجمل التفاعلات الدولية التي تجري في هذه المنطقة الحيوية.

اشكالية البحث:

رغم مرور 28 سنة على تفكك الاتحاد السوفييتي ونشوء دول جمهوريات آسيا الوسطى مازالت هذه المنطقة محط جدل واسع بين مختلف الباحثين والأكاديمين حول الأهمية الجيوستراتيجية لهذه المنطقة، وحول حدة التنافس الدولي والإقليمي الذي يجري في هذه المنطقة الحيوية، والبعض يصف هذه المنطقة بأنها "بلقان أوراسيا" بسبب حدة التنافس بين مختلف الدول وبسبب التنوع العرقي واللغوي والديني، وإن الاستقرار السياسي في هذه المنطقة مهم لتحقيق الأمن القومي للعديد من القوى الدولية وفي مقدمتها (روسيا والصين) وأيضاً الإقليمية وفي مقدمتها (تركيا وإيران)، ومن هذا الجدل تبرز مشكلة البحث في المحاولة للإجابة على السؤالين التاليين:

_ ما طبيعة الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى؟

_ ما هي الاستراتيجيات التي تتبعها القوى الدولية والإقليمية، والمهتمة بمجمل التفاعلات الدولية التي تجري في منطقة آسيا الوسطى؟

افتراضات البحث:

ينطلق هذا البحث من الافتراضات التالية:

1. إن الاستقرار السياسي في منطقة آسيا الوسطى يعتبر ركيزة أساسية لتحقيق الأمن الطاقوي نظراً لاعتبار هذه المنطقة ممراً لعبور وانطلاق أنابيب النفط باتجاه أوروبا وشرق آسيا.
2. إن حدة التنافس الدولي والإقليمي في منطقة آسيا الوسطى ينطلق من وضوح الاستراتيجيات المتناقضة والمختلفة لكل دولة على حدة، وذلك لاختلاف المصالح وتعارضها أكثر من تقاربها أو توافقها.

منهجية البحث:

لقد اعتمد في هذا البحث المنهج التاريخي لدراسة تاريخ منطقة آسيا الوسطى منذ استقلالها إلى الوقت الراهن، واتبع أيضاً المنهج التحليلي والمقارن وذلك لتحليل الاستراتيجيات الدولية والإقليمية والمقارنة بينها.

أقسام البحث:

يتكون البحث من ثلاثة محاور وخاتمة.

- **المحور الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لأسيا الوسطى.**
- **المحور الثاني: الاستراتيجيات الدولية في آسيا الوسطى (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين، اليابان).**
- **المحور الثالث: الاستراتيجيات الإقليمية في آسيا الوسطى (تركيا، إيران، إسرائيل).**

المحور الأول_ الأهمية الجيوستراتيجية لآسيا الوسطى:

إن جمهوريات آسيا الوسطى تمتد على مساحة حوالي 4 مليون كم مربع، وتمتد من غرب الصين (مقاطعة سينكيانغ أو تركستان الشرقية)شرقاً، وحتى بحر قزوين وإيران غرباً، وروسيا شمالاً، وأفغانستان جنوباً، ويسكنها أكثر من 60 ميلون نسمة، وهذه المنطقة لا تطل على أي من البحار المفتوحة بل فقط تطل على بحر قزوين _وهو بحر مغلق_وبذلك تعتبر منطقة حبيسة، لذلك فهي بحاجة إلى التعاون مع بعض القوى الكبرى والإقليمية للوصول إلى منافذ بحرية لتصدير النفط والغاز، وتضم الدول الخمس التالية: كازاخستان، تركمانستان، أوزباكستان، قرغيزستان، طاجكستان، وتمتاز هذه المنطقة بأهمية جيوستراتيجية كبيرة، من خلال موقعها الجغرافي ومواردها المهمة، فهي تشاطئ بحر قزوين الغني بالموارد من جهة، وتشكل من جهة أخرى عقدة طرق ومواصلات برية لخطوط أنابيب النفط والغاز، من الشرق الأوسط وإيران وبحر قزوين وإلى أسواق الصين والهند وجنوب غربي آسيا، وأيضاً منها باتجاه البحر الأسود وتركيا والبحر المتوسط، ومنها إلى أوروبا الشرقية، وإنها منطقة غنية بالنفط والمعادن وحتى المياه وأيضاً المحاصيل الزراعية[1](انظر المصور رقم 1)، وبالتالي تقع منطقة آسيا الوسطى في وسط القارة الآسيوية وهي بعيدة عن البحار والمحيطات المهمة، وتمثل كتلة جغرافية متماسكة وممتدة لا تطل على بحار مفتوحة، ولقد اتجهت مجموعة من الآراء إلى حصر هذه المنطقة على الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفييتي في قلب القار ة الآسيوية وهي (كازاخستان، أوزباكستان، قرغيزستانن تركمانستان، طاجيكستان) وهذه الجمهوريات الخمسة تمثل نظاماً إقليمياً آسيوياً فرعياً، وتتقاسم عدداً من الملامح التي تشير إلى أوجه الشبه على الصعيد التاريخي والثقافي والديني وفضلاً عن التقارب الجغرافي[2]،ومن جانب آخر تعرف دائرة المعارف البريطانية منطقة آسيا الوسطى بأنها المنطقة الممتدة من شرقي الخط الممتد جنوب شرقي بحر أورال وبحر قزوين، حتى شمال غربي الصين ومنغوليا، وتمتد طولياً من جنوبي سيبريا في الشمال، وإلى شمالي إيران وأفغانستان في الجنوب[3]،وبهذا قد قدم هذا التعريف مجالاً واسعاً لموقع آسيا الوسطى وأدخل دولاً غير الجمهوريات الخمسة المراد دراستها في هذا البحث.

المصور رقم 1: خريطة دول جمهوريات آسيا الوسطى الخمسة .

المصدر عبر موقع خرائط غوغل،من الرابط الإلكتروني استرد في 2018/11/11 :
https://www.google.com/maps/@45.6204558,69.8209789,4z?hl=ar

أولاً_مكانة آسيا الوسطى في نظريات الجيوبولوتيك:

يرى زبيغيو برجنسكي بأن الصراع الدولي والشاغل المركزي لجيوبولوتيكيا الولايات المتحدة قد أصبح في منطقة أوراسيا بشكل عام ومنطقة آسيا الوسطى بشكل خاص، حيث تعتبر منطقة آسيا الوسطى ميدان خصب لحروب طائفية وإثنية خطيرة، وهي مركز العالم وقلبه النابض الذي يزخر بالموارد الطبيعية، كما يرى برجنسكي بأن آسيا الوسطى تنبع أهميتها من كونها الممر الأرضي والرابط بين الشرق والغرب[4]، ويؤكد برجنسكي على أن الاهتمام الأكبر من بين جمهوريات آسيا الوسطى يتركز على دولة كازاخستان "جمهورية القلب"، فهي تتمتع بموقع مركزي وتعادل مساحتها أربعة أضعاف مساحة تركيا، وبسبب موقعها وعدد سكانها وامتلاكها للقدرات النووية والمعدنية فإنها احتلت موقعاً جيوستراتيجاً مهماً[5]، وقد ذكر بريجنسكي في كتابه "رقعة الشطرنج الكبرى" بأن آسيا الوسطى تعتبر المحور الجيبولوتيكي للقارة الآسيوية وهي مدخل التحكم في قارتي آسيا وأوروبا، وأما ماكندر في نظريته "قلب الأرض" أكد على فرضية رئيسية قائمة على أن الجزء الداخلي من أوراسيا المندمجة مع آسيا الوسطى هي مركز العالم سياسياً، في حين حدد سبيكمان في نظريته "حافة الأرض" حيث قال إن حافة الأرض تشمل أوروبا،العراق وشبه الجزيرة العربية، آسيا الوسطى والتي هي أرض هامشية لقلب الأرض روسيا[6].

إن دول آسيا الوسطى تقع من الناحية الجغرافية في نقطة التقاء عدة ديانات وحضارات عريقة، إذ تتوسط ما بين الشرق والغرب، وتقع في قلب المجال الجغرافي الواسع، والمصطلح تسميته "أوراسيا"، وكما أن هذه المنطقة تفصل بين روسيا شمالاً، ومجال الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية جنوباً، وهي بذلك تعتبر المنطقة الوسيطة للقوى العالمية والمتحكمة في منطقة "قلب العالم" كما حددها عالم الجغرافيا السياسية هالفورد ماكندر، لكن في الوقت الحالي تشكل منطقة آسيا الوسطى مكان رخو سياسياً ومنطقة فراغ قوى، وتتميز بدرجة عالية من التوتر وعدم الاستقرار السياسي مما يحث القوى المجاورة على التدخل،وهذه التوليفة بين فراغ القوى من جهة، ومحاولات استيعابها من طرف قوة خارجية من جهة أخرى، هي التي تبرر تسميتها بـ "بلقان أوراسيا"[7].

ثانياً_المكانة الإقتصادية لمنطقة آسيا الوسطى:

تمثل منطقة آسيا الوسطى أهمية اقتصادية بالغة، وذلك بسبب غنى المنطقة بالثروات وأهمها النفط والغاز واليورانيوم والفحم والذهب، وفضلاً عن المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية، وفضلاً عن كون المنطقة عقدة طرق برية وممر لأنابيب النفط والغاز من بحر قزوين باتجاه الصين والبحر الأسود وتركيا والبحر المتوسط، وأيضاً باتجاه المحيط الهندي عبر إيران وأفغانستان وباكستان[8]، وبالنسبة لكميات النفط والغاز في المنطقة تعتبر كل من كازاخستان وتركمانستان وأوزباكستان أكثر الدول جاذبية للشركات النفطية، حيث يشير خبراء النفط إلى وجود حوالي 150 مليار برميل نفط في تلك الدول، ومن ناحية أخرى تعتبر أوزباكستان ثالث أكبر منتج للقطن في العالم[9].

يجدر بالذكر إلى بعض المؤشرات الحديثة والتي تدل على أهمية المكانة الاقتصادية لدول آسيا الوسطى فإن كازاخستان تبلغ فيها احتياطات النفط الخام حوالي 30 مليار برميل ما يجعلها في المركز الـ12 عالمياً لعام 2017، وأما احتياطي الغاز الطبيعي المثبت حوالي 2407 مليار متر مكعب وفي المرتبة 15 عالمياً لعام 2017، وإن أهم المنتجات الغذائية فيها الحبوب(القمح الربيعي والشعير) والبطاطا والخضراوات والبطيخ والمواشي، وأهم المعادن تتمثل بالفحم وخام الحديد والمنغنيز والكروميت والرصاص والزنك والنحاس والتيتانيوم والبوكسيت والذهب والفضة والفوسفات والكبريت واليورانيوم[10]، وأما دولة تركمانستان الغنية بموارد الغاز الطبيعي فهي في المرتبة السادسة عالمياً حسب إحصاء عام 2017، وأما النفط الخام فكمياته قليلة مقارنة بالغاز الطبيعي، فيبلغ الاحتياطي المؤكد منه 600 مليون برميل لعام 2017، وهي بالمرتبة 46 عالمياً[11]، وأما دولة أوزباكستان فيبلغ احتياطي النفط الخام المؤكد 594 مليون برميل لعام 2017 وهي بالمركز 48 عالمياً، وأما الغاز الطبيعي يبلغ الاحتياطي المؤكد منه 1841 تريليون متر مكعب لعام 2017 وبالمركز 20 عالمياً[12].

في النهاية إن الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى تبرز من الأسباب التالية[13]:

1. الموقع الجغرافي الوسيط لمنطقة آسيا الوسطى، فهي تربط بين شرق أوروبا وآسيا، وأيضاً بين جنوب شرق آسيا وغربها.
2. مصدر للطاقة الأحفورية(نفط وغاز)، وذلك للعديد من الدول : الصين,الهند،اليابان، وبعض دول أوروبا.
3. منطقة رخوة سياسياً، فمنذ تفكك الاتحاد السوفييتي واستقلال جمهوريات آسيا الوسطى، سارعت العديد من القوى الكبرى(الولايات المتحدة الأمريكية،الصين) والإقليمية(إيران،تركيا،إسرائيل)، وذلك لملئ الفراغ الجيوسياسي في هذه المنطقة.
4. منطقة ذات تعدد في الأقليات العرقية، والطوائف الدينية، وفضلاً عن خطر الحركات الإسلامية المتطرفة المتصارعة مع النظم العلمانية، وهذا ما يجعلها خطراً على الدول المجاورة في حال تفجر ثورات أو انقلابات عسكرية، أو فوضى خلاقة.

علاوةً على ما سبق يُستنتج بأن الأهمية الجيوستراتيجية لآسيا الوسطى تتجلى في اهتمام منظري الجيوستراتيجات الدولية بأهمية الموقع الجغرافي لهذه المنطقة، وبأهمية المكانة الاقتصادية، وبأن هذه المنطقة رخوة سياسياً، وتعاني من توتر وعدم استقرار سياسي، فإن أي هزات جيوسياسية قد تؤدي إلى اختلال التوازنات الإقليمية والدولية في هذه المنطقة، وسوف تؤثر على الأمن القومي للعديد من الدول القريبة منها والبعيدة على حد سواء.

المحور الثاني_ الاستراتيجيات الدولية في آسيا الوسطى (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين، اليابان):

لقد ظلت موسكو ولندن هما اللاعبين الرئيسيين طوال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين في النظام الدولي،فيما وصفه الكاتب رديار كيبلينج بـ"اللعبة الكبرى"،وكان مسرح التنافس بينهما هو مجموع منطقة آسيا الوسطى وجنوب القوقاز،التي كانت تفصل بين الإمبراطورية القيصرية والمستعمرات البريطانية في آسيا والشرق الأوسط[14]،ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وحدوث تغييرات في التوازنات العالمية والإقليمية أصبحت منطقة آسيا الوسطى من أكثر مناطق التنافس الجيوسياسي بين مختلف القوى الدولية في النظام الدولي.

أولاً_الاستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى:

لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر المستفيدين بعد تفكك الاتحاد السوفييتي واستقلال جمهوريات آسيا الوسطى، وتفردها بقيادة النظام العالمي لتعمل على ملئ الفراغ الجيوسياسي في هذه المنطقة الحيوية من العالم، وعملت على إبعاد دول المنطقة عن روسيا والصين وإيران باعتبار ذلك أحد الخطوط العامة للإستراتيجية الأمريكية تجاه آسيا الوسطى، والعمل على توسيع حلف الناتو ودعم النفوذ التركي في المنطقة، ففي عام 1992 انضمت الجمهوريات الخمسة إلى منظمة الأمن والتعاون الأوروبي_في عام 2010 أصبحت دولة كازاخستان رئيسة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا _وفي عام 1993 إثر قمة حلف الناتو الأطلسي بألمانيا، اقترحت الولايات المتحدة تدشين برنامج الشراكة من أجل السلام التابع لحلف الناتو، وذلك فتح الباب لإقامة علاقات تعاونية مكثفة مع جميع دول جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق في مجال حفظ الأمن والسلم، وقد بدأ البرنامج في 1994 وانضمت كل من الدول التالية: كازاخستان،تركمانستان،قيرغيزستان،أوزباكستان في عام 1994،وانضمت طاجكستان في عام 2002 [15].

وفي مجال آخر يعود **التغلغل العسكري الأمريكي في آسيا الوسطى** منذ مطلع التسعينيات ففي عام 1994 تم توقيع مذكرة للتعاون العسكري بين أمريكا وكازاخستان، وتم إرفاقها باتفاقية أخرى للتعاون في مجال التدريب العسكري ومعدات الأمن النووي في عام 1997، وكما تم توقيع اتفاقية مماثلة في نفس العام مع أوزباكستان، وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وفي إطار حرب أمريكا على الإرهاب واحتلال أفغانستان، أُتيحت الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز الوجود بإقامة قواعد عسكرية في المنطقة، وأهم هذه القواعد[16]:

1. **قاعدة خان أباد في أوزباكستان**، حيث تم توقيع اتفاق بين أمريكا وأوزباكستان يقضي باستخدام واشنطن لقاعدة خان أباد مقابل إيجار قيمته 270 مليون دولار، إلى جانب منحة قدرها 100 مليون دولار وقرض بقيمة 100 مليون دولار من بنك التصدير والاستيراد الأمريكي، وقاعدة خان أباد هي قاعدة سوفيتية سابقة تقع جنوب شرق أوزباكستان، وتبعد نحو 500 كم عن العاصمة طشقند، و200 كم عن الحدود مع أفغانستان_لكن في تاريخ 2005/11/21 جرى رسمياً إغلاق القاعدة_.
2. **قاعدة ماناس في قيرغيزستان**، في 2001 وقعت الولايات المتحدة مع قيرغيزستان اتفاقية لبناء قاعدة عسكرية بمساحة 129 ألف و500 متر مربع، وتستوعب ثلاثة آلاف جندي وعدد غير محدد من طائرات حلف الأطلسي، وذلك مقابل إيجار سنوي بقيمة 150 مليون دولار وقد تم بالفعل إقامة القاعدة على بعد نحو 30 كم من بشكيك العاصمة، و480 كم من الحدود الصينية، و640 كم من الحدود الأفغانية_في تاريخ 2014/6/3 جرى رسمياً إغلاق القاعدة العسكرية الأمريكية في بشكيك بعد أن استخدمتها في العديد من العمليات العسكرية ضد طالبان في أفغانستان_.

إن من أسباب إغلاق هذه القواعد هو انتهاء الحرب على طالبان في أفغانستان وأيضاً بسبب مطالب حكومات آسيا الوسطى بضرورة خروج هذه القوات الأمريكية حتى لا تكون بلادها هدفاً لقوى خارجية أو حركات إسلامية متطرفة، وإن تأثير الحضور الروسي والصيني في المنطقة قد عزز من موقف حكومات جمهوريات آسيا الوسطى وخاصةً عبر منظمة شنغهاي

للتعاون، ومن جانب آخر خلص تقرير أعده **مركز بحوث البرلمان الأوروبي** إلى أن التراجع الحاصل في نفوذ الولايات المتحدة في آسيا الوسطى إنما سببه استمرار روسيا في استعادة مواقعها في هذه المنطقة الجيوسياسية، وأشار التقرير إلى أن أهمية الخطوات التي اتخذتها روسيا على صعيد إحلال الأمن ودورها في التحكم بطرق التجارة، فيما تعكف الولايات المتحدة على دعم المنظمات الحقوقية في بلدان المنطقة بما يتعارض مع توجهات النخب الحاكمة فيها، وأكد التقرير الأوروبي بأن الحضور العسكري الأمريكي في آسيا الوسطى في تراجع بسبب تعاظم النفوذ الروسي في المنطقة، وبأن خسارة الولايات المتحدة الإستراتيجية في آسيا الوسطى تتمثل في إلغاء روسيا حق مرور القوات والمعدات الأمريكية عبر أراضيها وأجوائها إلى أفغانستان، ففي عام 2015 أغلقت روسيا ما كان يسمى بشبكة التموين الأمريكية الشمالية، بعد عام من التدهور المستمر في العلاقات الأمريكية-الروسية[17]_وهذا التدهور كان نتيجةً لأمرين وهما الأزمة السورية منذ عام 2011، والأزمة الأوكرانية في عام 2014 وأزمة الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني في عام 2018 _.

وأما على الصعيد الاقتصادي لقد ركزت الولايات المتحدة الأمريكية على أن الخيار الإستراتيجي لتطورات الصراع الدولي على موارد الطاقة في آسيا الوسطى، يتمثل بإنشاء خط أنابيب في قاع بحر قزوين انطلاقاً من كازاخستان وتركمانستان، وليرتبط بأذربيجان وينتهي على شواطئ البحر الأسود في جورجيا، وثم إنشاء فرع منه عبر أرمينيا وأذربيجان حتى تركيا على البحر المتوسط، ويهدف هذا الخيار الاستراتيجي إلى منع اشتراك إيران أو حتى روسيا في أي مشروع إمداد للطاقة، وبالتالي تقويض الدور الروسي المتزايد إقتصادياً وسياسياً في آسيا لوسطى[18].

ومن جانب آخر استناداً لكتاب ستيفين فريدريك ستار*[19] الصادر عام 2007 بعنوان طريق الحرير الجديد:المواصلات والتجارة في آسيا الوسطى الكبرى، طرحت **هيلاري كلينتون** مفهوم **"آسيا الوسطى الكبرى"** ومفهوم **"طريق الحرير الجديد"** في تشيناي الهندية في عام 2011، داعيةً لبناء شبكة للمواصلات والتنمية الاقتصادية تربط بين جنوب آسيا وآسيا الوسطى وغرب آسيا، وخلال الجمعية العامة للأمم المتحدة شرحت هيلاري كلينتون مخطط طريق الحرير الجديد أمام المجتمع الدولي، ووصفته بأنه مخطط يتخذ من أفغانستان مركزاً له، أملاً في أن تساهم الدول المجاورة لأفغانستان في حماية مكانة الولايات المتحدة الريادية في عملية تطوير أوراسيا، ويعمل أيضاً على إضعاف قوة تأثير الصين في المنطقة[20].

ومن ناحية أخرى تتلخص أهم أهداف الإستراتيجية الأمريكية تجاه آسيا الوسطى بما يلي[21]:

1. تعزيز سيادة دول المنطقة وازدهارها، بما يخدم المصالح الأمريكية.
2. تعزيز الفرص التجارية للشركات الأمريكية.
3. تدعيم أمن الطاقة بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها، وضمان استمرار تدفق الطاقة إلى الأسواق العالمية.
4. تخفيف حدة الصراعات الإقليمية،وبناء روابط اقتصادية بين دول المنطقة.
5. عدم السماح لهيمنة روسيا على نفط آسيا الوسطى.
6. الحيلولة دون أن تصبح روسيا هي المعبر الوحيد لإمداد الطاقة من آسيا الوسطى إلى أوروبا، بل يجب أن يتم تدفقه عبر خطوط أنابيب لدول أخرى خارجة عن السيطرة الروسية كتركيا مثلاً.
7. تحجيم النفوذ الصيني القادم من الشرق وبدأ يمتد غرباً في آسيا الوسطى.
8. تحجيم الدور الإيراني في آسيا الوسطى والذي بدأ يمتد من الجنوب.

في الختام إن الفراغ الاستراتيجي في آسيا الوسطى بعد الحرب الباردة، هو الذي جعل المنطقة ساحة مفعمة بالمخاطر من حيث التوازن الاستراتيجي الدولي، وهو ما شكل بؤرة للاهتمام الأمريكي، إذ تشعر الولايات المتحدة بضرورة تطوير حساباتها باتجاه تعظيم المصالح الأمريكية الاقتصادية –السياسية والجيوسياسية الدولية، وتجنب المخاطر التي يمكن أن يولدها الفراغ الاستراتيجي الأمريكي في آسيا الوسطى على استقرار التوازنات الدولية ككل، ولهذا يرى صناع القرار في الولايات المتحدة بضرورة

التحكم في نبض ميزان القوى داخل آسيا الوسطى في المدى القريب، حتى يتسنى لهم تأمين ساحة المناورة الدبلوماسية التي قد تحول دون حدوث مواجهة مع قطب ائتلافي معاد، فإن مسار العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي-روسيا،ألمانيا-روسيا،الاتحاد الأوروبي-اليابان،الصين-روسيا،الصين-اليابان،روسيا-اليابان، وما قد يسفر عنه من اتفاقات قصيرة المدى، تقوم على المصلحة أو توازنات جديدة، سيؤثر مباشرةً في الوضع العالمي للولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يستلزم منها رسم سياسة خارجية وفق ميزان حساس تجاه آسيا الوسطى، والتي قد تكون مسرحاً مفتوحاً أمام كل اللاعبين[22].

ثانياً_الاستراتيجية الروسية في آسيا الوسطى:

إن روسيا منذ عام 1991م تعمل على تعزيز نفوذها وهيمنتها في دول "الجوار القريب"_أي جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق_، سواء كانت في أوروبا الشرقية بشكل عام، أو في آسيا الوسطى بشكل خاص، حيث قدم المسؤولون الروس عدة مبررات ومنها الحفاظ على الأمن القومي الروسي، والسيطرة على الصراعات العرقية في دول الجوار القريب، وسعت لتبقى منطقة آسيا الوسطى تحت المظلة الأمنية الروسية، حيث بدأت روسيا في إعادة إدماج أمنها وأمن آسيا الوسطى في منظومة موحدة، ضمن إطار اتفاقية الأمن الجماعي وهو تحالف سياسي-عسكري تشكل على أساس معاهدة الأمن الجماعي الموقعة في 1992/5/17، ويضم كلاً من: كازاخستان،أوزباكستان،قيرغيزستان،طاجكستان،وأرمينيا، وركزت روسيا على مصير الروس الذين يعيشون في دول آسيا الوسطى وحثهم على البقاء فيها، وسعت إلى تقوية التكامل الاقتصادي مع هذه الدول ولتبقى بمثابة الحامي الإقليمي لدول آسيا الوسطى[23]،و بذلك إن الروس يعتبرون دائماً آسيا الوسطى جزءاً من مجالهم الحيوي الخاص، وهذا ما تؤكده وثيقة العقيدة العسكرية الروسية الصادرة في تشرين الأول لعام 1993 والتي مازالت رسمياً سارية المفعول، حيث تنص على "أن الحدود الاستراتيجية لفيدرالية روسيا هي حدود الاتحاد السوفييتي سابقاً"[24].

تعمل الإستراتيجية الروسية في آسيا الوسطى على احتواء مظاهر العنف وعدم الاستقرار السياسي ومحاصرة حركات الإسلام السياسي المتشددة، فروسيا شديدة الحرص على عدم وصول أي عمليات إرهابية إلى حدودها تهدد أمنها القومي ووحدة روسيا الداخلية، وكما أن مواجهة النفوذ الأمريكي والأوروبي في آسيا الوسطى يعتبر إحدى ركائز الإستراتيجية الروسية في المنطقة، حيث بدأت روسيا في السعي إلى مد نفوذها خارج إطار حدودها الجغرافية وقد وضعت إستراتيجية أولية للسيطرة على أربع دول وجعلها تدور في الفلك الروسي لتصبح قوة عالمية من جديد وهذه الدول: كازاخستان،أوكرانيا،بيلاروسيا،وجورجيا، فإن روسيا تعمل وفق خطة سياسة دفاعية فهي دولة أوراسية كبيرة وبدون حواجز طبيعية تحمي حدودها، لذلك تعمل على أساس التوسع لخلق مناطق عازلة لحدودها الجغرافية الطويلة، ولدرء مصادر تهديد النفوذ الأمريكي والغربي[25]، والسبب في اعتبار كازاخستان دائرة جيوسياسية مهمة في الإستراتيجية الروسية تجاه آسيا الوسطى يكمن في نظر موسكو بأن الأراضي الكازاخية تلعب دوراً مهماً في الدفاع عن الأراضي الروسية، إذ تشكل كازاخستان منطقة عازلة ونوعاً من الترس الإستراتيجي مخصص لحماية الأرض الروسية في حالة نشوء صراعات وتوترات إقليمية في آسيا الوسطى، وأيضاً في احتمال حدوث تدهور في العلاقات الصينية-الروسية، لذلك إن وجود النفوذ الروسي في كازاخستان يفي باحتياجات روسيا والتي تكمن في تخفيض تكاليف إقامة خط دفاعي على طول الحدود الكازاخية[26].

لقد سعت روسيا في تنفيذ العديد من الترتيبات الأمنية في آسيا الوسطى، خاصةً بعد الحرب على الإرهاب عام 2001 وتوسع النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى، حيث استطاعت روسيا في أواخر عام 2003 بتعزيز وجودها العسكري ووقعت مع قيرغيزستان إتفاقية تسمح بموجبها للطائرات الحربية الروسية بالهبوط في قاعدة "كانت" الجوية في العاصمة بشكيك، وهذا إلى جانب الحاميات العسكرية الروسية التي تصل إلى 1500جندي موزعون في عدة قواعد عسكرية في كازاخستان وطاجكستان، وقد نجحت روسيا أيضاً في إقامة قاعدة دوشنبة بعد اتفاقية أمنية مع طاجكستان، ويتمركز فيها حوالي 5000 جندي روسي وأيضاً قاعدة أخرى في طاجكستان تسمى قاعدة كيولياب وتتركز فيها وحدة عسكرية روسية مجهزة لتسع أكثر من 50 مقاتلة جوية ومروحيات[27].

إن منطقة آسيا الوسطى تُعتبر من الناحية الاقتصادية السوق الرئيسي للنفط والغاز الروسي بالنسبة للدول الأوربية، حيث تقوم روسيا بإمدادها ب 27% من احتياجات أوروبا من النفط وأكثر من 50% من احتياجاتها من الغاز الطبيعي، ومن المتوقع بأن يغطي الغاز الروسي في عام 2020 حوالي 70% من احتياجات القارة الأوربية، ونتيجةً لهذا النفوذ النفطي المتزايد لروسيا في سوق الطاقة العالمي، تعمل روسيا جاهدة لاحتكار نقل الطاقة إلى أوروبا عبر روسيا حصراً، مما يشكل لها ورقة ضغط تجاه القوى الغربية ففي عام 2007 قام بوتين بجولة في آسيا الوسطى شملت كلاً من كازاخستان وتركمانستان، وركز خلالها على التعاون في مجال استخراج وتصدير النفط والغاز من آسيا الوسطى، وتم توقيع اتفاقية مع الرئيس الكازاخي السابق نزاربابييف، لزيادة كميات النفط الكازاخي المصدر عبر روسيا إلى أوروبا، وأكد نزاربابييف اهتمام بلاده بمشروع خط أوديسا-برودي-جادنسك الذي يربط بين أوكرانيا وبحر البلطيق، لكن بشرط إشراك الجهات الروسية مما يشكل إعطاء المشروع دوراً كشبكة احتياطية لنقل النفط الكازاخي والروسي إلى الأسواق الخارجية، وكما قام بوتين أيضاً في توقيع اتفاقية مع رئيس تركمانستان بيردي محمودوف لمد خط غاز جديد من تركمانستان إلى أوروبا عبر الأراضي الروسية نحو بلغاريا واليونان، وأكد الرئيس التركماني أنه سيمضي قدماً نحو بناء علاقات أوسع مع روسيا وتحديداً في مجال تصدير الغاز، ويتضمن ذلك شراء روسيا للغاز التركماني بأسعار تقل كثيراً عن أسعار بيع الغاز الروسي لأوروبا،وأيضاً وقعت روسيا مع تركمانستان في عام 2009 اتفاقية تعاون بين وكالة استخدام الموارد الهيدروكربونية التركمانية وشركة إيتيرا الروسية، وذلك لاستغلال حقل النفط والغاز في المنطقة رقم 21 للقطاع التركماني على بحر قزوين[28].

في الختام يُقتبس قول **بريجينسكي** حول **وضع الدور الروسي في آسيا الوسطى** بقوله: "روسيا هي أضعف بكثير من أن تستطيع إعادة فرض سيطرتها الإمبريالية على آسيا الوسطى، ولكنها أقوى بكثير من إمكانية قيام أي قوة أخرى بإخراجها منها"[29]، وأيضا من ناحية أخرى إن روسيا تنظر إلى المحافظة على نفوذها في آسيا الوسطى كشرط أولي للمحافظة على وضعها كلاعب عالمي أوراسي، وهي تولي أهمية حياتية لتحقيق انفتاح سيكولوجي وجيوسياسي من شأنه استعادة النفوذ في آسيا الوسطى وبحر قزوين، وكما تتوجه روسيا نحو انتهاج دبلوماسية تجعل من وضعها وعلاقتها مع كل لاعب في منظومة توازن القوى في أوراسيا وضعاً ذا دلالة ومغزى للطرف الآخر، وذلك في الرسائل الروسية المباشرة وغير المباشرة إلى أمريكا والتي تستهدف الإعلان بأن روسيا هي اللاعب الآسيوي الوحيد الذي يملك القدرة على إحداث التوازن مع القوة الاقتصادية والعسكرية الصينية المتصاعدة في منطقة آسيا الوسطى[30].

ثالثاً_الاستراتيجية الصينية في آسيا الوسطى:

يرى بريجينسكي بأن الصين دولة ذات جذور إمبراطورية وهي تقوم على مبدأ الصبر الاستراتيجي الموزون وإنها تتحلى بحكمة التسليم بالنظام الدولي القائم، لكنها تلتمس نفوذاً أكبر وتتوق إلى احترام وسمعة دولية، وتوصف بأنها القوة التي سوف ترث قيادة العالم عن أمريكا، وإن قادة الصين ظلوا متمسكين بحكمة التحفظ والامتناع عن إطلاق أي دعاوى مكشوفة فيما يخص قيادة النظام الدولي، وما زالوا مسترشدين بشعار دينغ شياو بينغ الشهير:"راقبوا بهدوء، أمنوا مواقعنا، تدبروا شؤونكم بهدوء، اخفوا قدراتنا وانتظروا الفرصة المناسبة، أتقنوا فن التواضع، حذارِ ادعاء القيادة"،_هذا الشعار يُعرف باستراتيجية "المتابعة والحذر"_وهذا المزاج كما يقول بريجنسكي بأنه متوافق مع الإرشاد الاستراتيجي القديم للمفكر صن تزو الذي جادل قائلاً:"إن أكثر المواقف حكمة في القتال هو موقف الانتظار، دفع الخصم إلى اقتراف أخطاء قاتلة، ثم الإجهاز عليه"[31]،**وبهذا يُستنتج مما سبق** بأن الإستراتيجية الصينية الدولية بشكل عام، تقوم على أساس تكتيك مرحلي، وهي تسعى لقيادة النظام الدولي لكن بدون أي تسرع أو خوض حروب إقليمية أو دولية كبرى، بل من خلال استغلال تراجع القوة الأمريكية والأوروبية، وميل ميزان القوة من الغرب نحو الشرق.

من جانب آخر يرى مدير معهد دراسات القضايا الدولية بشنغهاي يانغ جيه ميان بأن الصين تشهد في الوقت الراهن تحولاً تدريجياً من كونها دولة كبرى إلى دولة عظمى عالمياً، وإن الصين تقوم على إعداد نظرية دبلوماسية تنقسم إلى ثلاث مراحل مختلفة وتشمل على الترتيب:التعايش السلمي، التكافل السلمي، التكافل المتناغم، وفي الوقت الحالي تنتقل النظرية الدبلوماسية

الصينية من المرحلة الأولى وهي التعايش السلمي، إلى المرحلة الثانية وهي التكافل السلمي عن طريق تحقيق النمو الداخلي ودفع التفاعل مع الخارج، وأما المرحلة الثالثة فهي مرحلة طويلة المدى، تتمثل مهمتها في تعزيز نظرية التكافل المتناغم والذي يُسهم في الارتقاء بالعلاقات الدولية إلى مستوى أعلى مادياً ومعنوياً[32]، إن الصين في ظل عصر العولمة والتكافل والاعتماد المتبادل لن تحقق التنمية السلمية إلا في ظل بيئة من التكافل مع المجتمع الدولي، ولذلك دعا المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني المنعقد في بكين بتاريخ 2012/11/8 إلى ضرورة نشر روح المساواة، والثقة المتبادلة، والتسامح، وتبادل المعرفة، والتعاون، والفوز المشترك في العلاقات الدولية، ويعكس هذا التوجه المتطلبات الجديدة التي يفرضها العصر على تحقيق الصين للتنمية السلمية[33]، لكن إن نقطة التحول الأساسية في الدبلوماسية الصينية قد تشكلت في 2013/10/24 حيث ألقى الرئيس الصيني شي جين بينغ كلمة مهمة خلال ندوة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بشأن العلاقات الدبلوماسية مع الدول المجاورة، وأعلن رسمياً عن استراتيجية "العمل بجد وحماسة" والتخلي عن استراتيجية "المتابعة والحذر" والتي تم طرحها من قبل دينغ شياو بينغ بين عامي 1990و1991[34]، **وأما في ما يخص إطار الاستراتيجية الصينية تجاه دول آسيا الوسطى**، فقد طرح الرئيس الصيني شي جين بينغ خلال زيارته إلى إندونيسيا وأربع دول في آسيا الوسطى وهي تركمانستان،كازاخستان،أوزباكستان،قيرغيزستان، خلال شهري 10و11 من عام 2013 استراتيجية بناء "**الحزام الاقتصادي لطريق الحرير**" (المعروف اختصاراً بـ "الحزام")، و"**طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين**" (المعروف اختصاراً بـ"الطريق")، وفي تقرير عمل الحكومة الصينية لعام 2014 أدرج رئيس مجلس الدولة لي كه تشيانغ هذه الاستراتيجية ضمن أهم أعمال الحكومة لذلك العام نظراً لما تمثله استراتيجية "الحزام والطريق" من أهمية استراتيجية كبيرة للرفع من مستوى الاقتصاد الصيني المنفتح، فقد طرحت الصين ضرورة "رفع مستوى الاقتصاد الصيني المنفتح" منذ انعقاد المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني في عام 2012، حيث دعت إلى ضرورة توسيع التعاون،وتعزيز التواصل مع دول الجوار، والتخطيط الشامل للتعاون الثنائي ومتعدد الأطراف والتعاون على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، ثم طرحت الصين أيضاً ضرورة الإسراع في بناء وسائل للتواصل مع البنية التحتية للدول والمناطق المجاورة ودفع بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري، بالإضافة إلى خلق أوضاع جديدة تساعد على الانفتاح الشامل، وذلك حسب ما جاء في قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بشأن القضايا الرئيسية الخاصة بتعميق الإصلاح بشكل شامل لعام 2013، كما طرح مؤتمر العمل الاقتصادي للجنة المركزية للحزب لعام 2014 بضرورة صياغة خطة استراتيجية وتطبيق **استراتيجية "الحزام والطريق"**، ويغطي نطاق هذه الاستراتيجية كلاً من القارة الآسيوية والأوروبية والإفريقية، وينقسم الحزام الاقتصادي لطريق الحرير إلى ثلاث مستويات من حيث النطاق المكاني ألا وهي: مناطق محورية، ومناطق توسعية، ومناطق تشعبية، وتضم **المناطق المحورية** كلاً من الصين وروسيا ودول آسيا الوسطى الخمسة، وتشمل **المناطق التوسعية** الدول الأعضاء والمراقبة في منظمة شنغهاي للتعاون والاتحاد الاقتصادي الأورآسيوي، وهي الدول التسعة الآتية:الهند وباكستان وإيران وأفغانستان ومنغوليا وروسيا البيضاء وأرمينيا وأوكرانيا ومولدافيا، وأما **المناطق التشعبية** فتشمل دول غرب آسيا ودول الاتحاد الأوروبي، وتمتد أيضاً إلى اليابان وكوريا الجنوبية وغيرها من دول شرق آسيا[35]_(انظر المصور رقم 2)_.

المصور رقم 2:خريطة إستراتيجية الحزام والطريق الصينية.

المصدر عبر مجلة البلاد الإلكترونية،الرابط استرد في 2018/11/6:

http://albylad.com/article.php?id=423050

علاوةً على ما تقدم يُستنتج بأن الاستراتيجية الصينية تجاه التأثير نحو آسيا الوسطى مرتبطة باستراتيجية الصين الدولية وهي استراتيجية "الحزام والطريق"، فقد شكلت دول آسيا الوسطى الخمسة إحدى أهم المناطق المحورية في هذه الاستراتيجية، وبذلك إن الصين تعتبر هذه الدول بوابة لها إلى أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا، عبر أراضي دول آسيا الوسطى وإيران وعن طريق إستراتيجية البحار الثلاثة (قزوين والأسود والمتوسط).

من ناحية أخرى إن الصين صاحبة أكثر كثافة سكانية في العالم تعاني من حالة عدم التوازن بين مصادر المواد الخام (نفط وغاز) والبيئة الديموغرافيةلها، ولذلك إن آسيا الوسطى الغنية بالموارد النفطية والقريبة من الصين سيعطي هذه المنطقة أهمية كبرى في الحسابات الصينية الإستراتيجية، حيث ترى الصين ضرورة حتمية في إقامة ارتباط إستراتيجي على المدى البعيد بين توسعها الاقتصادي-الديموغرافي، وبين وفرة المصادر النفطية في آسيا الوسطى وكذلك الشرق الأوسط وإفريقيا، وبهذا تسعى إلى تفعيل مصادرها الداخلية وارتباطاتها الخارجية على حد سواء، ومن ناحية أخرى إن لآسيا الوسطى أهمية خاصة بالنسبة للبنية السياسية للداخل الصيني، فثمة مشكلتان كبيرتان تتعلقان بآسيا الوسطى تتعرض لهما الصين دائماً في المحافل الدولية، إحداهما مباشرة وتتعلق بتركستان الشرقية، والأخرى غير مباشرة تتعلق بالتيبت، فالأتراك الأويغور والكازاخ والقيرغيز الذين يعيشون في تركستان الشرقية، تربطهم صلات قربى ثقافية وطيدة بالجمهوريات التركية المستقلة عن الاتحاد السوفييتي، وهو ما يؤدي إلى مشكلة تتداخل فيها العلاقات الداخلية بالخارجية، وتجعل الانتقادات التي توجه للصين من قبل النظام الدولي وفي مقدمته الولايات المتحدة، بسبب حقوق العديد من العناصر العرقية واللغوية في المناطق التي تضم شعوباً مختلفة عن الكتلة المركزية للصين، ولذلك تسعى الصين لإخفاء ضعفها في هذه الملفات الحساسة من خلال حصولها على وضع مؤثر في التوازنات الإستراتيجية لآسيا الوسطى، ولهذا إن الموقف الذي ستتخذه الصين في التوازنات الإستراتيجية العالمية، سيؤثر على توازنات الشرق الأوسط والباسيفيك، وتُشكل آسيا الوسطى ساحة كبرى تلتقي فيها جميع هذه الحسابات الإستراتيجية[36].

رابعاً_الاستراتيجية اليابانية تجاه آسيا الوسطى:

منذ عام 1997 خلال فترة حكومة ريوتارو هاشيموتو طرحت اليابان استراتيجية "الدبلوماسية الأوروآسيوية"، وفي عام 2004 طرحت بناء آلية الحوار "آسيا الوسطى+اليابان"، وثم في عام 2006 طرحت إقامة "قوس الحرية والازدهار"، وكما قامت بالرفع من سرعة التنمية الاقتصادية والمكانة الدولية لجميع دول آسيا الوسطى، وتعزيز قوة تأثيرها السياسي والاقتصادي في المنطقة من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي بين اليابان وهذه الدول، كما استغلت موارد النفط والغاز الوفيرة في المنطقة لتأمين اكتفاء اليابان من الطاقة، وفي عام 2013 رفع رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي من اهتمامة بمنطقة أوراسيا حيث قال:"سوف ننطلق

من طوكيو مروراً باسطنبول ووصولاً إلى لندن، ويجب أن تكون اليابان هي نقطة انطلاق لطريق الحرير الأورآسيوي الجديد، ودعامة جيوسياسية في المنطقة"[37]، وهذا ما يُفسر تنافس اليابان مع الصين في بناء طريق الحرير الأورآسيوي الجديد والذي يجب أن يعبر من منطقة آسيا الوسطى.

المحور الثالث_ الاستراتيجيات الإقليمية في آسيا الوسطى (تركيا، إيران، اسرائيل):

نظراً لشدة التنافس الدولي في آسيا الوسطى، فإن التنافس الإقليمي أيضاً حاد وقوي بين أبرز القوى الإقليمية المؤثرة، والتي تسعى دائماً لأن تكون مشاركة في اللعبة الجيوسياسية الكبرى التي تجري في آسيا الوسطى.

أولاً_ الاستراتيجية التركية في آسيا الوسطى:

تشكل آسيا الوسطى أحد الطموحات الجيوسياسية للسياسة الخارجية التركية، فمنذ تاريخ 1933/10/29م صرح مصطفى كمال أتاتورك*[38] قائلاً:"إن الاتحاد السوفييتي اليوم صديق وجار...ونحن في حاجة لهذه الصداقة والوفاق، لكن لا أحد يمكنه التنبؤ كيف ستكون هذه العلاقة في المستقبل، هذه الإمبراطورية يمكن أن تتفكك كما تفككت الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية النمساوية-المجرية، والدول التي يتحكم فيها اليوم، يمكن أن تفلت منه، ويتم رسم ميزان قوى عالمي جديد، إذ ذاك يجب على تركيا بأن تعرف ماذا تفعل...يجب أن نكون مستعدين لمساعدتهم والاهتمام بهم...فالدول يجب أن تتهيأ إلى ذلك بالحفاظ على الروابط المعنوية والروحية، اللغة هي رباط وجسر...يجب أن نبحث عن جذورنا، يجب أن نتوحد ضمن تاريخنا الذي مزقته الأحداث، يجب ألا ننتظر أتراك الخارج حتى يتقربوا منا، بل يجب علينا نحن التقرب منهم"[39]، ومن جانب آخر في عام 1992 صرح أحد الدبلوماسيين الأتراك أثناء زيارته إلى الولايات المتحدة الأمريكية قائلاً:"لقد أصبحت تركيا قاعدة للمستثمرين المحتملين في الدول الجديدة المستقلة في آسيا الوسطى، إن ديمقراطيتنا واقتصادنا الحر أصبحا نموذج تنمية لهذه الجمهوريات، وينافس اقتصاد إيران الثيوقراطية، وتشكل تركيا حالياً سنداً لوجيستيكياً رئيسياً للمساعدة الإنسانية نحو آسيا الوسطى"[40].

إن المحور التي تقوم عليه الاستراتيجية التركية تجاه آسيا الوسطى يقوم على التوافق مع الخيارات الاستراتيجية لقوى النظام الدولي، فالتوترات التي عاشتها تركيا مع كل من روسيا وإيران أضعفت المرونة التكتيكية لسياسات تركيا في آسيا الوسطى، وذلك بسبب الشعور بالثقة في الدعم الخارجي التي ظنت تركيا بأن القوى العالمية ستوفره لها_أي الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو_ ومن ناحية أخرى ثمة حقيقة أولية تطرحها الجغرافيا، بأنه ليس من الصواب أن تدخل تركيا _وهي التي ترغب في إقامة ارتباط بري مع آسيا الوسطى_في صدام مع روسيا وإيران بنفس الوقت، أو أن تعيش حالة من التوتر المستمر مع أي من هاتين الدولتين، فإن ما يجب فعله هو تطبيق دبلوماسية من شأنها توسيع لا تضييق، مجال التحرك في ظل هذه الأوضاع الدينامية، ولذلك من الواجب على تركيا تطوير استراتيجية داخل الإقليم الدبلوماسي الآسيوي، مع الحفاظ على صلاتها المكثفة بأوروبا في إطار التوازنات الثقافية والقارية، وما لم يتم تقييم هذه الضرورة من خلال منظور بعيد المدى، فسيكون من الصعوبة تطوير وتطبيق استراتيجية سليمة تجاه آسيا الوسطى في ظل النشاط المكثف الذي تبذله القوى الكبرى المؤثرة في التوازنات الآسيوية[41] _أي روسيا،الصين،الهند،اليابان_.

إن آسيا الوسطى تمثل مفتاح لصياغة استراتيجية تركية آسيوية، حيث يترتب على تركيا إبراز مهارتها في القدرة على الاستفادة من علاقاتها مع الدول غير الآسيوية، مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وانتهاج دبلوماسية نشطة تمنع عزلها عن أحد المعسكرات داخل منطقة آسيا الوسطى، وذلك من خلال المتابعة الدائمة للمتغيرات التي تشهدها توازنات الداخل الآسيوي، وهو ما يستوجب على تركيا أيضاً تطوير علاقاتها بآسيا الوسطى من خلال تحديد أولوياتها الاستراتيجية في معادلة آسيا-أوروبا، حيث سيشكل وجود علاقة طويلة المدى بين استراتيجية أورآسيوية كبرى، وبين السياسة الخارجية نحو وسط آسيا، أرضية لحصول تركيا على تأثير عالمي، وعلى صعيد آخر يجب أن تستمر علاقات تركيا مع اللاعبين على المستوى العالمي والقاري والإقليمي، وإن تأثير تركيا طويل المدى في منطقة آسيا الوسطى سيظل مرهوناً بقدرتها على إدراك العوامل الداخلية واستغلالها وتوجيهها، وإن كل مقاربة لا تأخذ في الاعتبار سيكولوجيات مجتمعات آسيا الوسطى، والبنى الاجتماعية-الثقافية، وعلاقاتها الداخلية،

وارتباطاتها المتبادلة، وتناقضاتها، وتركيباتها الزعامية والنخبوية، ستعجز عن إحداث تأثير دائم يتجاوز البريق المؤقت[42]، وهنا إشارة من أوغلو إلى ضرورة الاهتمام بالمقاربة البنائية في العلاقات الدولية.

وفي الختام وبما أن السياسية الخارجية التركية تقوم على التوجه نحو أكثر من نسق إقليمي وتقوم على سياسات إقليمية على أكثر من جهة، لقد أدت بلورة سياسة تركيا في الشرق الأوسط إلى ضرورة تحقيق توازن بين المقاربة القائمة على محور الولايات المتحدة-إسرائيل، وهو المحور المؤثر في سياسة آسيا الوسطى، وبين خيارات الاتحاد الأوروبي في آسيا الوسطى، وإن نمط انعكاس التوازنات العالمية للولايات المتحدة-الاتحاد الأوروبي-روسيا على آسيا الوسطى في الفترة المقبلة، سيكون له دور مهم في سياسات تركيا تجاه منطقة آسيا الوسطى[43].

وبناءً على ما سبق يُستنتج بأن الدور التركي في آسيا الوسطى حسب رأي أوغلو يقوم على ركائز أساسية يجب اتباعها حتى تتمكن تركيا من تحقيق تأثير عالمي وأهم هذه الركائز:

1. معرفة طبيعة التوازنات العالمية، والإقليمية، والآسيوية، لتنطلق منها السياسة الخارجية التركية في فهم معادلات القوة في آسيا الوسطى.
2. التنسيق والتعاون مع روسيا وإيران في آسيا الوسطى، وعدم الدخول مع هذه الدولتين في مواجهات خاسرة.
3. الاهتمام بالمقاربة البنائية في العلاقات الدولية أي فهم متغيرات (الهوية،الدين،العرق،الثقافة) لفهم مجتمعات آسيا الوسطى، وأيضاً سيكولوجية صناع القرار في هذه الجمهوريات.

ثانياً_ الاستراتيجية الإيرانية تجاه آسيا الوسطى:

لا بد من متابعة الإرث التاريخي للتوجهات الإستراتيجية للنفوذ الإيراني في البيئة الإقليمية، فعند متابعة المتغير الجغرافي الذي يعتبر أحد المحددات المهمة للمجال الحيوي لأي دولة، يتم تقسيم الأقاليم السياسية المحيطة بإيران، والتي تحدد نزوعها الجيوستراتيجي إلى أربعة أقاليم وهي[44]:

1. إقليم الهلال الخصيب(العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن).
2. إقليم القوقاز(أذربيجان وأرمينيا وجورجيا).
3. إقليم آسيا الوسطى(كازاخستان،أوزباكستان،تركمانستان،قيرغيزستان،طاجيكستان).
4. إقليم الجنوب(باكستان وأفغانستان،وشبه الجزيرة العربية).

وعند رصد النزوع الجيوستراتيجي لإيران خلال الفترة من 3200 ق.م إلى الآن، فوفقاً للدراسة التي أعدها د.وليد عبد الحي تبين ما يلي[45]:

_ **بالنسبة لتكرار الجذب الجيوستراتيجي**، أي عدد المرات التي اتجهت فيها الكيانات السياسية الإيرانية عبر التاريخ للحركة خارج حدودها باتجاه الأقاليم السابقة، استنُتج مايلي:

1. إن إقليم القوقاز استحوذ على عدد المرات الأكبر في الإنجذاب الجيوستراتيجي لإيران خلال حوالي 5200 سنة،فقد بلغ عددها 15مرة.
2. احتل الهلال الخصيب المرتبة الثانية في الجذب الجيوستراتيجي،إذ بلغ عدد المرات 13 مرة.
3. احتلت **آسيا الوسطى** المرتبة الثالثة بـ10 مرات.
4. احتل إقليم الجنوب المرتبة الأخيرة بمرتين فقط.

وبهذا يُستنتج مما سبق بأن إقليم آسيا الوسطى والقوقاز _**أي جهة الشرق**_ احتلت عدداً أكبر في الانجذاب الاستراتيجي الإيراني بعدد تكرار بلغ 25 مرة،في حين التوجه نحو الغرب والجنوب بلغ عدد التكرار 15 مرة فقط.

_ **يرتبط الانجذاب نحو إقليم ما بتوزيع موازين القوى خلال فترة زمنية معينة**، فحيثما توجد المناطق الرخوة سياسياً في مرحلة معينة تتزايد قوة الجذب نحوها، فخلال فترة قوة الدولة الأموية والعباسية انجذبت إيران نحو مد نفوذها باتجاه المناطق الرخوة في أفغانستان، وآسيا الوسطى، وحول بحر قزوين أي القوقاز[46].

من ناحية أخرى عند مراجعة التاريخ الإيراني تقول إحدى الدراسات المتخصصة بأن إيران تعتمد في مصالحها الجيوستراتيجية على شرقها أكثر من غربها، وهذا منذ غزو أحشورس الأول لليونان عام 480 ق.م وفشله في ذلك، وشكل طريق الحرير منذ 200 ق.م إلى 1500م أهم طريق تجاري يربط الصين والهند وبلاد الرافدين، وبالتالي تخلص هذه الدراسة بأن مستقبل إيران يعتمد على الجوار الشرقي أكثر من اعتماده على الجوار الغربي،**والدليل على ذلك** من خلال عرض بعض المؤشرات في الفترة المعاصرة وأهمها[47]:

1. حضور إيران كعضو مراقب في منظمة شنغهاي للتعاون_وهذا فضلاً عن رغبتها بالانضمام لها كعضو دائم _.
2. إكمال خط أنابيب نفط عبر كازاخستان إلى الحدود الصينية الذي بدأ عام 2006.
3. إن المكاسب المترتبة لإيران من العلاقة مع الشرق، تفوق المكاسب المترتبة من العلاقة مع الغرب.
4. إن التوجه نحو الغرب سيقود لصراع مع إسرائيل لا فائدة منه لإيران، كما أن الصراع المذهبي "السني- الشيعي" لن يعود بدوره على إيران بأية فوائد إستراتيجية، بل سيغرقها في صراعات جانبية.
5. وثيقة الرؤية الإيرانية لعام 2025، ومشروع حوزة إيران الحضارية، أو إيران الكبرى، والتي تدل على الرغبة الإيرانية نحو التوجه الشرقي.

علاوةً على ما سبق يُستنتج بأن إقليم آسيا الوسطى قد حصل على عدد مرات لتكرار الجذب والنزوع الجيوستراتيجي لإيران بلغ 10 مرات، وهذا الأمر مرتبط بموضوع النقطة الرخوة أي أن منطقة آسيا الوسطى تعاني من الهشاشة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لذلك إيران تنزع نحوها، ومن جهة أخرى إن إيران مضطرة للتعامل والتوجه نحو الشرق لفك العزلة الدولة التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية، والتخلص من آثار العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، وذلك تتجه نحو الشرق لتحقيق مكاسب التعاون الاقتصادي مع قوى كبرى كروسيا والصين وإقليمية كالهند،وأيضاً أسواق واعدة كسوق آسيا الوسطى.

من جانب آخر إن الاستراتيجية الإيرانية تجاه آسيا الوسطى وفقاً لرأي أحمد داوود أوغلو*[48] قد أدت إلى اختفاء السياسات المعادية لإيران في آسيا الوسطى، فبالرغم من المخاوف التي شعرت بها النخب السياسية لهذه الدول من التطورات الأيديولوجية لدى إيران، إلا أنها نجحت في خلق انطباع بميلها إلى اتباع سياسة أكثر عقلانية تراعي البنى الموجودة وتسعى لتحقيق التوافق مع الواقع الإقليمي، أكثر من الميل لتشكيل موجة ثورية تؤدي إلى عدم الاستقرار في المنطقة[49]،ويرى أوغلو من جانب آخر بأن إيران قد وضعت في اعتبارها علاقات الصدام والإقصاء التي تتعرض له من بعض دول النظام الدولي، ولهذا أقامت علاقة مصلحية عقلانية مع روسيا، وسعت من ناحية أخرى لاتباع مقاربة تقوم على دراسة جيدة لبنية منطقة آسيا الوسطى الداخلية وتوازناتها، حيث نجحت إيران في خلق انطباع بميلها إلى اتباع سياسة أكثر عقلانية تراعي البنى الاجتماعية-الثقافية الموجودة في آسيا الوسطى، وتحقق التوافق مع الواقع الإقليمي، وبذلك أزاحت مخاوف النخب السياسية في آسيا الوسطى، وأحبطت جهود القوى الدولية التي تحاول إقصائها والصدام معها، فقد قدمت إيران رسالة إلى النظام الدولي تفيد بأنها ليست الدولة التي تُعزل عن هذا النظام بسهولة، وذلك من خلال الاتفاقيات التي وقعتها بشأن مشروع خط حديد مشهد-سرخس-تجان_والذي يربط بين تركمانستان وايران وتركيا_، ونقل النفط إلى كازاخستان، وبالتالي تحمل هذه السياسة الخارجية الإيرانية أهمية كبرى من

حيث إبراز التوازن الدقيق والحساس بين التأثير الإقليمي وضغط النظام الدولي، وتعد الدبلوماسية الإيرانية في آسيا الوسطى، من أهم وأبرز المؤشرات على أن إيران التي تستخدم تأثيرها الإقليمي القائم على الدبلوماسية النشطة استخداماً موفقاً، ستكون قادرة على تحقيق المزايا التكتيكية بالرغم من ضغوط النظام الدولي[50] _والتي ازدادت بشدة في الفترة الحالية منذ وصول ترامب إلى رئاسة الولايات المتحدة في 2017 وانسحابه من الاتفاق النووي في 2018_.

يُستنتج مما سبق بأن ما يجري من تغييرات في بنية التوازنات الدولية والإقليمية، ستؤدي في النهاية إلى عملية إعادة بناء النظام الدولي الحالي، وبشكل ما ستؤدي إعادة بناء هذا النظام إلى اصطفافات دولية جديدة، وستعمل إيران على الاستفادة خلال هذه المرحلة من تأكيد دورها الإقليمي في العديد من الدوائر الجيوسياسية في العالم، وإن ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية من إجراءات لفرض العزلة الدولية على إيران لن تؤدي إلى تحقيق أهدافها الأساسية، وخاصةً بأن هناك قوى دولية وإقليمية ما زالت تتعامل مع إيران على كافة المحاور السياسية والاقتصادية، ومنها روسيا والصين وتركيا والهند وحتى اليابان، وإن الاستراتيجية الإيرانية سبتقى فاعلة في منطقة آسيا الوسطى.

ثالثاً_ الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه آسيا الوسطى:

يعود الاهتمام الإسرائيلي في منطقة آسيا الوسطى إلى فترة زمنية بعيدة حتى قبل استقلال جمهوريات آسيا الوسطى، وذلك باعتمادها على جمع الشتات اليهودي في العالم بكافة الوسائل ونقلهم إلى "الأرض الموعودة" فلسطين، حيث يوجد جاليات يهودية في آسيا الوسطى، وفضلاً عن إسم بحر قزوين السابق حيث يعرف أيضاً ببحر الخزر، وذلك نسبةً لمملكة الخزر اليهودية التي قامت على شواطئه الشمالية بين القرن السابع والعاشر الميلادي، وقد اتجهت إسرائيل نحو آسيا الوسطى لعوامل منها[51]:

1. **عامل إستراتيجي** يتعلق بوضع ثوابت للسياسة الخارجية الإسرائيلية، والتي أسس لها بن غوريون في مطلع الخمسينيات، والتي أطلق عليها "**سياسة القفز فوق الحواجز الإقليمية**"، وذلك لتجاوز الطوق العربي المحيط بإسرائيل، وإقامة علاقات سلمية مع دول إسلامية لتحسين السمعة الدولية لإسرائيل، وإبعاد التهم العنصرية حول إنشاء هذه الدولة.
2. **عامل ديموغرافي** يتمثل بوجود الجاليات اليهودية في منطقة آسيا الوسطى.

يعود الوجود اليهودي تاريخياً في آسيا الوسطى إلى أيام الاحتلال الروسي القيصري، حيث شارك ضمن صفوف الجيش الروسي عدد من العسكريين اليهود الذين آثروا الاستقرار فيها بعد انتهاء خدمتهم، وازداد عددهم حين نقل ستالين آلافاً منهم إلى آسيا الوسطى للعمل في المزارع الجماعية، وكما قصدها اليهود الفارين من الحرب العالمية الثانية ومن القوات الألمانية، وإن إسرائيل قد استغلت هذا الوجود من خلال جذب بعضهم إلى الهجرة نحو إسرائيل، وخاصةً بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، حيث حقق ذلك معجزة لإنقاذ الشعب اليهودي، حسب تعبير رئيس الوزراء الإسرائيلي في تلك الفترة إسحق شامير، وقد قامت الوكالة اليهودية بالإشراف على تنظيم هجرة اليهود إلى إسرائيل، وأسست فرعاً لها في طشقند عاصمة أوزباكستان، وهاجر 200 ألف يهودي من تلك المناطق، ومن ناحية أخرى عملت إسرائيل على تأمين بقاء عناصر وجماعات ضغط يهودية في آسيا الوسطى، لضمان بقاء النفوذ الإسرائيلي في مراكز صنع القرار السياسي، ودعم مشاريعها الثقافية والاقتصادية في المنطقة، ومن أجل دعم هذه المصالح بادرت إسرائيل إلى الاعتراف رسمياً بجمهوريات آسيا الوسطى في عام 1992، وإقامة علاقات دبلوماسية معها وبدأت العمل على إيجاد شبكة من المصالح الاقتصادية والعسكرية المترابطة، من خلال إقامة مشروعات كبيرة وتقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية، وتكثيف الزيارات الرسمية لتؤسس بذلك بصمات واضحة في هذه المنطقة، وقد أنشأت الحكومة الإسرائيلية غرفة للتجارة والصناعة خاصة بالعلاقات مع دول آسيا الوسطى،وأسست بنكاً للمعلومات الاقتصادية، ودليلاً للمجالات التي يستطيع الإسرائيليون الاستثمار فيها، وسنت قوانين حماية لهذه الاستثمارات والإعفاءات الجمركية، واستطاع بذلك كبار رجال الأعمال الإسرائيليون من فتح مؤسسات ومكاتب تجارية، تشتري وتبيع وتستثمر في العديد من

المجالات وتركزت أعمالها في مجال الطاقة نفط وغاز ،المعادن، والزراعة والثروة الحيوانية، والفضاء والأبحاث العلمية، وخلال العشر سنوات الأولى لاستقلال جمهوريات آسيا الوسطى، قد ارتفع حجم التبادل التجاري مع إسرائيل من 50 مليون دولار إلى ما يقارب المليار دولار سنوياً، ومن ناحية أخرى يوجد في إسرائيل ما يسمى بـ الوكالة الدولية للتعاون والتطوير "الماشاف" التابع للخارجية الإسرائيلية، حيث تم وضع خطة خمسية خاصة بكازاخستان لتطوير المناطق الزراعية ووقف التصحر ومعالجة الجفاف ومد شبكات ري جديدة لزراعة آلاف الهكتارات من الأراضي، وكما تسعى إسرائيل إلى تثبيت أقدامها في مجال الصناعات النفطية في كازاخستان، فقامت الشركة الإسرائيلية "ميتيك ميتال تكنولوجي" ببناء وتشغيل مصفاة لتكرير النفط بطاقة 400 ألف طن سنوياً وقابلة للزيادة، وهذا قد بلغ حجم التبادل التجاري بين إسرائيل وكازاخستان 2,4 مليار دولار لعام 2008[52]، وفي حين أكد معهد التصدير الإسرائيلي على أنه حتى عام 2010 قد بلغت نسبة العلاقات التجارية مع كازاخستان 63 مليون دولار، وقد بلغت نسبة الصادرات إلى كازاخستان 62 مليون دولار، ومن جانب آخر قد زار رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو لكازاخستان في 2016/12/14 ورافقه وفد مكون من مجموعة رجال الأعمال لتوطيد العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وسيشمل الاستثمار الإسرائيلي في كازاخستان وفقاً لما نشره المكتب الحكومي الإسرائيلي:الاستثمار في مجال المياه،والزراعة،والأمن،وإدارة المستشفيات، وأكد نتنياهو بأن هناك 200 شركة اسرائيلية تعمل في كازاخستان، وبالنسبة للتعاون الدبلوماسي قد أكد نتنياهو خلال زيارته لكازاخستان في 2016/12/14 على رغبة إسرائيل في الإنضمام إلى مجلس الأمن الدولي، بهدف تعزيز موقف إسرائيل دولياً، وذلك خلال السنوات التالية 2019-2021، وطلب نتنياهو من الرئيس الكازاخي آنذاك نور سلطان نزاربابيف بأن يدعم إسرائيل في هذا الأمر[53]، كما يجدر بالذكر بالنسبة للتعاون التكنولوجي والتقني بين البلدين فقد تمكنت إسرائيل في عام 2013 من إطلاق القمر الصناعي الرابع للاتصالات عاموس4 *Amos 4[54]، وذلك من قاعدة بايكونور الروسية للفضاء في كازاخستان، وبلغت تكلفة القمر الصناعي نحو 365 مليون دولار، ويُعد أكثر تقدماً وأكبر أربعة أضعاف من الأقمار الصناعية الإسرائيلية للاتصالات الموجودة بالفعل حالياً في مداراتها[55].

من ناحية أخرى يرى بعض الباحثين الغربيين بأن هناك عدة عوامل استراتيجية لتزايد الاختراق الإسرائيلي لدول آسيا الوسطى، وأهمها:[56]

1. تحييد دور العرب والمسلمين في آسيا الوسطى، والحد من تطوير علاقتهما المشتركة، وخاصةً إذا كان لها تأثير لتقييد التحرك الإسرائيلي في المنطقة.
2. الوجود الإسرائيلي من الناحية الجغرافية مهم جداً في آسيا الوسطى، لتشكل عمق حيوي خارج المنطقة العربية.

في حين يفسر بعض الباحثين الآسيويين أسباب تزايد النفوذ الإستراتيجي لإسرائيل في آسيا الوسطى بالآتي[57]:

1. تحسين السمعة الدولية لإسرائيل، وجعلها مقبولة في الأوساط الآسيوية.
2. إظهار أهمية اعتماد دول آسيا الوسطى على إسرائيل في إعداد وتأهيل كوادرها العسكرية.
3. تقديم التسهيلات اللازمة التي تتيح بناء علاقات مع أنظمة دول آسيا الوسطى.
4. إظهار قدرة إسرائيل على خدمة أجندة دول آسيا الوسطى عملياً وعسكرياً.
5. تحاول إسرائيل أن تربط بين دول آسيا الوسطى والشرق الأوسط، فإسرائيل تهتم بضم دول غير عربية إليها، مثل دول آسيا الوسطى من الشرق، وإثيوبيا من الجنوب.

وبناءً على ما تقدم يُفهم بأن الاستراتيجية الإسرائيلية في آسيا الوسطى قد كانت قديمة ومتجددة، فمنذ قبل استقلال جمهوريات آسيا الوسطى،لعبت إسرائيل دوراً هاماً في جذب الجالية اليهودية نحو فلسطين، وبعد استقلالها وانهيار الاتحاد السوفييتي سارعت إسرائيل على تكثيف الزيارات الرسمية، ووضع العديد من الأسس لتمكين النفوذ الإسرائيلي في هذه المنطقة،

وقد ساعدها على ذلك وقوف الحليف الإستراتيجي أي الولايات المتحدة الأمريكية، وتغييرات بنية النظام الدولي، وسيطرة الولايات المتحدة على مجمل تفاعلات السياسة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي.

خاتمة:

شكلت آسيا الوسطى مسرحاً للتنافس الجيوسياسي بين مختلف القوى الدولية والإقليمية، وإن الأهمية الجيوستراتيجية لهذه المنطقة سوف تزداد يوماً بعد يوم، وذلك بسبب أهمية مصادر الطاقة الكامنة فيها، وفضلاً كونها معبراً لمرور الطاقة عبر أراضيها، وإن الاستراتيجيات التي تتبعها القوى العالمية والإقليمية في هذه المنطقة تتميز بالاختلاف والتعارض، وذلك بسبب اختلاف المصالح أكثر من تقاربها، لكن هناك ما يجمع بين مثلث استراتيجي يحيط بدول آسيا الوسطى، وأضلاع هذا المثلث (روسيا والصين وإيران)، والذي يجمعهم هو رفض الهيمنة الأمريكية وتدخلات الناتو في آسيا الوسطى، ورفض الدور التركي والاسرائيلي المدعوم أمريكياً.

وبهذا يخلص الباحث إلى تحديد أبرز النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا البحث بالآتي:

_ إن أهمية الموقع الجغرافي لدول آسيا الوسطى وغناها بموارد الطاقة والمعادن واليورانيوم وكونها ممراً لإمدادات الطاقة باتجاه أوروبا وجنوب آسيا، كل ذلك قد أدى إلى اهتمام القوى العالمية والإقليمية ووضع استراتيجيات مختلفة وخاصة بكل دولة على حدة، للبقاء ضمن توازنات اللعبة الجيوسياسية الكبرى التي تنطلق من آسيا الوسطى.

_ إن التأثير الأكبر من بين استراتيجيات القوى العالمية يعود للدور الروسي والدور الصيني، وذلك من امكانات البلدين الاقتصادية والعسكرية وميزات القرب الجغرافي، وأما الولايات المتحدة الأمريكية فقد تراجع دورها وخاصةً بعد إغلاق قواعد عسكرية كانت موجودة في آسيا الوسطى.

_ إن مستقبل مجمل التوازنات العالمية والآسيوية مرتبط بشدة التنافس الدولي والإقليمي في آسيا الوسطى، ومن الواضح بأنه ليس هناك من يسيطر بشكل كامل على هذه المنطقة.

_ إنه أي مشروع أوراسي جديد مرتبط بالمرور بمنطقة آسيا الوسطى، التي هي قلب العالم وقلب آسيا النابض.

هوامش :

[1] أحمد علو،دول آسيا الوسطى أو الستانات الخمس،مجلة الجيش اللبناني،دراسات وأبحاث،العدد 329،تشرين الثاني 2012،عبر موقع الجريدة من الرابط الإلكتروني استرد في 2018/7/10:
https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/دول-آسيا-الوسطى-أو-الستانات-الخمسة

[2] هاني الياس خضر الحديثي،الطاهر آدم الطاهر حمد،أثر المتغيرات الآسيوية على الوطن العربي (دراسة في العلاقات الإسرائيلية الآسيوية) دراسة حالة (الصين والهند ودول آسيا الوسطى)،دار الجنان للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2014،ص253.

[3] جمال خالد الفاضي،ليلى مداني، عائشة حمايدي،ومجموعة من المؤلفين، الثقل الآسيوي في السياسة الدولية (محددات القوة الآسيوية)،المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين-ألمانيا،الطبعة الأولى،2018،ص217.

[4] زبيغيو برجنسكي،ترجمة عمر الأيوبي،الاختيار:السيطرة على العالم أم قيادة العالم،دار الكتاب العربي للنشر،بيروت،2004،ص54.

[5] عياد عبد الرضا،مسلم مهدي علي الخويلدي،النظريات الجيوبولوتيكية الحديثة وتطبيقاتها على منطقة آسيا الوسطى،مجلة البحوث الجغرافية الجيوبولوتيكية الحديثة،جامعة بغداد-كلية التربية للعلوم الإنسانية (ابن رشد)،العدد 21،ص290.

[6] جمال خالد الفاضي،ليلى مداني، عائشة حمايدي،ومجموعة من المؤلفين،مرجع سابق،ص219.

[7] عمار جفال،التنافس التركي-الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،أبو ظبي،الطبعة الأولى،2005،ص9.

[8] جمال خالد الفاضي،ليلى مداني، عائشة حمايدي،ومجموعة من المؤلفين،مرجع سابق،ص219.

[9] حميد شهاب أحمد،التنافس الاقليمي والدولي في منطقة الجمهوريات الإسلامية لآسيا الوسطى،مجلة دراسات دولية،كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد،العدد 28،ص9.

[10] من موقع الCIA،THE WORLD FACTBOOK،KAZAKHSTAN، عبر الرابط الإلكتروني التالي الذي تم العودة إليه في 2018/7/13م: .
https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/kz.html

[11] من موقع الـCIA،THE WORLD FACTBOOK،TURKMENISTAN، عبر الرابط الإلكتروني التالي الذي تم العودة إليه في 2018/7/13م:
https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/tx.html

[12] من موقع الـCIA،THE WORLD FACTBOOK،UZBEKISTAN، عبر الرابط الإلكتروني التالي الذي تم العودة إليه في 2018/7/13م:
https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/uz.html

[13] عبد الله فلاح عودة العضايلة،التنافس الدولي في آسيا الوسطى 1991-2010،رسالة ماجستير منشورة،جامعة الشرق الأوسط،عمان،الأردن،2011،ص35-36.

[14] عمار جفال،مرجع سابق،ص7.

[15] قاسم دحمان،السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز،إي-كتب(E-Kutub)،لندن،الطبعة الأولى،2016،ص132.

[16] قاسم دحمان،مرجع سابق،ص134.

[17] من موقع القناة الإخبارية،روسيا اليوم باللغة العربية،عبر الرابط الإلكتروني استرد في 2018/11/5:
البرلمان-الأوروبي-واشنطن-تفقد-حضورها-في-آسيا-الوسطى-على-وقع-تعاظم-النفوذ-الروسي912625/world/arabic.rt.com/https

[18] عبد الله فلاح عودة العضايلة،التنافس الدولي في آسيا الوسطى 1991-2010،رسالة ماجستير منشورة،جامعة الشرق الأوسط،عمان،الأردن،2011،ص83.

[19] ***ستيفين فريدريك ستار:** خبير أمريكي في الشؤون الروسية والأوراسية،ومؤسس معهد آسيا الوسطى والقوقاز،ويجيد اللغة الروسية،وهو مؤلف أو محرر لأكثر من 20 كتاب وأكثر من 200 مقالة حول الشؤون الروسية والأوراسية،ويركز على قضايا الطاقة والبيئة،والعقيدة الإسلامية،والثقافة والفن،والسياسة النفطية،وإنضم إلى مجلس السياسة الخارجية الأمريكية كزميل متميز لشؤون أوراسيا في عام 2017.

[20] جانغ يون لينغ،ترجمة :آية محمد الغازي،مراجعة:حسانين فهمي حسين،الحزام والطريق تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21،دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات،الجيزة،مصر،الطبعة الأولى،2017،ص441.

[21] عبد الله فلاح عودة العضايلة،مرجع سابق ،ص79.

[22] أحمد داوود أوغلو، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل،مراجعة: بشير نافع وبرهان كوروغلو،العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية،مركز الجزيرة للدراسات،الدوحة-قطر،الطبعة الأولى،2010 ،ص506-507.

[23] عبد الله فلاح عودة العضايلة،مرجع السابق،ص 59.

[24] عمار جفال،مرجع سابق،ص78.

[25] عبد الله فلاح عودة العضايلة،مرجع السابق،ص65.

[26] قاسم دحمان، السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز،إي-كتب(E-Kutub)،لندن،الطبعة الأولى،2016،ص113.

[27] عبد الله فلاح عودة العضايلة،مرجع سابق،ص67.

[28] قاسم دحمان،مرجع سابق،ص115-116.

[29] المرجع السابق نفسه،ص116.

[30] أحمد داوود أوغلو،مرجع سابق،ص509-510.

[31] زبيغنيو بريجنسكي،ترجمة فاضل جتكر،رؤية إستراتيجية أمريكا وأزمة السلطة العالمية،دار الكتاب العربي،بيروت،لبنان،2012،ص96-97.

[32] جانغ يون لينغ،ترجمة :آية محمد الغازي،مراجعة:حسانين فهمي حسين،الحزام والطريق تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21،دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات،الجيزة،مصر،الطبعة الأولى،2017،ص9.

[33] جانغ يون لينغ،المرجع السابق،ص16.

[34] جانغ يون لينغ،المرجع السابق،ص82.

[35] جانغ يون لينغ،مرجع سابق،ص435-436.

[36] أحمد داوود أوغلو،مرجع سابق،ص514-515.

[37] جانغ يون لينغ،ترجمة :آية محمد الغازي،مرجع سابق ،ص443.

[38] ***مصطفى كمال أتاتورك1881-1938:**قائد الحركة الوطنية التركية التي حدثت في أعقاب الحرب العالمية الأولى،مؤسس الجمهورية التركية الحديثة،وهو الذي ألغى الخلافة العثمانية،وسمي أتاتورك أي أبو الأتراك.

[39] عمار جفال،مرجع سابق،ص18-19.

[40] عمار جفال،المرجع السابق،ص36.

[41] أحمد داوود أوغلو،مرجع سابق،ص534-535.

[42] أحمد داوود أوغلو،مرجع سابق،ص536.

[43] أحمد داوود أوغلو،مرجع سابق،ص529.

[44] من موقع قناة الجزيرة الإخبارية،د.وليد عبد الحي،بنية القوة الإيرانية وآفاقها،مركز الجزيرة للدراسات،عبر الرابط الإلكتروني استرد في 2018/7/16:

http://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors/2013/04/201343112429798680.html

[45] د.وليد عبد الحي،مرجع إلكتروني سابق.

[46] د.وليد عبد الحي،مرجع إلكتروني سابق.

[47] المرجع الإلكتروني السابق نفسه.

[48] ***أحمد داوود أوغلو:**سياسي تركي وخبير في العلاقات الدولية،شغل منصب وزير خارجية 2009-2014،ورئيس مجلس وزراء من عام 2014 إلا أنه استقال في 2016/5/22 إثر التوتر بينه وبين الرئيس أردوغان،له مؤلفات كثيرة ومنها :الأزمة العالمية،العمق الاستراتيجي،حضارات ومدن.

[49] أحمد داوود أوغلو،ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل،مراجعة: بشير نافع وبرهان كوروغلو،العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية،مركز الجزيرة للدراسات،الدوحة-قطر،الطبعة الأولى،2010،ص533.

[50] أحمد داوود أوغلو،مرجع سابق،ص533.

[51] أ.د.هاني الياس خضر الحديثي،الطاهر آدم الطاهر حمد،أثر المتغيرات الآسيوية على الوطن العربي (دراسة في العلاقات الإسرائيلية-الآسيوية دراسة حالة (الصين والهند ودول آسيا الوسطى)،دار الجنان للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،الطبعة الأولى،2014،ص292.

[52] أ.د.هاني الياس خضر الحديثي،الطاهر آدم الطاهر حمد،مرجع سابق،ص292-295.

[53] من موقع المكتب الإعلامي الفلسطيني في أوروبا،دراسة حول تاريخ العلاقات الإسرائيلية-الكازخستانية ومستقبلها،من الرابط الإلكتروني استرد في 2018/11/3:

http://fatehmedia.eu/archives/80494

[54] ***عاموس:**نسبة إلى نبي عاموس أحد الأنبياء الإثني عشر المكتوب في الأسفار اليهودية.

[55] من موقع جريدة الأهرام المصرية،2 سبتمبر 2013 السنة 138 العدد 46291،عبر الرابط الإلكتروني التالي:

http://www.ahram.org.eg/News/930/26/229741.aspx

[56] جاسم يونس الحريري،التغلغل الإسرائيلي في دول آسيا الوسطى وانعكاساته على علاقاتها مع المنطقة العربية،مجلة المستقبل العربي،العدد 371،كانون الثاني،2010،ص76.

[57] جاسم يونس الحريري،المرجع السابق نفسه،ص77.